الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

العلاقات الروسية الإسرائيلية وتأثيرها على المصالح الروسية في الشرق الأوسط

رسالة لنيل شهادة الماستر البحثي في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

فاطمة حسين دقماق

لجنة المناقشة

الدكتور غسان علي العزي	أستاذ مشرف	رئيساً
الدكتور طوني جورج عطاالله	أستاذ	عضواً
الدكتور كميل حبيب حبيب	أستاذ	عضواً

2019

الإهداء

إلى من ساروا معي على درب الألف ميل، الذي امتدّ لثلاث سنوات

إلى أمي، أبي وأخواتي

إلى كلّ من قدّم لي كتاباً، مقالةً أو حتى معلومةً لدعم هذا العمل الأكاديمي

إلى أساتذتي، أصدقائي وزملائي

وإلى كل محبٍّ للعلم والمعرفة

المقدمة

في سبيل إستعادة مكانتها كقوة عظمى والعودة إلى ميادين نفوذها التاريخية خاصةً في الشرق الأوسط، سعت روسيا منذ وصول رئيسها فلاديمير بوتين لصياغة أسلوبٍ جديد في العلاقات الدولية بعيداً عن الأيديولوجيا. فاتبعت سياسة المسارين تجاه الشرق الأوسط، كما سُميّت سياستها بسياسة جمع الأعداء، التي تقوم على سعيّ روسيا لتحقيق أكبر قدرٍ ممكن من النفوذ والمصالح عبر نسج علاقات مع مختلف الأطراف في المنطقة، حتى التي بينها تاريخٌ طويلٌ من الصراع.

عادت العلاقات الروسية الإسرائيلية رسمياً عام 1991 مقابل العلاقات الروسية الإيرانية والعلاقات الروسية السورية والعلاقات مع حماس، كذلك العلاقات مع دول "الإعتدال". لكن كيف إستطاعت روسيا المضيّ في هذين المسارين، والتوفيق بين متطلبات علاقاتها المتضاربة والمتنافسة. فالعلاقات الدولية حين تسودها البراغماتية والواقعية تحتاج قدراً كبيراً من التنازل والمقايضة، لتربح شيئاً عليك أن تخسر شيئاً أو تقدم شيئاً في المقابل.

نشأت بين روسيا وإسرائيل العديد من القضايا الخلافية التي كانت في الوقت نفسه مصالح روسية مع أطراف أخرى، كان أبرزها الأزمة السورية التي دفعت قادة الكيان الصهيوني لتكثيف زياراتهم الى موسكو لا سيما اللقاءات التي جمعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين برئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، خصوصاً في العام 2016 الذي شهد أربع زيارات لنتنياهو الى موسكو، والتي أصبحت محطّ إهتمام وسائل الإعلام والسياسيين والباحثين. صحيح أنّ الزيارات الإسرائيلية إلى موسكو أصبحت تقليدية وبروتوكولية ولكنّ التوقيت الذي جاءت به هذه الزيارات وتكرارها غير المألوف وضع علامات إستفهام.

من هنا تبرز **أهمية البحث** في تداعيات العلاقات الروسية الإسرائيلية على سائر المصالح الروسية في المنطقة. فليس المهم فقط التعرف على المصالح المشتركة بين روسيا وإسرائيل أو على القضايا الخلافية بينهما. بل لا بدّ من التعمق في هذه المصالح وفي هذه الخلافات، لنتعرّف نتائجها ومستقبلها. فلماذا لم تصل هذه الخلافات إلى حدّ الصدام أو قطع العلاقات الدبلوماسية كما حدث في القرن الماضي مثلاً! أو لماذا لم تؤدِ إلى قطع العلاقات مع الأطراف الأخرى أو الصدام معها! كيف تعامل الطرفان مع قضاياهم

المختلفة وكيف تأثرت الأطراف الأخرى... كل هذه التساؤلات لا بدّ وأن يطرحها القارئ حين يمرّ على ناظريه عبارة العلاقات الروسية الإسرائيلية.

كذلك تبرز أهمية هذا البحث كونه يشكل حالة أو نموذجاً تطبيقياً مميزاً للنظرية الواقعية والسياسة البراغماتية والتي ليس من السهل على دولة، لا سيما كروسيا الخارجة من أزمة طاحنة عصفت بها في العقد الأخير من القرن الماضي الى جانب سياسة من التبعية المفرطة لقاء الحصول على مساعدات غربية، أن تسير في هكذا سياسة دون أن تتعثر. ولا سيما في العصر الحالي حيث تكثر الأزمات والتطورات في العام الواحد ما يتطلب موارد ودقة أكثر في رسم السياسات وتنفيذها. ولعلّ هذه الأسباب تشكل دافعاً أساسياً لتناول هذا الموضوع والغوص في تفاصيله عبر بحث أكاديمي علمي تسوده الموضوعية والحيادية أملاً بالوصول الى إجابات وافية.

بناءً على ما تقدم يطرح البحث **إشكالية** أساسية وهي **كيف وإلى أي مدى أثرت العلاقات الروسية الإسرائيلية على المصالح الروسية في الشرق الأوسط؟** في إطارٍ زمنيّ محددٍ حصراً بين عاميْ **2000- 2016** لما لهذه الفترة من أهمية نتيجة الأحداث المكثفة التي سادتها والتي رافقها وصول فلاديمير بوتين الى السلطة وما أفرزه من تغيرات داخلية وخارجية في سياسات روسيا.

يتفرّع من هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية، ما هي العلاقات الروسية الإسرائيلية، أين يلتقي الطرفان وأين يختلفان، ما هي المصالح الروسية في المنطقة، كيف تتجسد، هل خدمت إسرائيل هذه المصالح (تأثير إيجابي) أم أنها أعاقتها (تأثير سلبي) أما أنها تارة خدمتها وتارة أخرى إعترضتها؟؟ أين كان ذلك، ما كانت الغاية الإسرائيلية، كيف كان الرد الروسي؟ هل إستطاعت إسرائيل التأثير في مواقف روسيا تجاه الملف النووي الإيراني والعلاقة الروسية مع سوريا؟؟ كيف أثرت على مبيعات السلاح إلى هاتين الدولتين وغيرهما في المنطقة؟ أين إسرائيل من مشاريع النفط والغاز في المنطقة؟...

وللإجابة عن هذه الإشكالية تُطرح بعض **الفرضيات**، منها: إنّ إسرائيل القوة الإقليمية في الشرق الأوسط والحليف لأعظم دولة في العالم (الولايات المتحدة) غير قادرة على تهديد المصالح الروسية في المنطقة. إنّ العلاقة الإسرائيلية الروسية علاقة قائمة على النديّة. إنّ الوجود الإسرائيلي يخدم المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط.

إنّ تلك التساؤلات الواردة أعلاه استقيت من قصور **الأدبيات السابقة** التي لم تتطرق إلى هذا الجانب حين عالجت موضوع العلاقات الروسية الإسرائيلية. نذكر مثلاً دراسة حديثة صادرة عن المركز الديمقراطي العربي للباحثة مي ياسر حمام التي تناولت هذه العلاقات وفي نفس الفترة لكنها لم تتطرق إلى إنعكاس هذه العلاقات على مسار الأزمة السورية أو على الموقف الروسي منها، متعرضة لموقف كل طرف على حدة دون الخوض بالتفاصيل.

إنّ معظم الأدبيات تتناول الدور الروسي بشكل عام، ولكن دون التعرض لتأثير علاقة على الأخرى، منها مثلاً كتاب "إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي" لعاطف عبد الحميد أو كتاب "روسيا الأوراسية في زمن فلاديمير بوتين" لوسيم قلعجية، وغيرها من المؤلفات التي تتناول السياسة الخارجية الروسية بشكل أساسي وأهدافها وتنفيذها.

كذلك تناولت المؤلفات علاقات إسرائيل الخارجية مثل كتاب "سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة" لأيمن يوسف ومهند مصطفى الذي لم يتعرض لأكثر من عرض مقتضب ونظري حول العلاقات الروسية الإسرائيلية. ولعلّ هذا ما يعطي أهمية علمية لهذا البحث الذي يحاول الإجابة على هذا الجانب من العلاقات الروسية الإسرائيلية الذي نَدُر معالجته.

وفي محاولة للإجابة عن إشكالية هذا البحث فإنه يستند إلى **المنهج** التاريخي بطبيعة الحال والذي لا غنى عنه في معرض الرجوع إلى التطور التاريخي ودلالاته لأي حدث أو سياسة أو علاقة. ولكنّ الإعتماد الأساسي سيكون على المنهج الإستقرائي الذي يقوم على إستخراج قاعدة كلية عامة من خلال وقائع جزئية، ومن خلال مشاهدة خصائص منفردة إلى صياغة قاعدة عامة بالإستناد إلى المنطق وملاحظة الوقائع المختلفة. فمن خلال إستقراء الجزئيات المتمثلة بالقضايا الخلافية بين روسيا وإسرائيل كلٌّ على حدا، وكيف تعامل وتعاطى الطرفان مع الخلاف، وماذا نتج عنه، يمكن الوصول إلى قاعدة عامة حول كيفية تأثير العلاقات بين الطرفين على مصالح روسيا في المنطقة.

كذلك يستند البحث إلى فرضيات **النظرية الواقعية** التي تقوم على أساس مبدأي القوة والمصلحة القومية كإطار للعلاقات الدولية في ظل الفوضى الدولية وعدم وجود حكومة عالمية أو سلطة فوق الدول. والتي تعتبر أن المحرك الأساسي للسياسة الخارجية هو مفهوم المصلحة القومية للدولة وفي قمتها حماية أمنها القومي حيث تبحث الدولة دائماً عن القوة لزيادة أمنها وفرص بقائها. أيّ فعل حربٍ يجب أن يرتكز على

المصلحة القومية وليس على المثالية. وأي صراع بين الدول هو صراع فى سبيل القوة. فالقوة في حد ذاتها هدف وليست وسيلة.

ولأنّ النظرية الواقعية تنقسم إلى شقين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة أو البنيوية، لعلّ الأقرب إلى هذا البحث هي الواقعية الجديدة التي تفترض أن المسبّب لكل الصراعات والمنافسات بين الدول ليس نتاجاً عن طبيعة الدول وإنما عن طبيعة وبنية النظام الدولي. حيث يحاول بوتين منذ توليه الحكم في روسيا إرجاع المجد الروسي والتطلع الى مكانة مرموقة لروسيا على الساحة الدولية، والحفاظ على مصالحها الوطنية، من خلال توثيق علاقات ثنائية قوية مع عدد من الدول على رأسها إسرائيل. وجرت عدة إتفاقيات بين الطرفين لتدعيم العلاقات الثنائية في كافة النواحي السياسية والإقتصادية والثقافية. وذلك كله في إطار محاولة إصلاح الخلل الذي باعتقاد بوتين أصاب النظام الدولي حين انهار الإتحاد السوفياتي. وهو يسعى من خلال شبكة العلاقات التي يقيمها إلى إستعادة التعددية القطبية بعدما سببته الأحادية القطبية من خسائر لروسيا، أي تغيير بنية النظام الدولي.

كما هي حال معظم الأبحاث لا بدّ وأن تعتريها بعض **الصعوبات** في سبيل إنجازها. من بينها تشعّب هذا الموضوع وكثرة القضايا التي تستحق الخوض فيها ولكنّ المجال لا يتسع هنا لشرحها جميعها تجنباً للخروج عن الحدّ المسموح، لذا كان التركيز على أهمها وأكثرها جدلية. كذلك صعوبة الوصول إلى مراجع من فئة الكتب حول موضوع العلاقات الروسية الإسرائيلية، حيث تقِل الكتب حول هذا الموضوع، فأغلبها تناولت السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط، لذا فإنّ فئة المواقع الإلكترونية هي الأكبر حجماً في هذا البحث خاصةً أنّ القضايا التي يناقشها البحث حديثة وما زالت أحداثها جارية وبالتالي فإنّ المواقع الإخبارية هي الأوفر في نقل المعلومات والآراء والتصريحات. كما حاول الباحث قدر الإمكان إلتزام الموضوعية والحيادية تجاه هذا الموضوع الذي أحد أطرافه هو العدو الأساسي في المنطقة منذ قيامه وحتى زواله، عبر الرجوع الى مصادر من مختلف التوجهات والإنتماءات.

للإجابة على إشكالية البحث جرى **تقسيم البحث** إلى قسمين. القسم الأول يسعى لإبراز مختلف المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط سياسياً وإقتصادياً وأمنياً وعسكرياً مع مختلف الأطراف بدءاً بالدول العربية وإنتهاءً بالكيان الإسرائيلي مروراً بإيران وتركيا. وذلك عبر فصلين ينطوي الفصل الأول على المصالح الروسية مع مختلف دول المنطقة. والفصل الثاني يتناول حصراً المصالح المشتركة بين روسيا وإسرائيل.

أما القسم الثاني فيتناول بشكل مباشر تأثير العلاقات الروسية الإسرائيلية على مصالح روسيا في المنطقة عبر فصلين ينطوي كل فصل على قضيتين أساسيتين. الفصل الأول يتضمن الدور السياسي الروسي في أزمات المنطقة ويعالج أبرز أزمتين وهما الملف النووي الإيراني ثم الأزمة السورية ويحاول تبيان تطور الموقف الروسي منهما ومدى تأثير الجانب الإسرائيلي على هذا الموقف. أما الفصل الثاني فيتناول المصالح الروسية الإقتصادية في المنطقة عبر صفقات بيع الأسلحة لمختلف الدول في المنطقة، المعادية وغير المعادية لإسرائيل. ثم مشاريع وصفقات النفط والغاز في المنطقة والموقف الإسرائيلي منها. إضافة إلى مشاريع إسرائيل الخاصة لتوريد ما اكتشفته من ثروات في مياه البحر الأبيض المتوسط، والتعامل الروسي معها.

القسم الأول:

العلاقات الروسية الإسرائيلية

والمصالح الروسية في الشرق الأوسط

تقوم العلاقات الروسية– الإسرائيلية كما مختلف العلاقات الدولية على مجموعة من المصالح المختلفة والمتنوعة إقتصادياً، سياسياً وثقافياً. وبطبيعة الحال فإنّ هذه العلاقات كانت عُرضةً للصعود والهبوط تأثراً بالمعطيات السياسية والعسكرية والإقتصادية في فترة زمنية معينة بالإضافة إلى تقلبات موازين القوى إقليمياً ودولياً التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى مراجعة التحالفات والخصومات التي تبنيها الدول. من هنا فإن العلاقات الروسية الإسرائيلية تتأثر وتؤثر بالمصالح الروسية في الشرق الأوسط. في سبيل فهم طبيعة هذه العلاقات وتأثيرها على مصالح روسيا، لا بدّ من التعرف على طبيعة المصالح الروسية إقتصادياً وسياسياً وحتى جغرافياً في الشرق الأوسط والتي تحدد المواقف الروسية من قضايا المنطقة، ومن ثم التعرف على خصوصية العلاقات الإسرائيلية الروسية، ما الذي يربط هاتين الدولتين بالرغم من أنّ لكلٍّ منهما تحالفات متناقضة مع الآخر. وللتعرف على هذه النقاط فإن المباحث التي سيتناولها هذا القسم ستكون كالتالي:

الفصل الأول: المصالح الروسية في الشرق الأوسط

المبحث الأول: المصالح الروسية المرتبطة بالأمن القومي الروسي

المبحث الثاني: أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية

الفصل الثاني: المصالح الروسية–الإسرائيلية المشتركة

المبحث الأول: المصالح السياسية والإقتصادية

المبحث الثاني: المصالح الثقافية والقومية

الفصل الأول:

المصالح الروسية في الشرق الأوسط

تتنوع المصالح الروسية في الشرق الأوسط، بعضها مصالح قديمة امتدت منذ عهد القياصرة الروس إلى اليوم، وبعضها الآخر مصالح مستجدة ترتبط بتبدل موازين القوى العالمية والإقليمية. من جانب آخر يمكن تقسيم المصالح الروسية في المنطقة الى اتجاهين: الأول، يُعنى بالمصالح الروسية المباشرة التي لم تتغير منذ الإتحاد السوفياتي ثم روسيا يلتسين وصولاً إلى روسيا بوتين وذلك لكونها من الأمور الإستراتيجية التي تمسّ الأمن القومي والمصالح الروسية بالعمق. وهي الحلم الروسي بالوصول إلى المياه الدافئة الذي راود الروس منذ أيام الإمبراطورية القيصرية. ثمّ مكافحة التطرف الإسلامي ونزعة المسلمين الروس نحو الإنفصال وما يُشكّله هذا من تهديد على وحدة روسيا الإتحادية التي عانت مع تفكك الإتحاد السوفياتي من تقلص مساحتها الجغرافية ليس لناحية المساحة فقط وإنما لناحية طبيعة وأهمية وغنى المساحات التي فقدتها. أما الإتجاه الثاني فهو المصالح النابعة من أهمية منطقة الشرق الأوسط بذاتها، التي لطالما كانت مسرحاً لصراع القوى الكبرى، ولطالما سعت تلك القوى إلى تقاسم النفوذ فيها لما تملكه من مقوّمات تجعل من يسيطر عليها يتحكم بالقرار العالمي (مضائق بحرية، منابع نفط وغاز، معادن، طرق التجارة البرية...)

المبحث الأول: المصالح الروسية المرتبطة بالأمن القومي الروسي

يقوم الأمن القومي لأية دولة على مواجهة التحديات والتهديدات التي تؤثّر بشكلٍ مباشر على مصالحها الحيوية، والتي من المُحتمل أن تقود إلى خلخلة استقرار الدّولة وأمنها. وبالنسبة لروسيا فإنّ أهم عاملين يشكلان مدماك سياستها الخارجية هما الوصول إلى المياه الدافئة ومكافحة التطرف الإسلامي. فبغضّ النظر عن طبيعة المنطقة التي تتوجه إليها هذه السياسة نجد أنّ هذين العاملين حاضران بقوة في رسم السياسة الخارجية سواء في الشرق الأقصى أم آسيا الوسطى أو شمال أوروبا وصولاً إلى الشرق الأوسط.

الفقرة الأولى: الوصول إلى المياه الدافئة

إنّ معرفة جغرافيا الدولة تعني معرفة سياستها الخارجية، فربما تغلّبت التكنولوجيا على المسافات التي تُباعد بين الناس، لكنّ طبيعة الأرض التي يعيشون عليها، تكتسب أهمية عظمى، وخيارات من يحكمون الدولة، تصوغها الأنهار والجبال والصحارى والبحار والسهول... فعندما تكون الدولة قارية مثلاً ولا منفذ بحري لها، عليها أن تعتمد في مواصلاتها واقتصادها على التنسيق مع الدول المجاورة.[1]

كان يُقال أنّ الهولنديين اخترعوا أرضهم في صراعهم مع البحر، أما الروس فاخترعوا بحارهم في صراعهم مع القوى الإقليمية والدولية المحيطة. فمن أجل الحصول على منفذٍ بحري على المحيط الأطلسي أشعلت روسيا حروب بحر البلطيق لإقامة نافذة على أوروبا تمثلها مدينة سان بطرسبرغ في مطلع القرن الثامن عشر (الخريطة رقم1 ص153). كما إندفعت روسيا نحو البحر المتوسط عبر حروبها مع تركيا للسيطرة على البحر الأسود والعبور منه إلى المتوسط. كما تقدمت إلى البحار الداخلية فغزت شمال فارس عام 1722 ونجحت في تحويل بحر قزوين إلى بحيرة روسية. كما تمكنت من إقامة واحد من أهم موانئها وهو ميناء فلاديفستوك على المحيط الهادئ باحتلال أراضٍ اقتطعتها من الصين عام 1860. لم تكتفِ الإمبراطورية الروسية بذلك فقط، بل إنها ضمّت أجزاءً من أمريكا الشمالية.[2]

أما منطقة الشرق الأوسط فقد اهتمت روسيا بها، كونها تشكّل البوابة الجنوبية لروسيا الأوراسية، والفاصل الجغرافي بينها وبين المياه الدافئة (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي، بحر العرب، بحر قزوين، البحر الأسود، المحيط الهندي)، والممرات المائية (مضيق جبل طارق، قناة السويس، مضيق البوسفور، مضيق الدردنيل، ومضيق باب المندب، ومضيق هرمز). وتمددت روسيا في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز باعتبارها حديقتها الخلفية المؤدية إلى المياه الدافئة في الجنوب.

كان الخليج العربي بشكل خاص محوراً للصراع بين القوة البحرية السوفياتية والقوة البحرية الغربية، فهذه المنطقة تسمح للإتحاد السوفياتي بالنفاذ نحو المياه الدافئة في الخليج وبحر العرب، وبالوصول الى طرق التجارة العالمية من خلال بحر قزوين، وبرّاً الى إيران ثم الخليج، ومن تركيا الى العراق فالخليج ثم البحر الأحمر فالمتوسط. وبذلك يُتاح للسوفيات إمكانية قطع إمدادات النفط والمواد الأخرى عن الغرب. في

---

[1] – عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 37، 38.

[2] – عاطف معتمد عبد الحميد، **إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009، ص20.

المقابل فهذه المنطقة كان يمكن منها توجيه ضربات موجعة للإتحاد السوفياتي وإلى المراكز الصناعية الهامة في منطقتي البحر الأسود وقزوين وجبال الأورال.[1]

إنّ التاريخ الحربي الروسي مفعمٌ بولعٍ شديدٍ للوصول إلى المياه المفتوحة والدافئة، على رأسها البحر الأسود، ولتحقيق ذلك استخدمت روسيا خلال القرن التاسع عشر جميع إمكانياتها لإضعاف الإمبراطورية العثمانية، لكنها كانت تصطدم دائماً بالقوة البحرية البريطانية المتمركزة آنذاك في الشرق الأوسط وتسعى لمقاومة المدّ الروسي جنوباً. كما كانت روسيا في حالة صراع مع جارتها إيران للوصول الى مياه الخليج والمحيط الهندي، وأدى هذا الصراع الى إنتزاع روسيا لدول القوقاز (أرمينيا، أذربيجان وجورجيا) من إيران وتركيا في مطلع القرن التاسع عشر، لكنّ التعاون الإنكليزي الإيراني الأفغاني ضد التوسع الروسي كان كبيراً. فجرى آنذاك توقيع إتفاقيات روسية بريطانية تحدد لكل منهما نفوذهما في إيران وأفغانستان.[2]

لقد سعت روسيا القيصرية إلى فرض وجودها الفاعل في الشرق الأوسط والوصول إلى المياه الدافئة، فشنّت حروبًا عدّة ضد الإمبراطوريتين الفارسية (1809 و1813 و1826) والعثمانية (1828 و1829 و1853). واستمرّ السعي لتحقيق ذلك الحلم في عهد الإتحاد السوفياتي، ساعدها في ذلك الأيديولوجيا الماركسية والتبشير بـ«المجتمع الشيوعي» فامتد نفوذها الكاسح في شرق أوروبا ثم اتجهت روسيا السوفياتية جنوبًا نحو الشرق الأوسط، حيث فتح لها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ساحة الشرق الأوسط من خلال البوابة المصرية. فحققت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين وجوداً عسكرياً في كل من مصر وإثيوبيا(مرافئ «عصب» و «مصوع» على البحر الأحمر) والصومال واليمن الجنوبي (جزيرة سقطرى وقاعدة عدن) والسودان وليبيا والجزائر والعراق، بالإضافة إلى سوريا التي توجد فيها القاعدة البحرية الروسية الأهم والتي ما زالت حتى اليوم في طرطوس على ساحل البحر المتوسط.[3]

---

[1]- علي وهب، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأمريكي الصهيوني**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص135.

[2]- المرجع نفسه، ص154.

[3]- علي وهب، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط...**، مرجع سابق، ص295. بالإضافة إلى: فايز الدويري، **صفقات السلاح والعودة الروسية إلى العالم العربي**، الجزيرة.نت، 5 سبتمبر 2017.

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/9/2/%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

مثّل غزو أفغانستان عام 1979 الأمل لروسيا بأن يتمكن الجنود الروس من الوصول إلى مياه المحيط الهندي، ثم النفاذ إلى طرق التجارة العالمية الرئيسية، فمرافئ روسيا في القطب الشمالي كلها تتجمد لعدة أشهر سنوياً، والمرفأ الروسي الرئيسي في مدينة فلاديفستوك في المحيط الهادئ يتجمد لأربعة أشهر سنوياً، ويغلقه بحر اليابان، وتسيطر عليه اليابان، ما يُوقف التجارة ويمنع الاسطول الروسي من ممارسة نشاطه كقوة عظمى، كما أن النقل البحري أقلّ كلفةً من النقل البري والجوي.[1] (الخريطة رقم2 ص153)

إنّ روسيا التي كانت صاحبة إمبراطورية برية عظمى وزعيمة كتلة أيديولوجية تمتد حتى قلب أوروبا وبحر الصين الجنوبي، أصبحت بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي دولة قومية لا تملك منافذ جغرافية سهلة إلى العالم الخارجي، ولا يبدو آمناً من الناحية الجيوبوليتيكية سوى فضائها الشمالي غير الآهل والمتجمّد بشكل دائم تقريباً. لذلك فإن موقع روسيا الجغرافي رغم ما ينطوي عليه من أسباب قوة لكنّه ليس مثالياً من حيث السيطرة وبسط النفوذ. فحُرمت روسيا من تأثير البحار والموانئ التي تطل على مياه دافئة وعلى صلة بالعالم الخارجي.

قبل العام 1991، كان البحر الأسود نقطة الانطلاق لبسط النفوذ البحري الروسي في البحر الأبيض المتوسط، لكن في منتصف التسعينيات لم يبقَ لروسيا سوى شريط ساحلي صغير على البحر الأسود. لقد فقدت روسيا بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي ملكيتها لأحسن القواعد البحرية، وهي قاعدة سيفاستوبول البحرية في شبه جزيرة القرم التي آلت إلى أوكرانيا. بالإضافة إلى حرمان روسيا من موقعها المتحكم في البحر الأسود، حيث كانت أوديسا (مدينة من المدن الكبرى في جمهورية أوكرانيا على ساحل البحر الأسود) قد أدت دور البوابة الحيوية لروسيا في التجارة مع البحر الأبيض المتوسط والعالم الذي يليه. بعد تقاسم الأسطول السوفياتي السابق توصّل الطرفان الروسي والأوكراني إلى اتفاقية تأجير القاعدة البحرية لروسيا لمدة تنتهي في العام 2017.[2] ولكن بعد الأزمة الأوكرانية في العام 2014 ضمت روسيا شبه جزيرة القرم الى أراضيها وضمناً قاعدة سيفاستوبول التي تقع في شبه الجزيرة. (الخريطة رقم3 ص154)

كذلك تقلص التأثير الجيوبوليتيكي لروسيا في منطقة البلطيق بخسارة ميناءي ريغا وتالين (في لاتفيا واستونيا) على هذا البحر، بعدما كانت هذه المنطقة قد خضعت للسيطرة الروسية منذ القرن الثامن عشر.

---

[1]– تيم مارشال، **المياه الدافئة.. كعب آخيل روسيا**، ترجمة: محمد أمين، موقع القبس الإلكتروني، 13 يناير 2017.
https://alqabas.com/345357/

[2]– لمى مضر الإمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص210.

منذ اعتلائه العرش في العام 1694، أدرك بطرس الأكبر ضرورة تحول روسيا إلى قوة بحرية وامتلاك مرافئ لاستيعاب الحركة التجارية على مدار السنة. ولم يكن اختياره لسان بطرسبرغ عاصمة للبلاد آنذاك (في العام 1712) مجرد صدفة، فالمدينة تقع عند منبع نهر نيفا ولها منفذ مباشر على بحر البلطيق.[1]

كما خسرت روسيا في الجنوب الشرقي منها، نفوذها في بحر قزوين. فقبل تفكك الإتحاد السوفياتي كان بحر قزوين كبحيرة روسية مع جزء جنوبي صغير على السواحل الإيرانية. لكن مع إستقلال آذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، لم تعد روسيا سوى واحدة من خمس أطراف تمتلك ثروات قزوين، ولم تعد قادرةً على فرض قدرتها بالتصرف في تلك الثروات بمفردها.[2] وبعد خسارة إطلالتها على المياه المفتوحة عبر السواحل الجورجية والأوكرانية المطلّة على البحر الأسود، ومنافسة السواحل التركية الطويلة على البحر الأسود للمصالح الروسية، فإنّ روسيا غير مستعدة للتضحية بأيّ قدمٍ بحري، ولو كان على بحر مغلق كبحر قزوين، وبجمهورية فقيرة مثل كداغستان التابعة للإتحاد الروسي (الخريطة رقم4 ص154).

إنّ إحدى ركائز الإستراتيجية الروسية منذ عهد الإمبراطورية القيصرية وصولاً إلى روسيا الإتحادية هي الوصول إلى المياه الدافئة، والتحكم بالممرات والمضائق البحرية، بسبب معاناتها من إنعدام القيمة الإستراتيجية لشواطئها البحرية المتجمدة لمدة طويلة من العام. في تلك المرحلة المبكرة لم يكن السبيل إلى عالم المياه الدافئة سهلاً بسبب وجود إمبراطوريتين كبيرتين تعترضان ذلك الطريق، هما الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية العثمانية. أما في الوقت الراهن فقد صار حلم القياصرة بالوصول إلى المياه الدافئة أقرب إلى التحقيق، حيث تولى بوتين القيادة في موسكو والذي أراد أن يعيد إلى روسيا هيبتها المفقودة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتزامن ذلك مع اجتماع عوامل أخرى:

فإيران الجارة الكبرى تمّ تحييدها وهي على تفاهم مع موسكو. والعالم العربي إنفرط عقده بحيث لم يعد يستهجن التدخل الأجنبي بقواعده وجيوشه وإنما صار يشتهيه (الخريطة رقم5 ص155). كما أن روسيا مرغوبة من جانب النظام السوري، وثمة تفاهم ومصالح مشتركة بين القاهرة وموسكو، ليس ذلك فحسب وإنما صارت مصر (خاصةً في عهد السيسي) مشتبكة وعلى خصام مع تركيا وهي التي كانت قد وقفت إلى جانب السلطنة العثمانية ضد الروس أثناء حرب القرم في منتصف القرن التاسع عشر.[3]

---

[1] – مروان اسكندر، **الدب ينقلب نمراً روسيا: الولادة الجديدة**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2011، ص40.

[2] – لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة...**، مرجع سابق، ص 212.

[3] – فهمي هويدي، **المياه الدافئة وراء الصراع بين موسكو وأنقرة**، الجزيرة.نت، 8 ديسمبر 2015.

كما سهّل ذلك تغير أولويات الدول الكبرى، حيث أن الولايات المتحدة لم تعد مشغولةً كثيراً بما يحدث في منطقة الشرق الأوسط بعدما ركزت إهتمامها على مواجهة تطلعات الصين في شرق آسيا، أما أوروبا التي كانت تقف بالمرصاد لتطلعات القياصرة الروس فإنها أصبحت مشغولةً بحسابات القارة واستقرارها، لدرجة أنها لم تفعل شيئاً يُذكر حين ضمّت روسيا إليها شبه جزيرة القرم في جنوب أوكرانيا.

روسيا الآن لم تعد تتطلع فقط إلى المياه الدافئة، وإنما أصبحت تتمدد على شواطئها في سوريا، ولم تكتفِ بتكثيف وجودها العسكري على الأرض وفي الجو، وإنما عمدت إلى إقامة القواعد في طرطوس واللاذقية وثمة حديث عن تجهيزها قاعدة ثالثة قرب حمص. فبعد تهديد أوكرانيا بدعم من واشنطن بطرد أسطول البحر الأسود الروسي من قاعدته في سيفاستوبول، المسار الوحيد للبحرية الروسية إلى البحر المتوسط، وبعد حرب جورجيا وتزايد أنشطة السفن البحرية التابعة لحلف شمال الأطلسي، بدأت روسيا بالإتجاه نحو خيارات بديلة كان من ضمنها سوريا. إذ صرّح القائم بالأعمال الروسي في دمشق إيغور بلاييف في العام 2008: "إن البحرية الروسية تقوم منذ مدة بأعمال الدورية في المنطقة، لكن من الآن فصاعداً سيكون هناك وجود دائم لها في البحر المتوسط". كما أشار نائب قائد البحرية الروسية السابق إيغور كاساتونوف في أعقاب اجتماع قادة بحريين من روسيا وسوريا في 12 أيلول 2008 في موسكو: "طرطوس تتمتع بأهمية جيوسياسية عظيمة نظراً لكونها المنشأة الروسية الوحيدة من هذا النوع خارج المجال السوفياتي القديم."[1]

وحول أهمية مرفأ طرطوس للبحرية الروسية، صرّح الأدميرال السابق في البحرية الروسية إدوارد بالتين في أيلول 2008: "إنّ من المفيد جداً أن يكون لروسيا مرفأ دائم في البحر المتوسط تتوقف فيه القطع البحرية الروسية بدلاً من العودة إلى قواعدها في البحر الأسود كلما إنتهت من أعمال الدورية في البحر المتوسط."[2] تُعتبر قاعدة طرطوس مرفقًا روسيًا إستراتيجيًا طويل الأمد، فبموجب اتفاقية بين البلدين عام 1971، كان للإتحاد السوفياتي أسطولٌ في المتوسط، لكنه إنتهى مع انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991 بينما احتفظت موسكو بنقطة رسو في طرطوس، مجهزة بثكنات ومستودعات عائمة وباخرة

---

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/12/7/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%A6%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%88%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B1%D8%A9

[1] – لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة...**، مرجع سابق، ص 383.

[2] – **البحرية الروسية تعود إلى ميناء طرطوس السوري**، BBC Arabic، 13 سبتمبر 2008.

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7613000/7613724.stm

صيانة وتُشغّل خمسين بحارًا روسيًا. سعت روسيا –منذ سنوات قليلة وحتى اليوم– إلى توسيع وتطوير هذه القاعدة حتى تزيد من حضورها في البحر المتوسط، في الوقت الذي كانت تخطط فيه واشنطن لنشر درع صاروخية في بولندا.[1]

تتمثل أهمية قاعدة طرطوس في كونها محطة التموين الوحيدة للأسطول الروسي في المتوسط وخارج روسيا بجانب أهميتها العسكرية المتمثلة في منح القوات الروسية فرصة الوصول السريع إلى البحر الأحمر والمحيط الأطلسي، وهي الضامن الأكبر للمصالح الاقتصادية الروسية في سوريا. وأكثر ما يشغل روسيا في سوريا الآن، هو ضمان حصتها في أية خريطة جديدة لسوريا، والمحافظة على وجودها في المياه الدافئة، عبر تدعيم حضورها في الشريط الساحلي الذي تتطلع للسيطرة عليه. لذلك يلعب البعد الجيوسياسي دوراً مهماً في تحديد شكل العلاقات الروسية السورية منذ القدم، وهو أحد الأسباب الرئيسية للتمسك الروسي بالعلاقات مع سوريا منذ عهد الإتحاد السوفياتي.

في 11 أكتوبر 2016 أعلنت موسكو عن رغبتها في تحويل مرافق الموانئ التابعة لها في طرطوس إلى "قاعدة بحرية روسية دائمة". وقد سبق أن أكدت روسيا في 4 أكتوبر 2016، تعزيز نظام الدفاع الجوي S-300 من أجل استكمال نظامها في طرطوس. بالإضافة إلى ذلك، ينتشر أكثر من 4000 جندي في سوريا، لا سيما في طرطوس وفي حميميم. هذه القاعدة الجوية، التي بنيت في العام 2015 بالقرب من مطار باسل الأسد الدولي، تُشكّل "مركزًا استراتيجيًا للعمليات العسكرية الروسية ضد داعش". وعلاوةً على ذلك، صادق النواب الروس على اتفاق مع دمشق حول نشر "القوات الجوية الروسية" لأجلٍ غير مسمّى. رسالة موسكو واضحة، هي تريد أن تلعب دوراً رئيسياً في الشرق الأوسط. وتوقيت الإعلان عن ديمومة القاعدة يأتي في سياق التوترات مع الغرب على خلفية الأحداث في سوريا.[2] هذا الوجود العسكري الروسي في الشرق الأوسط بالطبع كان قد سبقه في عقد التسعينيات الوجود الأمريكي بعد عاصفة الصحراء حيث عقدت الولايات المتحدة اتفاقيات عسكرية مع دول الخليج العربي تتضمن إنشاء قواعد عسكرية أمريكية على أراضي هذه الدول فأصبحت شواطئ الخليج بمثابة محمية أمريكية.

---

[1] – **المصالح الروسية في سوريا**، الجزيرة.نت، 13 فبراير 2012.
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/2/13/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

[2] –Caroline Hayek, **Quel premier rôle pour la Russie au Moyen-Orient?**, L'orient-le jour, 12 Decembre 2016.

بالعودة إلى البحر الأسود وأهمية موقع تركيا عليه، تُدرك الأخيرة جيدًا حاجة روسيا الجيوسياسية أن تكون أنقرة إلى جانبها لا إلى جانب الولايات المتحدة، في منطقة البحر الأسود كونها من الدول القادة فيه، وهناك مصلحة ثنائية مشتركة في تلك المنطقة، بالحد الأدنى الالتزام باتفاقية مونترو 1936 التي تضع قيودًا على الحقوق الملاحية لأساطيل الدول غير الساحلية في البحر (اتفاقية مونترو تسمح لسفن الدول غير المطلة على البحر بالبقاء لمدة 21 يوماً فقط). كما أنّ هذه المعاهدة هي أكبر ورقة رابحة لتركيا ضد روسيا والولايات المتحدة، حيث منحت لتركيا بعض المزايا على المضائق التركية، فهي التي تنظم مرور السفن المدنية والعسكرية عبر المضائق التركية. وبالتالي يمكن لتركيا أن تمنع مرور أي سفينة يحمل ركابها أمراضاً، مثل الكوليرا أو الطاعون. ويحق لها أيضاً في وقت الحرب أن توقف أية سفينة يُشتبه بأنها تحمل إمدادات لأعدائها. وإذا ما حاولت الولايات المتحدة أو حلف الناتو تسيير دوريات بشكل نشط ومتكرر في البحر الأسود لردع السياسات الروسية، فإن التطبيق القوي لاتفاقية مونترو من جانب أنقرة سوف يكون لمصلحة روسيا.[1]

إذاً الوصول إلى المياه الدافئة، لإخراج روسيا من عزلتها، وربطها بخطوط الملاحة العالميّة، وطرق التجارة، هي من ثوابت السياسة الروسيّة تنفيذاً لوصيّة بطرس الأكبر التي تدعو للوصول إلى المياه الدافئة، والتوغّل حتى بلوغ ساحل الخليج العربي والمحيط الهندي.

بناءً على ما تقدم يتبيّن أنّ الحاجة الروسية للوصول إلى المياه الدافئة هي إحدى نقاط الضعف في السياسة الخارجية الروسية التي تُحتمّ عليها السعي الدؤوب لفرض موطئ قدم لها في الشرق الأوسط تحقيقاً لهذا الهدف وحمايةً لأمنها القومي عبر تأمين مواقع لأسطولها البحري لمواجهة الأخطار المحتملة من قوات الولايات المتحدة المنتشرة في الخليج العربي والبحر المتوسط ولتأمين طرق لتجارتها البحرية.

الفقرة الثانية: مكافحة الإرهاب

يرتبط الأمن القومي الروسي –إلى جانب الوصول إلى المياه الدافئة– بمكافحة الإرهاب الذي للأسف إلتصق في السنوات الأخيرة لا سيما بعد أحداث 11 أيلول 2001، بالمسلمين. بالنسبة لروسيا كلّ من يستهدف المدنيين يقوم بعمل إرهابي، لا يختلف الأمر سواء وقع التفجير ضد المدنيين في روسيا أو في العالم العربي أو حتى في تل أبيب.

---

[1]- محمد الياسين، **اتجاهات المصالح الجيوستراتيجية في العلاقة الروسية–التركية**، ساسة بوست، 2 يناير 2017.
https://www.sasapost.com/opinion/trends-in-geo-strategic-interests-in-the-russian-turkish-relationship/

بالنسبة لتعريف الإرهاب لا بدّ من الإشارة إلى أنه لا يوجد حتى اليوم تعريفٌ رسميٌّ محددٌ لهذا المصطلح فهو يخضع في تحديد مضمونه لمصالح ورؤى القوى الكبرى. وعن سبب عدم الوصول إلى تعريفٍ محددٍ يُشير الكاتب الأمريكي نعوم تشومسكي – الذي بدأ الكتابة عن الإرهاب منذ العام 1981 في عهد إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان التي أعلنت آنذاك أنها ستركّز على محاربة الإرهاب باعتباره طاعون العصر – أنه في هذا السياق كان على إدارة ريغان أن تأخذ بالتعريفات الرسمية للحكومة الأمريكية التي تُعرّف الإرهاب بأنه الإستخدام المدروس للعنف أو التهديد بالعنف لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية، من خلال الترهيب والإكراه أو بثّ الخوف. كما تُعرّفه بأنه استهداف المدنيين بهدف جعل الحكومات أو تشكيلات جماعية أخرى تعمل بطريقة معينة. ولكن الأخذ الحرفي بهذا التعريف يُبيّن ببساطة أن الولايات المتحدة دولة إرهابية وأنّ إدارة ريغان والإدارات الأمريكية التي تلتها هي في الحقيقة منخرطة في الإرهاب، لذلك كان عليها تغيير التعريف. كما صدر في ديسمبر 1987 قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 159/42 يستنكر جريمة الإرهاب ويدعو جميع الدول إلى محاربتها، وافقت عليه 153 دولة مقابل رفض دولتين هما الولايات المتحدة و"إسرائيل". لأن القرار تضمن حق الشعوب بمكافحة النظم الإستعمارية والإحتلال الأجنبي. فلم تسمح الولايات المتحدة بمقاومة هذا الإحتلال حتى المقاومة المشروعة التي لا تستهدف المدنيين بأعمال إرهابية.[1]

أما بالنسبة للشرق الأوسط فهو المنطقة الأكثر عدداً بالمسلمين، لذلك فإنّ نظرة روسيا إلى الشرق الأوسط لا تخلو من اعتبار هذه المنطقة مصدر تهديد لها وترى أنه لزامٌ عليها محاربة الإرهاب من منبعه أي من الشرق الأوسط قبل أن ينتقل إلى مناطقها في شمال القوقاز حيث يتواجد حوالي 25 مليون مسلم روسي، مليونان منهم في موسكو. وتوقعت صحيفة "برافدا" الروسية في 21 تموز 2008 أن يصبح الإسلام الديانة الأولى في روسيا بحلول العام 2050 نتيجة إرتفاع معدل المواليد في الأقاليم الإسلامية وأن يصبح الديانة الأولى في الجيش الروسي.[2]

إنّ الجماعات المتطرفة مثل "القاعدة" و"داعش" التي تسعى لاستعادة ما يُسمّى "الخلافة الإسلامية" تُعدّ تهديداً بالغ الخطورة يمتد على رقعة واسعة من الشرق الأوسط، إنطلاقاً من أفغانستان إلى ليبيا، مروراً بالعراق وسوريا، حاصدةً في سبيل تحقيق هذه الغاية الكثير من الأرواح التي تخالفها العقيدة.

---

[1]– نعوم تشومسكي، جلبير الأشقر، **السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، ترجمة ربيع وهبه، دار الساقي، بيروت، 2007، راجع من صفحة 17 الى صفحة 23.

[2]– Dmitry Sudakov, **Islam to become Russia's predominant religion by 2050?**, Pravda, 21 July 2008.

تُحمّل روسيا الولايات المتحدة مسؤولية نمو الإرهاب والتطرف بسبب تبنيها إستراتيجية الفوضى الخلاّقة. حيث أنّ سياسات الولايات المتحدة، بحسب وجهة نظر روسيا، أدت إلى تنامي التطرف في هذه المنطقة، ابتداءً من المساعدات الأمريكية للمتشددين الأفغان ضد الإتحاد السوفياتي في ثمانينيات القرن الماضي، التي أسفرت عن ظهور تنظيم "القاعدة". ثمّ الإحتلال الأمريكي للعراق بحجة نشر الديمقراطية وإسقاط نظام صدام حسين بعد سنواتٍ من الحصار والسياسة الأمريكية التي اعتمدتها واشنطن خلال سنوات الإحتلال القائمة على المحاصصة الطائفية.[1] إلى الجهود الغربية لإسقاط نظام القذافي في ليبيا التي أدت إلى انتشار الأسلحة والأيديولوجيات المتطرفة في شمال أفريقيا، فضلاً عن دعم الجماعات المعارضة للحكومة السورية، ما أدى إلى تشكيل جماعات متطرفة في سوريا والعراق. لذلك فإنّ السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط تتمثل في تعميق التعاون مع هذه الدول لوقف انتشار الاضطرابات ومحاولة وضع حدٍّ للإرهاب حفاظاً على أمن المنطقة واستقرارها قبل أن يزعزع استقرار روسيا وجيرانها.

إنّ تخوّف روسيا من توسّع الإسلام المتطرف الذي يسود الشرق الأوسط وانتقاله إلى أراضيها أو جوارها الإقليمي، هو ما تصنفه ضمن مكافحة الإرهاب، الذي يخفي وراءه التخوف من زيادة حدة النزاعات الإنفصالية، وتشكّل الأزمة الشيشانية أبرز مثال لها. كما أنّ تفاقم أزمة الشيشان قد يفضي إلى انجرار جمهوريتي إنغوشيا وداغستان إلى الإتجاه الإنفصالي نفسه، ما يُهدد وحدة الأراضي الروسية في منطقة القوقاز. إن إستقلال شمال القوقاز سيؤدي إلى تغيير التركيبة العرقية في تلك المنطقة، عبر نزوح العرقيات الأخرى غير الإسلامية منها، وظهور مشكلة حماية ما يزيد على مليونين ونصف روسي يقطنون القوقاز، فضلاً عن تقلّص الحدود الروسية بنحو 400 كلم². كما يتمتع شمال القوقاز بأهمية جيوستراتيجية بما يملكه من إحتياطات نفطية وموقع جغرافي يمرّ عبره العديد من خطوط النفط والغاز من بحر قزوين إلى آسيا الوسطى. وتخلي روسيا عن هذه الميزة الجيوستراتيجية سيؤثر سلباً في الإقتصاد الروسي، وسيطرتها على خطوط نقل النفط والغاز إلى أوروبا.[2]

إنّ الخوف الروسي من إنتقال الإرهاب إلى الداخل الروسي أو أقله إلى مجالها الحيوي السابق، ينبع من تصادم روسيا مع الأصولية الإسلامية في حروبها ضد الشيشان في نهاية التسعينيات (1994 و1999)، وما زالت تسعى لإزالة ظواهر التطرف الإسلامي من شمال القوقاز (الشيشان وداغستان

[1]– فؤاد إبراهيم، **داعش من النجدي إلى البغدادي " نوستالجيا الخلافة"**، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت، 2015، ص14.

[2]– أحمد سيد حسين، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015، ص310.

وأنغوشيا). إنّ هدف مكافحة الإرهاب أصبح أكثر أهمية بعد سلسلة الهجمات التي تعرضت لها روسيا، وكان أبرزها عملية إحتجاز الرهائن في مسرح موسكو في أكتوبر 2002، وحادثة الهجوم على المدرسة في بيسلان في سبتمبر 2003 التي راح ضحيتها مئات الأطفال. أيضاً إستهداف المترو في موسكو في مارس 2010، وهجومان ضد محطة قطار وترامواي في مدينة فولفوغراد في ديسمبر 2013.

لقد سعت روسيا إلى محاربة التطرف أولاً بوسائل داخلية. فعلى الرغم من إستعادة الكنيسة الأرثوذكسية دورها في روسيا منذ سقوط الشيوعية، وكان من الممكن أن تستخدم روسيا سياسة الشحن الطائفي ووضع المسيحي في مواجهة الإسلامي للثبات في المعارك خلال حرب الشيشان، لكنّ الكرملين كان يدرك أنّ ذلك يعني اللعب بالنار التي لن تنطفئ وسيكون له نتائج كارثية. وعندما عارضت روسيا الغزو الأمريكي البريطاني للعراق، سمحت للمسلمين على أراضيها بالإعراب عن مواقفهم الرافضة بتنظيم تظاهرات سلمية مناهضة للولايات المتحدة، لكنها في الوقت ذاته وضعت خطاً أحمر حينما قام المفتي تاج الدين في إبريل 2003 بإعلان الجهاد من الأراضي الروسية فسارع الكرملين إلى عزله من منصبه.[1]

ولمّا كان الشرق الأوسط أشبه بخاصرة رخوة تحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعدهما موسكو مجالها الحيوي، فإنها تعمل بكل طاقاتها لمنع انتشار الأفكار المتطرفة فيها. فاهتمت روسيا بكل من تركيا وإيران كونهما أكثر دول الشرق الأوسط رغبة في النفاذ إلى تلك المنطقتين– لما يجمع شعوبهما من تشابك عرقي وديني ولغوي– باستخدام ورقة الأكراد الذين يشكلون 15–20% من السكان في تركيا و7–9% في إيران، والملف الكردي يعتبر ملف أزمة للدولتين التركية والإيرانية بسبب نزعتهم الإنفصالية.

تدرك القيادة الروسية جيداً حجم المشاكل والأعباء الداخلية التي تعاني منها جراء الأقليات الإسلامية، وتقّدر جيداً الوزن الدولي للكيانات الإسلامية على الساحة الدولية. فالسعودية مثلاً كانت الجهة الخارجية الأكثر دعماً وتمويلاً للمتمردين الشيشان، وشنّت هجوماً ونقداً لاذعاً جراء السياسة الروسية ضدهم.

إنطلاقاً من ذلك عملت روسيا على تعزيز علاقاتها مع الأنظمة الإسلامية في المنطقة حيث أصبح بوتين أول مسؤول لبلد غير إسلامي يشارك في قمة منظمة التعاون الإسلامي عام 2003، ثمّ حصلت روسيا على مقعد دائم بصفة مراقب لدى المنظمة عام 2005 بدعم من إيران ومصر والسعودية. كما

---

[1]– عاطف معتمد عبد الحميد، **إستعادة روسيا مكانة ...**، مرجع سابق، ص50.

زار الرئيس بوتين مقرّ جامعة الدول العربية في القاهرة في إبريل 2005 سعياً لإعادة الروابط مع البلدان العربية. وتالياً، إنتقل بوتين إلى السعودية في أول زيارة رسمية لرئيس روسي للمملكة عام 2007، وركّز فلاديمير بوتين على هواجس بلاده من تمدد التطرف الإسلامي إلى حدود روسيا وطلب تعاون السعودية في هذا الموضوع. لقد قررت روسيا التقرب ممن تعتبرهم «المسؤولين الإسلاميين»، آملةً أنّ الإنفتاح على الجهات الإسلامية ستردع عنها شبح الإرهاب وتبني شبكة حلفاء تزيد من نسبة نفوذها في المنطقة والعالم. كما تتحفظ روسيا عن مضايقة حزب الله وحماس في لبنان وفلسطين.[1]

في محاولةٍ لتحسين صورة روسيا في العالم الإسلامي خاصةً بعد حربها الأخيرة عام 1999 ضد الشيشان وإعادة ضمّ هذا الإقليم إلى سلطتها، دعا الرئيس بوتين حركة حماس في مارس 2006 لزيارة موسكو، وكان من ضمن أهدافه توظيف هذه العلاقة في الصراع الروسي– الشيشاني، وما يمكن أن تقدمه حماس في هذا السياق، كونها تمتلك مكانة في العالمين العربي والإسلامي. فروسيا تريد رفع مستوى العلاقات مع المسلمين إجمالاً، لما لذلك من تأثير على المسلمين في الأقاليم الروسية.

لقد صعدت روسيا قطار مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط الذي أطلقته الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول والتقت معها. ففي أكتوبر 2001 سهّلت روسيا لوجيستياً العمليات العسكرية للتحالف الغربي ضد أفغانستان دون أن تشترك في العمليات. في أكتوبر 2004 أعلن وزير الدفاع آنذاك سيرغي إيفانوف أنّ بلاده ستقدم دعماً بحرياً للسفن الحربية التابعة لحلف شمال الأطلسي والتي تقوم بدوريات في البحر الأبيض المتوسط لإعتراض الزوارق المشتبه بصلتها بالإرهاب.[2]

بعد ذلك إتهمت روسيا الولايات المتحدة بالفشل في أفغانستان، ودعت بالإتفاق مع إيران ودول منظمة شنغهاي المجاورة لأفغانستان إلى عقد مؤتمر في موسكو في 27 مارس 2009، حضره المندوب الأمريكي. وأكّد المؤتمر جهوزية الدول للمساعدة على حلّ مشاكل هذا البلد. وأكّد الرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف أنّ بلاده مستعدة للمساعدة بما في ذلك تدريب الشرطة الأفغانية، وإقامة مشاريع إقتصادية، والسماح لقوات التحالف الدولي بالعبور في الأراضي الروسية للوصول إلى قواعدها.[3]

[1]– كريم المفتي، **"مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 48، خريف 2015، ص36.

[2]– لمى مضر الأمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب**...، مرجع سابق، ص227.

[3]– ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى بوتين**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص224.

أمام الحاجة إلى تعزيز صورة الإسلام المعتدل حفّزت روسيا مبادرة ملك السعودية السابق الملك عبدالله بن عبد العزيز لتشجيع الحوار بين المسلمين والمسيحيين واليهود، والتعاون والعيش المشترك والغنى الثقافي. عُقدت أول حلقة من المباحثات والمبادلات بشأن التعاون والحوار الديني في مدريد عاصمة إسبانيا، في يوليو 2008، ثم عُقد إجتماع مماثل في الأمم المتحدة في أكتوبر 2008.[1]

راقبت روسيا بقلق موجات الدمقرطة التي برزت في العالم العربي منذ ديسمبر 2010 خوفاً من تساقط حجر الدومينو في الداخل الروسي، ووصول شرارة تلك الأحداث إلى المحيط الحيوي لروسيا الذي شهد من قبل ما عُرِف باسم "الثورات الملونة". وخوفاً من الصعود الإسلامي إلى الحكم الذي شهدته بعض دول أحداث "الربيع العربي"، قررت دعم الحركات المحتجة في مصر وتونس وحتى في ليبيا حيث لم تمنع روسيا التفويض الأممي للناتو للتدخل في الأزمة الليبية. ثم تجلّت سياسة روسيا إزاء التطرف الإسلامي، بتبني روسيا مثلاً وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في مصر عام 2012 كونه جرى عن طريق إنتخابات حرة ونزيهة عكس الأنظمة السابقة التي نشأت عن طريق إنقلابات عسكرية. رغم أنّ المحكمة العليا الروسية قضت بإدراج جماعة الإخوان المسلمين عام 2003 ضمن قائمة المنظمات الممنوعة في روسيا. ولذا ظهرت مفارقة قانونية بشأن كيف تستطيع موسكو أن تطور العلاقات الثنائية مع بلد قيادته على ارتباط بتنظيم محظور في روسيا.

مع أحداث ما سميّ "بثورة 30 يونيو" وإنتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً جديداً لمصر، أعادت موسكو حساباتها وباتت تقترب من جديد من العسكر المصريين. وأجرى جهاز الأمن الفدرالي الروسي في العام 2015 تعديلات على قائمة المنظمات المحظورة والإرهابية لتشمل 22 منظمة وجماعة أجنبية من بينها "جماعة الإخوان المسلمين". ويرى الخبير في شؤون الشرق الأوسط أراز أخوندوف "أن هذا القرار يلبي حاجتين لدى روسيا، الأولى تقييد نشاط الجماعة في روسيا بناءً على مخاوف داخلية تجاهها، والثانية الاستفادة من حالة البرود في علاقة مصر بالدول الغربية بإرسال رسائل تأييد للرئيس المصري الجديد. وأضاف "روسيا مستعدة للتعاون مع القيادة المصرية أياً كانت، لأن إختيار الرئيس شأن داخلي، ولهذا استقبلت كلاً من مرسي والسيسي، ولم ترفض التعاون مع أي منهما، لكنها في الوقت نفسه تنظر إلى "الإخوان" بحذرٍ بناءً على قناعات داخلية بخطورتهم على الأمن الروسي".[2]

---

[1] – مروان اسكندر، **الدب ينقلب نمراً روسيا...**، مرجع سابق، ص257.

[2] – أشرف رشيد، **لماذا صنفت روسيا "الإخوان المسلمين" منظمة إرهابية؟**، الجزيرة.نت، 28 مارس 2015.

أما في سوريا فقط اختلف الوضع، حيث تزايدت أعداد المنضمين إلى صفوف داعش من روسيا ودول آسيا الوسطى المجاورة والذين يُقدر عددهم بأكثر من 7000 شخص وفقاً لبيانات منظمة الأمن الجماعي وهيئة الأمن الفيدرالية الروسية من بينهم 2714 روسي. ومن ثم فإنّ خطر "داعش" لا يهدد سوريا والمنطقة فحسب ولكن روسيا أيضاً خاصة أنّ التنظيم أعلن روسيا عدواً له، وأعلن الجهاد ضدها، وهدد بإحتلال الكرملين.[1] تُشير تقارير المخابرات الروسية إلى أنّ الكتيبة الشيشانية في صفوف "داعش" ساهمت مساهمةً فاعلةً في إقتحام مدينة دير الزور، ومدينة حمص، ومدينة حلب السورية، فضلاً عن مدينة الموصل وتكريت العراقيتين.[2] كما أنّ ل"داعش" حضور إعلامي قوي في مواقع التواصل الاجتماعي الناطقة بالروسية، وهناك قناعة روسية بأن إنتشار التطرف الإسلامي يعزز النزعات الانفصالية داخل روسيا، ويشكل ثغرة يمكن أن يستغلها الغرب لتهديد الأمن القومي الروسي، حيث تشكّل نسبة المسلمين في روسيا حوالي 20% من السكان.

وهناك حديثٌ عن أنّ ظاهرة عبور الآف المقاتليين الشيشان إلى سوريا للمشاركة في القتال ضد النظام السوري، قد حدثت بعلم المخابرات الروسية وأنها سمحت بها لحسابات معينة قد يكون من بينها: المزيد من التوريط للولايات المتحدة في تلك الأزمة لإشغالها عن التحركات الروسية في أوكرانيا، كذلك تخلص الروس من أكبر عدد ممكن من المقاتلين الشيشان بإرسالهم إلى الأرض السورية والعراقية لمقاتلتهم هناك بدلاً من مقاتلتهم على أرضها.[3] إنّ استمرار الأزمة السورية يُشكّل من وجهة نظر موسكو خطراً يتمثّل بمضاعفة أعداد الجهاديين المجهزين للقتال وامتلكوا خبرة قتالية والذين يستطيعون العودة إلى بلدانهم الأصلية، في روسيا ودول آسيا الوسطى المجاورة. خصوصاً وأنّ روسيا أصبحت مستهدفة من قبل "داعش"، حيث تبنّى هذا التنظيم إسقاط الطائرة الروسية في شبه جزيرة سيناء في 31 أكتوبر 2015، ثمّ تبنى اغتيال السفير الروسي في أنقرة في 19 ديسمبر 2016.

يرتبط الأمن القومي الروسي باستقرار الشرق الأوسط، وبالتالي فإنّ مكافحة روسيا للإرهاب يتعين أن تبدأ من المناطق الحاضنة له ولا سيما في سوريا والعراق. وعليه فإنّ روسيا لا يمكن أن تقبل بسقوط النظام

---

[1]– شدوى محمد ابراهيم بسيوني، **السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية فى الفترة "2011–2016"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر، 13 يوليو 2016. http://democraticac.de/?p=33933

[2]– أحمد المسعودي، **روسيا وحلم المياه الدافئة– معركة نفوذ على الشرق الاوسط، أم حرب مباشرة على الإرهاب؟**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، كربلاء، 2 نوفمبر 2015. http://www.fcdrs.com/h-article.php?act=view_article&aid=296

[3]– محمد الياسين، **اتجاهات المصالح الجيوستراتيجية** ...، مرجع سابق.

السوري لتحل محله حكومة ذات جذور إسلامية مدعومة من قوى خارجية. وتفّضل التعامل مع الحكومة السورية العلمانية التي ستطلق الإصلاحات وتمنع إنتشار التطرف الإسلامي إلى دول أخرى في الشرق الأوسط وخارجه. لقد قامت روسيا منذ بدء الغارات الروسية فى 30 سبتمبر 2015 وحتى منتصف نوفمبر، وفقاً لبيانات وزارة الدفاع الروسية بأكثر من 2289 غارة جوية وأطلقت عشرات الصواريخ من السفن الروسية في بحر قزوين إلى أهداف في سوريا عبر أجواء إيران والعراق بالتنسيق معهما. وقد نجحت هذه الغارات في تدمير 4111 موقعاً ل"داعش" و"النصرة". كما نجحت الغارات الروسية في تدمير نحو 500 صهريج محملٍ بالنفط تابعٍ ل"داعش" كان متجهاً من سوريا إلى العراق لتكريره وبيعه بشكل غير شرعي.[1] كما تميزت الحملة الروسية بالتركيز على تجفيف منابع التمويل لهذه الجماعات والتي تشمل بيع النفط والآثار وتجارة الأعضاء البشرية، وسعت من خلال مجلس الأمن الدولي إلى إستصدار قرار حول ذلك في 12 فبراير2015، حيث صوّت مجلس الأمن بالإجماع على مشروع القرار الروسي الذي يقضي بتجفيف منابع تمويل المتطرفين، ويشمل القرار محاصرة مصادر تمويل "داعش" و"النصرة".

لقد تطلع بوتين من خلال هذه الحملة إلى إستعادة بعض العلاقات التاريخية كإعادة بناء العلاقات مع العراق، من خلال التحالف الرباعي الذي تأسس بين روسيا، إيران، سوريا، العراق وحزب الله في سبتمبر 2015، الذي يعتمد على إنشاء مركز معلومات في بغداد يضم ممثلي هيئات أركان جيوش الدول الأربع، ويهدف إلى جمع وتحليل المعلومات عن الوضع في الشرق الأوسط وتوزيعها على هيئات أركان جيوش هذه الدول، لتنسيق العمليات العسكرية لمحاربة تنظيم "داعش". كما سمحت الحكومة العراقية للطائرات الروسية عبور الأجواء العراقية، ولم تعترض على عبور الصواريخ التي أطلقتها البحرية الروسية من بحر قزوين فوق أراضيها باتجاه سوريا. من هنا يبدو تنامي النفوذ الروسي في العراق، مستغلاً فشل التحالف الدولي لمواجهة تنظيم "داعش" الذي دعت إلى تشكيله الإدارة الأمريكية عام 2014 بمشاركة بعض الدول الأوروبية والعربية والشرق أوسطية.

ويمكن إيجاز الأسباب التي ساهمت في تقديم روسيا نفسها كشريك في مواجهة الارهاب، في ما يلي:

1- الرغبة في إستعادة المجد السوفياتي الذي كان يَعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ إستراتيجية له وخصوصاً في العراق وسوريا ومصر.

[1]- شدوى محمد ابراهيم بسيوني، **السياسة الخارجية الروسية...**، مرجع سابق.

2- الأزمة الاوكرانية وتداعياتها فضلاً عن الدرع الصاروخي الأمريكي الذي كان يهدد ويعرقل النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية، ومحاولة تحويل الأنظار من شرق أوروبا نحو الشرق الأوسط.

3- التنافس على زعامة العالم سياسياً وعسكرياً من خلال القضاء على الإرهاب الدولي المتمثل ب"داعش" و"النصرة"، حيث أنّ إتخاذ موقف حاسم في مواجهته والقضاء عليه يعني تعزيز الثقل الإستراتيجي على الساحة الدولية.

4- سعي روسيا لبناء تحالفات إستراتيجية بعيدة المدى مع دول الشرق الأوسط إنطلاقاً من مكافحة الإرهاب.

5- التوقيت المناسب للبدء بهذا المشروع في ظل إعتراض الكونغرس الأمريكي على تبني الولايات المتحدة الأمريكية لأي مشروع يستهدف محاربة الإرهاب بشكل مباشر على غرار غزو أفغانستان والعراق، ويساعد على أهمية هذا التوقيت تراخي القرارات الأممية، وضعف الإتحاد الأوروبي في قضية محاربة الإرهاب.

بناءً على ما تقدم يمكن القول أنّ هناك إرتباطاً عضوياً بين روسيا والشرق الأوسط نتيجة لوجود نسبة مهمة من المسلمين في روسيا يسعون للإنفصال، وهي بحاجة لمحاربة التطرف بشكل إستباقي إبتداءً من الشرق الأوسط كي لا يتطور الأمر إلى أراضيها، ولأنّ نجاح الحركات الإسلامية المتطرفة بالوصول إلى الحكم في هذه الدول يعطي دافعاً للمسلمين في روسيا لزعزعة الأوضاع بهدف الضغط على روسيا والإنفصال عنها.

المبحث الثاني: أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية

إعتمدت روسيا في عهد بوتين الليبرالية الإقتصادية وحرية السوق، ودفعت نحو الإسراع في دخول روسيا إلى منظمة التجارة العالمية. إنعكست هذه التوجهات إيجاباً على الإقتصاد، وقد ساعد في ذلك تحسن أسعار النفط، فشهد العام 2000 نمواً في الإقتصاد الروسي بلغ 8.3%، وفائضاً في الميزان التجاري. لقد كان العام الأول من حكم بوتين هو الأفضل في روسيا منذ ربع قرن. فقد توقف التضخم وتدنت معدلات البطالة إلى ما دون 7.6% وهي نسبة متدنية قياساً بالأرقام الدولية. إنخفضت نسبة الديون الخارجية بنسبة 70%، وإرتفع الدخل القومي من 200 مليار عام 1999 إلى 920 مليار عام 2006. كما دخلت روسيا نادي الدول الصناعية (مجموعة الثمانية). في العام 2007 كان الإقتصاد الروسي العاشر عالمياً بمعدل نمو 7%، وتحولت روسيا إلى ثالث أكبر دولة في العالم تمتلك إحتياطاً من العملات الأجنبية الصعبة، بعد الصين واليابان، بفعل الصادرات الصناعية لا سيما الغاز والنفط اللذان شكلا وحدهما 49% من عائدات الموازنة حسب إحصاءات العام 2007.[1] هذه التطورات الإقتصادية ساهمت في عودة روسيا إلى الشرق الأوسط ليس سياسياً فقط وإنما إقتصادياً أيضاً حاملةً معها حزمة من الإستثمارات لا سيما في مجال الطاقة النووية والتنقيب عن النفط والغاز، معتمدةً سياسة المصالح بعيداً عن الأيديولوجيا. وفيما يلي سيجري التطرق إلى أبرز المصالح التي جمعت روسيا بالشرق الأوسط وما الأهمية التي تمثلها هذه المنطقة بالنسبة للمصالح الروسية على الصعيدين الجيوسياسي والإقتصادي.

الفقرة الأولى: الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط

لعب الشرق الأوسط دوراً مهماً في تاريخ السياسة الدولية في جميع عصورها، ولا تزال له أهمية كبرى في التاريخ الحديث، وذلك بسبب موقعه الجغرافي الهام. كما تُعتبر هذه المنطقة من المناطق التي لا يمكن الإعتراف فيها بوجود مصالح قوة دولية واحدة، بل هي منطقة مفتوحة على مصراعيها للتنافس بين جميع القوى. لعلّ ما يدعم هذا الرأي مقولة هنري كيسنجر: «إنّ من يتحكم بمنطقة الشرق الأوسط يتحكم بالعالم أجمع»، فالشرق الأوسط يمتد على ثلاث قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، على مساحة 18.2% من مساحة اليابسة وهو ما يعادل 2.5 مرة مساحة القارة الأوروبية. كذلك فالسيطرة على هذه المنطقة تعني السيطرة

---

[1] – أيمن طلال يوسف، **روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، 2000-2008**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 358، ديسمبر 2008، ص78.

على صمامات الطاقة التي تتغذى عليها الدول الكبرى، لاسيما الدول الأوروبية واليابان والصين (تستورد هذه الدول 90% من إستهلاكها النفطي من هذه المنطقة)[1]. إضافةً إلى الموقع المتميّز الذي يتحكّم بمجموعة من البحار والممّرات المائيّة الإستراتيجية، التي تُعتبر المعبر الرئيسي لتدفق النفط من الخليج والعراق وإيران إلى معظم الدول الصناعية الغربية، أي أنّ من يسيطر على هذه الممرات يتحكم بالشريان الحيوي لحركة الإقتصاد العالمي، وأي محاولة لإغلاقها تعني قطع الوريد النفطي عن العالم الصناعي ولا سيما ممرات البحر الأحمر (قناة السويس وباب المندب)، فهذه الممرات تحديداً هي الطريق الأقل كلفة لنقل مصادر الطاقة إلى الدول الأوروبية. وعليه نفهم أحد أسباب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 حينما أقدم عبد الناصر على تأميم قناة السويس.

خوفاً من الإنتفاع بالميزة العظمى لموقع الشرق الأوسط وثرواته، إستمرّ صراع الولايات المتحدة مع بريطانيا وفرنسا أولاً، ثمّ مع الإتحاد السوفياتي ثانياً، حتى أصبحت الولايات المتحدة أحادية القطب تهيمن على معظم مقدرات المنطقة. فقد أزاحت بريطانيا عن إيران وباكستان واليمن وعُمان والإمارات والسودان، ثمّ أبعدت الإتحاد السوفياتي عن مصر وأثيوبيا والصومال واليمن، التي كما ورد سابقاً كان له قواعد فيها، وعملت على إبعاده عن العراق وسوريا.[2] كما منعت أي نفوذ سوفياتي في دول الخليج عبر تخويف هذه الدول النفطية من التغلغل الشيوعي وأنه يعمل لتغيير أنظمتها.

تحوي المنطقة الجزء الأكبر من احتياطات النفط والغاز في العالم، وتريد الولايات المتحدة ضمان التحكم بتدفق هذه الموارد إلى الأسواق العالمية تحت إشرافها، كما تريد أن تتأكد من أنّ أية قوة أخرى إقليمية أو عالمية لن تتمكن من التحكّم بهذا التدفق. لا سيما بعدما إستخدم العرب في حرب أكتوبر 1973، النفط سلاحًا للضغط على الغرب، وقد أكّد إستخدام العرب لورقة النفط أهمية هذه السلعة ودورها في العلاقات الدولية. وسعياً منها لمنع تكرار هذه الحادثة، سعت الولايات المتحدة للمحافظة على وجودها العسكري في الخليج العربي، وكذلك تحالفاتها العسكرية مع العديد من الدول العربية، إلى أجل غير مسمّى.

تاريخياً، كان الإتحاد السوفياتي هو المُنافس الرئيسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وقد نجح في مقارعة القوة الأمريكية في المنطقة في ذروة الحرب الباردة. لكنّ قوّة موسكو تبددت من الشرق الأوسط خلال حقبة التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين، فرغم أنّ روسيا ورثت مقعد الإتحاد السوفياتي في

[1]– علي وهب، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط...**، مرجع سابق، ص62.

[2]– المرجع نفسه، ص98.

مجلس الأمن واستمرت في المشاركة مع الولايات المتحدة في رعاية عمليات السلام بين العرب و"إسرائيل" في مؤتمر مدريد، الاّ أنّ حدود تأثيرها في ما يجري في منطقة الشرق الأوسط قد تراجع خلال حكم الرئيس بوريس يلتسين "1991–1999" نظراً لما كانت تعانيه من خلل كبير داخل نظامها السياسي، ومشاكل أمنية وإقتصادية ورثتها عن الإتحاد السوفياتي، أيضاً بسبب سيطرة ما يسمى بالتيار الأطلنطي الراغب في توثيق العلاقة مع الغرب، من أجل إعادة بناء الاقتصاد الروسي المنهار عبر الدعم الاقتصادي الأمريكي والأوروبي. لكنّ الولايات المتحدة رأت في التوجه الروسي استسلاماً، فأعلن جورج بوش الأب أمام الأمم المتحدة عن بداية عصر جديد تقوده الولايات المتحدة وحدها دون منازع، وترى فيه روسيا أشبه بقوة إقليمية ليست لديها الإمكانية للتحدث عن دور عالمي.

ساد شعور في موسكو أنّ العلاقة التي ينبغي أن تربطها بواشنطن لا تختلف كثيراً عن العلاقات التي جمعت ألمانيا واليابان بالولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، والقائمة على أنّ الأمم التي تُصاب بهزيمة قاسية ليس لها إلاّ أن تلتحق بالأمم المنتصرة، وهذا ما كان فعلاً خلال عهد يلتسين. لكنّ علاقات روسيا بالولايات المتحدة لم تتعدَّ حدود العلاقات السياسية الوديّة لإنهاء مظاهر الحرب الباردة، ولم تصبح الولايات المتحدة أحد الشركاء الإقتصاديين الرئيسيين لروسيا، فحجم التبادل التجاري بينهما ظلّ محدوداً. ساعدت تلك العوامل على الإبتعاد عن السياسة المؤيدة للغرب، والبحث عن دورٍ روسيٍّ جديد، كذلك البحث عن سياسة أكثر إستقلالية تأخذ بعين الاعتبار المصالح القومية الروسية. فبدأت السياسة الخارجية الروسية في عهد وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف عام 1996 تشهد نوعاً من التمايز عن السياسة الأمريكية، عبر البحث عن المناطق الأكثر إستفزازاً لواشنطن، وإيجاد مصالح روسية فيها بعيداً عن نظيرتها الأمريكية.[1]

لقد كان وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم في أيار 2000 بمثابة نقطة تحوّل في السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط، لا سيّما في الفترة الثانية من حكمه التي بدأت عام 2004، إذ نجد أنّ موسكو بدأت تتقرب من الشرق الأوسط بأساليب جديدة، تجلّت بقيام الرئيس بوتين بزيارتين للمنطقة في أبريل 2005 وفبراير 2007، الأمر الذي أعطى إنطباعاً بأنّ "الروس قادمون" وأنّ محاولات إحياء الدور الروسي في المنطقة أمرٌ لا مفرّ منه. لقد أشار بوتين في أكثر من مناسبة إلى أنّ تفكك الإتحاد السوفياتي كان أمراً

[1]– عوديد عيران، "روسيا في الساحة الدولية سنة 2008"، **قراءات إسرائيلية إستراتيجية**، ترجمة عدنان أبو عامر، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2009، ص90.

مهينًا وكارثة تاريخية، ورأى أنه يمكن إستعادة أمجاد الإمبراطورية الروسية مجدداً، من خلال تقويض الهيمنة الأمريكية على الساحة العالمية عبر قيام نظام متعدد الأقطاب.

لقد أعاد فلاديمير بوتين روسيا إلى الشرق الأوسط من خلال التعاون مع معظم الدول الرئيسية في المنطقة. فجدّد الدعم العسكري والسياسي لسوريا، حليف موسكو القديم، لكنه بنى أيضاً شبكة واسعة من العلاقات مع إيران وتركيا و"إسرائيل" ودول الخليج... بالإعتماد على صناعة روسيا العسكرية، وثقلها السياسي والدبلوماسي العالمي، ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية. كما حاول بوتين تجديد الدور الروسي في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي لا سيما بعد مشاركة روسيا في اللجنة الرباعية المعنية بحل القضية الفلسطينية عام 2002. وفي إبريل 2005 فاجأ بوتين العالم بزيارته التاريخية الى الضفة الغربية، كمحاولة روسية لإستعادة دورها في المنطقة، باعتبار أنّ القضية الفلسطينية تشكّل مدخلاً مناسباً لهذا الدور. لذلك لم يتردد الرئيس الروسي في دعوة الأطراف المعنية لعقد مؤتمر دولي للسلام في موسكو، إلاّ أنّ إسرائيل والولايات المتحدة رفضتا المشاركة في هذا المؤتمر.[1]

يتجلى إصرار بوتين على تمايز دور بلاده في إدارة القضايا الدولية ولا سيما في الشرق الأوسط، في معارضته الشديدة للغزو الأمريكي-البريطاني للعراق في العام 2003، فقد صوّتت روسيا في مجلس الأمن ضد تشريع العدوان إلى جانب الصين وفرنسا. ثمّ رفضت موسكو المشاركة في قوات حفظ السلام التي دعا إليها مجلس الأمن في العراق، معتبرةً الوجود الأمريكي إحتلالاً، وصوتت على قرار رفع العقوبات التجارية عن العراق (القرار 1483) في مايو 2003 داعيةً لإجراء إنتخابات تشريعية تُفرز قيادات عراقية تستطيع أن تحكم البلاد من دون قوات أجنبية. عادت موسكو وشاركت في العديد من المؤتمرات الدولية التي هدفت إلى دعم العراق خاصة مؤتمر نيويورك في سبتمبر 2006، ومؤتمر بغداد في مارس 2007. تطور الموقف الروسي إلى مزيد من التشدد عندما وجّه الرئيس بوتين في فبراير 2007 في مؤتمر ميونيخ للأمن والتعاون إنتقادات حادة للسياسة الأمريكية، ولاستخدامها المفرط للقوة العسكرية المتفلتة من القيود الدولية، منتقداً التفرد والأحادية الأمريكية، معتبراً أنّ الوجود الأمريكي في

[1]- وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس 2006- 2010**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2011، ص22.

العراق وأفغانستان تطويقٌ لروسيا. وفي 18 ديسمبر 2007 دعا بوتين علناً الولايات المتحدة إلى تحديد موعد ثابت ودقيق لإنسحاب قواتها من العراق.[1]

هذا التحول في الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط تجسّد بالسعي الروسي لإيجاد كتلة من الدول في وجه الأحادية القطبية، تمارس الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية كي تُتاح لروسيا فرصة المشاركة بالقرار الدولي، وإثبات مكانتها على الساحة الدولية. ما يُفسر السعي لإقامة علاقات مع الدول المناهضة للولايات المتحدة في المنطقة، مثل إيران وسوريا وقبلهما العراق وحتى مع تنظيمات سياسية عسكرية مثل حماس وحزب الله، خصوصاً مع تزايد أهمية الملف النووي الإيراني إلى جانب ما يسمى "محور المقاومة" الذي يهدد أمن إسرائيل والمصالح الأمريكية في المنطقة. وقد هدفت روسيا من هذا التعاون إلى تحدي الوضعية الأمريكية في الشرق الأوسط كردّ فعل على توسع الناتو في شرق أوروبا ووسطها، بعد قرار إنشاء نظام الدرع الصاروخي الأمريكي في بولندا وتشيكيا عام 2008 كما أصبحت كل دول حلف وارسو باستثناء روسيا أعضاء في الناتو أو الإتحاد الأوروبي. لذلك فإنّ بوتين ليس مهتماً بالسيطرة على إيران وسوريا بقدر ما يريد أن يضمن عدم سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عليهما.

إستفادت روسيا كثيراً من الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في العالم الإسلامي، فهذه الحروب أشغلت السياسات الأمريكية عن المحيط الروسي. الروس يرغبون بوجود صراع في الشرق الأوسط، لأنه يتيح لروسيا أن تكون الإهتمام الثاني في أولويات الولايات المتحدة. وبالتالي لصالحهم تشجيع أي عملية تستمر في جرّ الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط وأهم هذه العمليات دعم إيران وسوريا. بمعنى أدق، لا تدعم روسيا هذين البلدين بقدر ما تعارض الإجراءات التي من شأنها إضعاف إيران أو تقويض النظام السوري. وفقاً لوجهة النظر الروسية، مجرد وجود هذين النظامين يُحوّل إنتباه القوة الأمريكية عنها.[2] بالطبع لا يمكن إغفال ما لروسيا من مصالح إقتصادية وأمنية مباشرة مع هذين النظامين ولكنّ التوجهات السياسية لهذين النظامين بالذات يخدمان المسعى الروسي في منافسة الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

ولأنّ المنطقة تشكّل الأرضية التي سينطلق منها النظام العالمي الجديد وفقاً لمصالح الدول الكبرى، وكونها ميدان السباق بين القوى الدولية، إستوجب على السياسة الروسية –الراغبة في أن ترسخ لنفسها

[1]– نورهان الشيخ، **الاستمرار والتغيير في السياسة الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي)**، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 24، خريف 2009، ص49.

[2]– George Friedman, **Putin's Visit and Israeli–Russian Relations**, STRATFOR, June 26, 2012.
https://worldview.stratfor.com/article/putins-visit-and-israeli-russian-relations

مكاناً في تشكيل الأقطاب الدولية الكبرى- التحرك في المنطقة العربية من البعد الإقتصادي ثم دعمته بالأبعاد السياسية والعسكرية والأمنية والإستخباراتية والإعلامية لتصبح شريكاً أساسياً للدول العربية. فأخذ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يتحرك بالعديد من الزيارات باتجاه الدول العربية، كانت ضمنها زيارته إلى ليبيا في العام 2008 حيث كانت أول زيارة لرئيس روسي إلى ليبيا منذ عام 1985. كما سبق ذلك زيارته إلى الأردن وقطر والسعودية عام 2007. وزيارته إلى القاهرة عام 2005 والتي تُعدّ الأولى لرئيس روسي إلى مصر منذ أكثر من أربعين عاماً. ثمّ شهدت موسكو العديد من الزيارات العربية، واعتبرت الجامعة العربية سفير روسيا في القاهرة سفيراً لدى الجامعة العربية.

مع ذلك فإنّ سياسة روسيا الشرق أوسطية كما أوضحها وزير الخارجية سيرغي لافروف بقوله: «إن السياسة الروسية ليست موالية للعرب أو لإسرائيل، بل تهدف إلى ضمان المصالح الروسية القومية، والحفاظ على علاقات جيدة مع الدول العربية ومع إسرائيل بذات القدر». إنها تعكس المذهب البراغماتي لروسيا الجديدة وحساباتها الإقتصادية.

لقد سعى بوتين لتوسيع النفوذ الروسي في المنطقة باستغلال الفجوات التي تركها الغرب، وينطبق هذا على سبيل المثال، على الموقف الروسي من وصول حركة حماس إلى الحكم في الأراضي الفلسطينية، فنجدها، أي موسكو، بادرت لإستقبال قيادات حماس-التي تضعها واشنطن على قائمة الإرهاب الدولي- على أراضيها في فبراير 2007، مبررة علاقاتها بالحركة، كما قال وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف، بأنّ قادتها قد وصلوا إلى الحكم من خلال انتخابات ديمقراطية حرة. كما أنّ الحرب التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة في نهاية العام 2008 وبداية العام 2009 والتي خرجت منها حركة حماس بانتصار نسبيّ، دفعت روسيا إلى الإصرار على إشراك حماس في العملية السلمية في الشرق الأوسط باعتبارها قوة لا يمكن تجاوزها، وهذا ما بدا من خلال دعوة موسكو لوفد من الحركة لزيارتها مجدداً، وقيام الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف بلقاء رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل في دمشق في أيار 2010.[1]

أيضاً إستغلّ بوتين تراجع العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر لتعزيز العلاقات الروسية المصرية، إثر "انقلاب" 30 يونيو 2013. فقد أبدت موسكو كامل إستعدادها للعمل مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في مختلف المجالات لا سيما العسكرية حين علّقت واشنطن صفقة بيع مروحيات أباتشي بعد عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي.

---

[1]- وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة**...، مرجع سابق، ص24.

كما ساهم الموقف الأمريكي المؤيد للإنقلاب العسكري الفاشل في تركيا في يوليو 2016، في إلتقاء المصالح الإستراتيجية بين تركيا وروسيا، إلى جانب شعور كلا الزعيمين بالإنزعاج من السياسات الغربية تجاه بلديهما، ما أدّى إلى تقريب المسافات بين موسكو وأنقرة.

مع إنطلاق الحراك العربي قاربت روسيا الأحداث وفق مصالحها المباشرة والخاصة، فتعاملت روسيا مع أحداث المنطقة العربية بدايةً من تونس ومصر بقدر من الحذر والحياد؛ فلم تعلن عن تأييدها الصريح للثوار وأخذت تنتظر ما ستؤول إليه التحركات العربية في حين كانت تؤكد دائماً على ضرورة الإستقرار الداخلي للدول العربية حتى تبقى على علاقة مع الدول أيّاً كان الذي سيصل إلى السلطة في النهاية. وهذا ما تجلّى بتبني روسيا لنظام مرسي ثم نظام السيسي. أما في حالة اليمن والبحرين لم يتحرك ردّ الفعل الروسي تجاه أيّ منها بشكل مباشر.

في الأزمة الليبية ذكرت روسيا بدايةً أنّ ما يحدث هو حرب أهلية ورفضت الإعتراف بالمجلس الإنتقالي الليبي معلنةً أنّ الوضع الليبي لا يزال غامضاً في حين أعلن الرئيس الروسي دمتري ميدفيديف أنّ نظام القذافي فقد شرعيته، كما وافقت على قرار مجلس الأمن رقم 1970 فبراير 2011 (فرض عقوبات دولية على نظام معمر القذافي كحظر السفر، تجميد أصول الرئيس الليبي معمر القذافي، حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا...) ولم تستخدم الفيتو ضد القرار رقم 1973 مارس2011 (الذي يقضي فرض عدة عقوبات على حكومة القذافي أهمُّها فرض حظر جوي فوق ليبيا كما سمح للدول الأعضاء كافةً باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين بما فيها هجمات مُسلحة ضد قوات القذافي الجوية) كموقف وسط يتضمن دعماً غير مباشر للثوار، وبالتالي كان التوازن والحياد في الموقف الروسي من الأزمة الليبية. ثمّ مثّل بروز خليفة حفتر، الساعي لمحاربة المتطرفين والسيطرة على حقول النفط وتجديد الصفقات العسكرية، خياراً جيداً للروس.[1]

ولكن في حالة الأزمة السورية رأت روسيا أنّ سوريا بمثابة حجر زاوية في أمن الشرق الأوسط وأنّ عدم إستقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية سيؤدي إلى زعزعة إستقرار الأوضاع في دول الجوار الإقليمي. لذلك إلتزمت روسيا بالدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري الواضح لنظام بشار الأسد في ظلّ

---

[1]– راندا موسي، **العلاقات العربية – الروسية ما بعد الربيع العربي**، موقع رؤية تركية الإلكتروني، ربيع 2013.
http://rouyaturkiyyah.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1/

دعوات بالإصلاح السياسي والإجتماعي في الوقت الذي تُدين فيه معظم الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية الأحداث في سوريا.

من خلال خبرتها مع الثورات التي حدثت في المجال الحيوي لروسيا؛ في أوكرانيا وجورجيا...، في العقد الماضي، ترى موسكو أن ثورات "الربيع العربي" لم تكن عفوية وإن كانت في البداية عفوية، بل إنّ الولايات المتحدة إستخدمت هذه التحركات لتمرير مشروعاتها في المنطقة عبر إحداث ما يسمى الفوضى الخلاقة. مع ذلك فقد شكّلت هذه الأزمات بالنسبة لموسكو فرصة لإعادة التوازن في الشرق الأوسط بحيث لا تكون المنطقة تحت نفوذ دولة كبرى واحدة هي الولايات المتحدة.

إنّ تطور الدور والموقف الروسي تجاه أزمات المنطقة إرتبط بإعادة ترتيب الأولويات الأمريكية في المنطقة بالإنسحاب من العراق (الذي تمّ في ديسمبر 2011)، وإبقاء وتيرة التدخل في الأزمات الراهنة بأقل درجة ممكنة، بما يتناسب مع الأهداف الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي. كما إعترف باراك أوباما أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر 2014 أن "فكرة الإمبريالية لم تعد جزءاً من السياسة الأمريكية الحالية ولا تتماشى مع متطلبات الرأي العام الأمريكي".[1]

لذلك أصبح بوتين في موقع أقوى في حقبة التردد الأوبامي، وسياسة الإذعان للأمر الواقع التي مارسها الرئيس أوباما. وقد سعت روسيا جاهدةً لضرب تحالفات واشنطن في الشرق الأوسط، لا سيما مع حلفائها التقليديين، كالسعودية و"إسرائيل" وتركيا. وهذه الأطراف الأخيرة تنظر للجيش الروسي في المنطقة على أنه النجم الصاعد في الفترة المقبلة، على حساب تراجع الدور الأمريكي. ذلك أنّ التمدّد الروسي من بوابة "عاصفة السوخوي" في سوريا شكّل تحديًا كبيرًا للنفوذ الأمريكي في المنطقة. فلم تعد تمتلك واشنطن حرية الحركة التي كانت تتمتّع بها خلال عقود خلت.

ومع تنامي مشاعر الخذلان لدى حلفاء واشنطن التي تراجع تدخلها في ساحات شرق أوسطية مشتعلة كثيرة، قدّم الروس نموذجاً أكثر قوةً واجتذاباً لحلفاء واشنطن، الذين سارعوا إلى التنسيق والحوار معهم خصوصاً بعد توقيع الإتفاق النووي الإيراني، الذي تلاه التدخل العسكري الروسي في سوريا. في هذا الصدد تنقل صحيفة "**وول ستريت جورنال**" عن فيودور لوكيانوف، رئيس مجلس السياسات الخارجية والدفاعية في موسكو، قوله: "الشرق الأوسط هو وسيلة لتوضيح أنّ الغياب الروسي عن المشهد الدولي

---

[1] – كريم المفتي، **مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط**...، مرجع سابق، ص27.

كدولة عظمى قد انتهى".[1] كما علقت مجلة "**نيوزويك**" متهكّمةً أن الرئيس الروسي إستقبل في العامين 2015 و2016، خمسةً وعشرين قائداً من قادة الشرق الأوسط متفوقاً بخمس لقاءات على أوباما.[2]

في إطار التنافس الروسي الأمريكي في المنطقة نجد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في السباق الدبلوماسي والعسكري، وبدأت تنهار كل القوى المساندة لها لتمرير المشروع الأمريكي في المنطقة، إبتداءً بقوة الإخوان المسلمين السابقة في المنطقة، والجيش السوري الحر الذي انخرطت أغلب عناصره بصفوف "داعش" و"النصرة" فيما بعد، مروراً بالسعودية التي باتت تتخبط في سياستها الخارجية. في حين تكرس روسيا وجود حلفائها، بل وتمرر بهدوء مقبوليتهم في الرأي العام الدولي. كما أنّ النفوذ الإقليمي الروسي آخذٌ في التزايد، ليس فقط في سوريا، وإنما في المنطقة عموماً. ففي فبراير 2016، زار العراق أكبر وفد روسي منذ سنوات عديدة، وتعهدت روسيا بتقديم المزيد من الأسلحة والمساعدات لحكومة بغداد. كما دافعت موسكو عن تجارب الصواريخ البالستية الإيرانية الأخيرة، وحرصت على أنّ مبيعاتها من الأسلحة الممكنة لإيران، لا تخرق حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على أساس أنها أسلحة دفاعية. وفي مارس 2016 زار العاهل المغربي الملك محمد السادس، روسيا للمرة الأولى منذ عام 2002.[3]

بناءً على ما تقدم، تسعى روسيا من خلال الشرق الأوسط، لمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية رغم معرفتها بأنّ المعادلة الإقتصادية والعسكرية ليست في صالحها. لكنها في المقابل استفادت من تردد إدارة أوباما في إتخاذ قرارات حاسمة حيال أزمات المنطقة التي ارتفعت وتيرتها في العقد الثاني من هذا القرن. الإختراق الروسي يأتي كنتيجة لخيار سياسي إعتمده الرئيس أوباما، منذ قراره بسحب القوات الأمريكية من العراق، ورفضه التدخّل في الأزمة السورية منذ بدايتها. فسارعت روسيا لملء الفراغ في البعدين السياسي والعسكري، وتوظيف نجاحاتها في الشرق الأوسط –في سوريا تحديداً– للمقايضة على ملفات أخرى مهمة، كالأزمة الأوكرانية وجزيرة القرم، وتمدد حلف شمال الأطلسي باتجاه الحدود الروسية. ومع ذلك فروسيا تعلم صعوبة تجاوز الخطوط الحمراء الأمريكية وتتجنب الدخول في صراعٍ مباشر مع واشنطن، فهي تحاول الدخول إلى المنطقة كشريك وليس كبديل للولايات المتحدة.

---

[1]–Yaroslav Trofimov**, Russia's Long Road to the Middle East**, the wall street journal, May 27, 2016.

[2]– Owen Matthews, Jack Moore, Damien Sharkov, **how Russia became the Middle East's new power broker**, newsweek, September 2, 2017.
https://www.newsweek.com/how-russia-became-middle-easts-new-power-broker-554227

[3]– Anna Borshchevskaya and Philip Gordon, **Putin's Middle East Policy: Causes and Consequences**, The Washington Institute for Near East Policy, March 23, 2016.

الفقرة الثانية: الأهمية الإقتصادية للشرق الأوسط

تتبع أهمية الشرق الأوسط الإقتصادية من كونه يحوي على معظم إحتياطات الطاقة في العالم ما جعله محطّ إهتمام الدول الصناعية. بعدما كان تقدّم الدول يُقاس بما تنتجه الدول في ميادين الفلسفة والأدب، جعل القرن العشرون عظمة الدول وقوتها مرتكزة على الموارد الطبيعية، التي كانت متمثلة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالفحم الحجري والحديد والنحاس. ثم أصبح النفط بعد إكتشافه الأكثر أهمية، حيث إعتبر رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو "أن نقطة واحدة من النفط تعادل نقطة من الدم".[1] مع بداية القرن العشرين تحوّل الإقتصاد العالمي إلى النفط، وكانت الكمية الأكبر والأسهل منالاً منه موجودةً في الشرق الأوسط. في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين حصلت الشركات الأمريكية على موطئ قدمٍ لها من خلال شركة (أرامكو) في السعودية والتي تملك أكبر إحتياطياً نفطياً في العالم. كما أنها سعت للحصول على نصيب من مصادر الطاقة في العراق الذي يمتلك ثاني أكبر إحتياطي نفط في العالم.

لقد شغل النفط منذ إكتشافه في القرن التاسع عشر مساحة كبيرة من خريطة الصراع العالمي وما زال حتى اليوم. فالسيطرة على النفط تعني ضمان إستمرار عمل الآلة الصناعية والآلة العسكرية معًا، كما أنّ النفط أقل كلفة، وأفضل مصدر معروف للطاقة حتى الآن. من هنا كان السعي الأمريكي الدؤوب والمتواصل لترسيخ قواعد عسكرية أمريكية بالقرب من منابع النفط في الخليج العربي. بعد إنسحاب الجنود الأمريكيين من قاعدة الظهران في السعودية عام 1962، بسبب ضغوط القومية العربية على السعودية آنذاك، سعت الولايات المتحدة مطولاً لإستعادة وجودها العسكري المباشر في المنطقة. وقد شكّل الغزو العراقي للكويت فرصةً ذهبيةً وحجةً متينةً لإستعادة هذا الوجود في إطار التحالف الدولي لتحرير الكويت عام 1990، ولتعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم والتحكم بالإرادة السياسية للدول الصناعية في أوروبا الغربية واليابان اللذان يعتمدان على نفط الشرق الأوسط ولم يكن باستطاعتهما الإطاحة بطموحات صدام حسين ودرء جيشه الذي كان أحد أقوى جيوش المنطقة، ولذلك إحتاجا وإتبعا الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي كانت تستطيع القيام بذلك.[2] لم تكن الولايات المتحدة تستخدم كثيراً نفط الشرق الأوسط، لكنها أرادت السيطرة على المنطقة لأنها مرتكز الهيمنة العالمية. فاهتمامها الرئيسي منصّبٌ على منافسيها الصناعيين. لقد ساور واشنطن القلق دائماً من أن تشرع أوروبا في المضي باتجاه مستقل عنها.

---

[1]- علي وهب، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط...**، مرجع سابق، ص79.

[2]- نعوم تشومسكي وجلبير الأشقر، **السلطان الخطير...**، مرجع سابق، ص44.

فإحدى الطرق لجعل أوروبا واليابان تابعة كان تحويلها من الإعتماد على موارد الفحم الداخلية الوافرة الى موارد النفط الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، ما يمنحها قوة الفيتو على أفعال الآخرين.

في ذلك الوقت لم يكن الإتحاد السوفياتي على علاقات طيبة مع الدول النفطية ولم يدرك أهمية التحكم بمنابع النفط، ومن بعده روسيا يلتسين لم تولِّ أهمية للسياسات النفطية كونها كانت تسير في الركب الأمريكي للحصول على المساعدات المالية. لكنّ روسيا بوتين أدركت جيداً فائدة السياسات النفطية، وقد كان لها علاقات طيبة مع العراق، والشركات النفطية الروسية كان لها عقوداً مع العراق. لكنّ الولايات المتحدة سحبت البساط من تحت روسيا عندما احتلت العراق في مارس 2003، وذلك لوقوعه في المنتصف تماماً بين أكثر المناطق غنى بإنتاج النفط في العالم. حيث يقول زبغنيو برجينسكي (مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي جيمي كارتر وصاحب كتاب رقعة الشطرنج الكبرى) "أنّ السيطرة على العراق من شأنها أن تمنح الولايات المتحدة مرتكزاً للسيطرة على المجتمعات الصناعية الأخرى لأنك إذا سيطرت على النفط الذي تعتمد عليه حياة تلك المجتمعات فإنها ستكون معتمدة على قراراتك فيما يتعلق بجميع الأشياء الأخرى، إنها سيطرة جيوسياسية. فعندما تفقد السيطرة على الموارد الرئيسية للنفط في العالم ينتهي بك الأمر، وهم بذلك لا يفقدونها فحسب بل يفقدونها لمصلحة قوة أخرى صاعدة ومنافسة."[1] وهذه السياسة نفسها التي تتبعها روسيا اليوم مع الدول الأوروبية التي تعتمد على الغاز الروسي.

لذلك سعت روسيا بوتين إلى التنسيق مع الدول العربية النفطية من أجل السيطرة على أسعار النفط عبر ضمان حدٍ أدنى لأسعاره، وإستقرار الأسواق النفطية، بما يزيد مداخيل الصادرات النفطية ويؤمن الإستقرار الإجتماعي في روسيا وتلك الدول، خاصةً أن روسيا تشارك في منظمة الأوبك كعضو مراقب. إضافةً إلى الاستثمار في قطاعات النفط والغاز في الدول العربية من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج لما تمتلكه روسيا من التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال التنقيب عن النفط والغاز وفي مجال الصناعات البتروكيماوية، فروسيا تُعدّ من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال 15 شركة كبرى تنتشر فروعها حول العالم. وتعدّ الشركات الروسية، خاصة لوك أويل وغاز بروم، من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة.

أما بالنسبة لإيران التي تعتبر دولة نفطية، فلها أهمية بالنسبة لروسيا كممر لتصدير الحصة الروسية من نفط قزوين إلى موانئ بحر العرب ثم إلى أفريقيا والشرق الأقصى (دول آسيان والصين واليابان). كذلك

[1]- المرجع السابق، ص 94.

أهمية إيران من حيث الموقع الجغرافي الذي يتوسط آسيا وأوروبا وتتقاطع فيها خطوط المواصلات بين الشرق والغرب. فضلاً عن موقعها في منطقة الحزام النفطي بين الخليج العربي وبحر قزوين.[1]

على صعيد الطاقة أيضاً يبقى الإهتمام بمنابع الغاز الطبيعي وطرق نقله أساسياً بالنسبة لروسيا. حيث يقول خبراء إنّ روسيا كانت تاريخياً، أكبر منتج للغاز في العالم، لكن الأمور إختلفت عام 2012 إذ أصبحت الولايات المتحدة أكبر منتج للغاز في العالم تليها روسيا، لكنّ روسيا ما زالت تتمتع بأكبر إحتياطات للغاز في العالم، تليها إيران ثم قطر فالولايات المتحدة بينما تحتل السعودية المركز الخامس.(الرسم البياني رقم1 ص156)

لقد سعت العقوبات الأمريكية والأوروبية على موسكو إلى حرمانها من الحصول على مصادر القروض المالية في الغرب. لذلك بحثت روسيا عن مصادر بديلة للتمويل، من خلال النشاط التجاري للشركات الروسية في نفط الشرق الأوسط وتوريده للمصافي الروسية في أوروبا الذي أتاح لهذه الشركات الحصول على عملات صعبة ساعدت موسكو على الصمود في وجه العقوبات الغربية.

لقد تلمس الروس بعد سقوط الإتحاد السوفياتي أنّ الصراع على التسلح قد أنهكهم وسط غيابٍ عن عوالم الطاقة الضرورية لأية دولة صناعية. فيما كان الأمريكيون يتحركون في مناطق النفط عبر عقود إستثمارية عدة مكّنتهم من النمو والسيطرة على القرار السياسي الدولي بلا منازعات كبيرة. ولهذا تحرك الروس باتجاه مكامن الطاقة، ولأنّ القسمة الدولية لا تحتمل المنافسة كثيراً في قطاعات النفط، سعت موسكو إلى ما يشبه إحتكار الغاز في مناطق إنتاجها أو نقلها وتسويقها. من هنا كان السعي الروسي والأمريكي للتقارب مع تركيا، فقد ألغت روسيا في ديسمبر 2014 مشروع خط أنابيب «السيل الجنوبي» الذي كان من المفترض أن يمرّ عبر قاع البحر الأسود مروراً ببلغاريا لتوريد الغاز إلى جمهوريات البلقان وهنغاريا والنمسا وإيطاليا (الخريطة رقم6 ص156)، وقررت الاستعاضة عنه بمشروع آخر يمر عبر قاع البحر الأسود أيضاً ولكن هذه المرة إلى تركيا ليزودها بالغاز ويقطع أراضيها إلى اليونان ويعرف بـ«السيل التركي» (الخريطة رقم7 ص157).

تنبع أهمية قطاع الطاقة بالنسبة لروسيا من كونه دعامةً أساسيةً للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، والعامود الفقري للإقتصاد الروسي، فلا مستقبلاً حقيقياً لروسيا دون تأمين حدٍّ أدنى لأسعار النفط والغاز

[1]– أيمن يوسف، مهند مصطفى، **سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة**، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2011، ص193.

توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الإنتاج، وتحقق التحسن المنشود فى مستوى دخل المواطن الروسي والارتقاء بالخدمات، وتضمن به أيضاً إستقلالية قرارها الخارجي، وتطوير قدراتها الدفاعية، وإمتلاك قدرةٍ على التأثير وممارسة دورٍ فاعلٍ على الصعيدين الإقليمي والدولي.

في مقابل مصالح النفط والغاز سعت روسيا للإستفادة من القدرات الإقتصادية للمنطقة، وجذب رأس المال العربي إليها بدلاً من إستثماره في الغرب، حيث أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي السابق سيرجي إيفانوف عام 2008 أنّ روسيا لم تعد تُصدّر الأيديولوجيا بل ترغب في تصدير الأعمال.[1] لقد أعادت روسيا إحياء الإتفاقيات التي كانت تربط الإتحاد السوفياتي بالعديد من الدول العربية بعد أن كانت مفاعيل هذه الإتفاقيات معلّقة بمعظمها على خلفية عدم إلتزام تلك الدول بإيفاء الديون المستحقة لروسيا وذلك من خلال إعفائها من القسم الأكبر من الديون المترتبة عليها، وجدولة سداد القسم الآخر. فقام بوتين مثلاً بإعفاء سوريا من 37% من ديونها لروسيا البالغة 13 مليار دولار في العام 2005. وشطب 93% من ديون العراق البالغة 12.9 مليار دولار بعد توقيع صفقة مع حكومة بغداد لصالح الشركات الروسية بقيمة 4 مليار دولار، ثمّ توقيع إستثمارات روسية تعوّض خسائر الديون مع هذه الدول.[2]

كذلك هدفت روسيا إلى إعادة التوازن المفقود بين حجم علاقات روسيا السياسية في المنطقة وبين تبادلاتها التجارية التي لم تتجاوز ست مليارات دولار مع مجمل الدول العربية في العام 2006 أي ما نسبته 1.7% من مجمل صادرات روسيا.[3] في حين أنّ المنطقة العربية تُمثل سوقاً إستيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية مثل الآلات والمعدات والشاحنات والحبوب. لذا فقد ازداد حجم الصادرات الروسية إلى الدول العربية خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2010، بنسبة 32.5%، وكانت الجزائر والمغرب في مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا في المنطقة.[4]

---

[1]– وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة**...، مرجع سابق، ص19.

[2]– ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**...، مرجع سابق، ص206.

[3]– خضر عطوان، **سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 20، خريف 2008، ص60.

[4]– راندا موسي، **العلاقات العربية – الروسية**...، مرجع سابق.

كما يذكر أنّ حجم التبادل التجاري بين روسيا ومصر في العام 2014 بلغ نحو 4.6 مليارات دولار، مرتفعًا بنسبة 80% مقارنة بنفس الفترة من عام 2013، كذلك تُوفر روسيا نحو 40% من إحتياجات مصر من القمح.[1]

ويبرز التعاون العربي الروسي في مجالات الطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء وتطوير البنية الصناعية العربية ولو على نطاقٍ محدود. منها توقيع إتفاقية خاصة بالإستخدام السلمي للطاقة النووية في مارس 2008 بين مصر وروسيا، وبين روسيا والأردن في مايو 2009 لإنشاء المفاعلين النوويين الصناعي والتجريبي في الأردن. أما التعاون القائم بين روسيا وعدد من الدول العربية في مجال تكنولوجيا الفضاء فأهمها إطلاق القمر الصناعي الجزائري السات-1 في نوفمبر 2002 من قاعدة بليستسك الروسية، وإطلاق 7 أقمار صناعية سعودية بواسطة الصواريخ الروسية. كذلك إتفقت في العام 2007 وكالة الفضاء الفيدرالية الروسية ومؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة على بدء العمل المشترك في مجال إستثمار الفضاء لأغراض سلمية، وإطلاق جهاز فضائي إماراتي للاستشعار عن بعد من مطار بايكونور عام 2008.[2]

في تنمية البنية الصناعية العربية، هناك تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر، تحديث مولدات كهرباء السد العالي وترسانة الإسكندرية وغيرها من المشروعات في مصر وآخرها في 10 فبراير 2015 على هامش زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى القاهرة جرى توقيع ثلاث اتفاقيات ثنائية. كان أبرزها إتفاقية لإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء في منطقة الضبعة المصرية، وأكد الرئيس المصري السيسي أنه تمّ التوصل إلى إتفاق مع روسيا لإنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والإتحاد الاقتصادي الأوراسي، بالإضافة إلى تنمية منطقة صناعية روسية في منطقة قناة السويس.[3]

لقد بذل الرئيس بوتين جهوداً كبيرةً للتواصل التجاري والإقتصادي مع دول لم تكن في نادي أصدقاء موسكو. فقام بوتين بجولاتٍ خارجية شملت الخليج العربي والأردن في فبراير 2007، وقّع خلالها العديد من الإتفاقيات كان أبرزها مع السعودية التي وصلت قيمة العقود معها إلى 7 مليار دولار وأبرز هذه العقود مشروع بناء سكة حديدية تربط شمال السعودية بجنوبها بقيمة 3.4 مليار دولار. ثمّ أعقب ذلك

---

[1]- **روسيا توقع إتفاقاً لبناء محطة كهروذرية لمصر**، RT Arabic، 10 فبراير 2015. https://arabic.rt.com/news/773604

[2]- نورهان الشيخ، **مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، 22 نوفمبر 2011. http://www.siyassa.org.eg/News/1846.aspx

[3]- **روسيا توقع إتفاقاً لبناء محطة...**، مرجع سابق.

زيارة قام بها الأمير سلطان بن عبد العزيز إلى موسكو في أكتوبر 2007، وقع خلالها مجموعة من الإتفاقيات مع روسيا، وشملت استثمارات سعودية في روسيا.[1]

أما بالنسبة للعلاقات التجارية المميزة مع تركيا التي سعت إلى تجاوز أزمة إسقاط الطائرة الروسية في نوفمبر 2015 والمضي في التعاون الاقتصادي بالرغم من الخلافات السياسية الجوهرية بين البلدين فيما يتعلق بسوريا، حيث تعامل الطرفان ببراغماتية عالية، كون العنوان الأبرز للعلاقات الروسية التركية هو الإقتصاد، خصوصاً في مجالات الطاقة، حيث تستورد تركيا نحو 55% من إحتياجاتها من الغاز الطبيعي و12% من إحتياجاتها النفطية من روسيا. وبحسب تقديرات إقتصادية إضافية نشرتها صحيفة **خبر ترك** إنّ تركيا تستورد من روسيا سنويًا ما نسبته 27% من حجم الغاز الطبيعي الروسي الإجمالي، وبذلك تُعتبر تركيا المستورد الثاني للغاز الروسي، بينما تعتبر روسيا المُصدر الأول للغاز الطبيعي لتركيا. فضلاً عن التدفق الكبير للسياح الروس إلى تركيا والبالغ عددهم نحو ثلاثة ملايين ونصف تقريباً. كذلك تنتشر على نطاق واسع في روسيا الإستثمارات والصادرات التركية من المواد الغذائية، ومواد التصنيع الأولية، كما شركات المقاولات والخدمات التركية.[2]

لقد ارتدّت العقوبات الإقتصادية الروسية ضد تركيا، بأثر سلبي على الإقتصاد الروسي في مجالات مختلفة، حيث ارتفعت نسبة التضخم، وارتفعت أسعار الخضروات والفاكهة، وباتت صناعة السيارات الروسية على عتبة الإنهيار –حيث تستورد مواد أولية وقطع غيار من السوق التركية– كما تأثر سوق المقاولات والإنشاءات، وشعرت بضرورة عودة الشركات كما البضائع التركية إليها.

على المستوى الإقتصادي هناك أيضاً الصناعات والصادرات العسكرية حيث تحتل روسيا المرتبة الثانية في العالم كأكبر مُصدّر للسلاح والدولة هي المسؤولة عن صناعة السلاح وبيعه، عبر شركة "روس أوربون اكسبورت"، ويوقّع على صفقات السلاح الرئيس الروسي شخصياً. تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة، ليس إنطلاقاً من إعتبارات سياسية أو أيديولوجية، ولكن نظراً لما تمثله عوائدها من مورد مهم للدخل القومي، وليس فقط لحلفائها التقليديين في المنطقة، كسوريا والجزائر وليبيا واليمن، ولكن من خلال فتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي، والتي تعد سوقاً تقليدية للولايات المتحدة والدول الغربية. وهذا ما سيتطرق إليه البحث مفصلاً في القسم الثاني منه.

---

[1]– ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا...**، مرجع سابق، ص207.

[2]– محمد الياسين، **اتجاهات المصالح الجيوستراتيجية...**، مرجع سابق.

إذاً، إنّ الشرق الأوسط منطقة حيوية وإستراتيجية للدول الكبرى، مهما اختلفت توجهاتها لا بدّ لسياساتها الخارجية أن تمرّ بهذه المنطقة لأنّ من يسيطر على الشرق الأوسط أو أقله يضمن موطئ قدم له في هذه المنطقة فإنه سيكون شريكاً في صناعة القرار الدولي. إنّ روسيا بوتين قد فهمت هذه المسلمّة فسعت للعودة إلى الساحة الدولية عبر هذه البوابة بعد عقدٍ من الغياب التام عنها. فالمصالح الروسية وإستعادة العظمة السوفياتية أو القيصرية لا يمكن أن تتحقق بعيداً عن نفط وغاز الشرق الأوسط أو بعيداً عن ممراته المائية أو حتى عن تركيبته القومية والدينية والثقافية التي تمتد إلى الداخل والمحيط الروسي.

الفصل الثاني:

المصالح الروسية الإسرائيلية المشتركة

إستعرض الفصل السابق المصالح الإقتصادية والسياسية لروسيا في منطقة الشرق الأوسط مع مختلف الدول العربية وغير العربية كإيران وتركيا. ولكنّ المصالح الروسية في المنطقة لا تقتصر على هذه الدول فحسب، بل تتعداها إلى المصالح الروسية مع الكيان الإسرائيلي، ولا سيما في عهد فلاديمير بوتين ذات العلاقة الشخصية مع نتنياهو والمقرّب من اليهود. بوصول بوتين إلى السلطة تجسدّت البراغماتية والواقعية السياسية في أبعد حدودها من خلال السياسة الخارجية التي اتبعها القيصر الجديد. ففي سبيل إعادة روسيا كلاعبٍ بارزٍ في الشرق الأوسط عَمِل بوتين مع جميع الأطراف في المنطقة، سواء أكانوا أصدقاء أو خصوماً تقليديين لروسيا، وارتكزت سياسته على المصالح الروسية الخاصة دون أيّ اعتبارات أيديولوجية أو أخلاقية. تضمنت هذه السياسة تحسين العلاقات مع إسرائيل إثر تدهورها في أواخر التسعينيات في عهد وزير الخارجية ورئيس الوزراء آنذاك يفغيني بريماكوف، الذي كان أكثر تأييداً للعرب. وبطبيعة الحال تقوم هذه العلاقات على مجموعة من المصالح المشتركة سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً إلى جانب الإرتباط الثقافي–القومي الذي يفرضه وجود أكثر من مليون يهوديٍّ من أصل روسيٍّ في إسرائيل وأيضاً وجود عدد مهم من اليهود في روسيا.

المبحث الأول: المصالح السياسية والإقتصادية

يقول أستاذ العلاقات الدولية في معهد الدراسات السياسية في باريس، برتران بادي: "إنه قانون عام للعلاقات الدولية، بين الدول هناك دائماً الحد الأدنى من التواطؤ بقدر ما يوجد مصالح مشتركة." لذا فإنّ إختلاف التحالفات والعلاقات بين روسيا وإسرائيل لم يمنع من وجود مصالح مشتركة بينهما تبلور العديد منها باتفاقيات وشراكات لعدد من السنوات. فضلاً عن الحوارات والزيارات المتبادلة بين الطرفين بشكل دوري. وقد تعددت الموضوعات السياسية والإقتصادية التي ساهمت في تطوير العلاقات الروسية الإسرائيلية، والتي ستيطرق إليها هذا المبحث.

الفقرة الأولى: المصالح السياسية والعسكرية بين روسيا وإسرائيل

رغم الأزمات التي تفاقمت أحياناً بين روسيا وإسرائيل لا سيما بعد الحرب الجورجية (2008) لكنّ التوتر بينهما لم يصل إلى درجة قطع العلاقات الدبلوماسية كما حدث في عهد الإتحاد السوفياتي عام 1953 إثر انفجار قنبلة في مقرّ البعثة الدبلوماسية السوفياتية في "تلّ أبيب"، ثمّ أُعيدت في نفس العام بعد وفاة ستالين.[1] فمنذ بداية الحرب بين موسكو وتبليسي، إستخدمت إسرائيل كل صلاحياتها الدبلوماسية لإسترضاء الكرملين ومنعه من اتخاذ إجراءات إنتقامية ضدها، بعد الإنتقادات الروسية الشديدة لدورها في تدريب الجيش الجورجي وتسليحه. كذلك قُطعت هذه العلاقات عندما رفضت إسرائيل الإنسحاب من الأراضي العربية التي إحتلتها في حرب 1967، لتعود بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي (1991).

ساهم غياب العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في تفرد الولايات المتحدة بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي، وكان هناك يقينٌ بأنّ لعب دور روسي فاعل في المنطقة يتطلب أولاً إعادة هذه العلاقات. فكان بوتين أول زعيم للكرملين يزور "إسرائيل" في أبريل 2005، مقدِّماً تمثالًا لذكرى اليهود الذين قضوا في الهولوكوست. جاءت الزيارة كخطوة هامة في تعزيز العلاقات الثنائية، في الوقت الذي بدأت فيه روسيا إتباع سياسة خارجية أكثر عدائية تجاه الغرب عقب الثورات الملونة في جورجيا، أوكرانيا... وقد أخبر بوتين مضيفيه الإسرائيليين في هذه الزيارة: "لدينا كل شروط النجاح، والأهم من ذلك، أنّ هناك إرادة ورغبة من كلا الجانبين لتعزيز صداقتنا وثقتنا وتعاوننا وبناء شراكة بنّاءة معًا".[2] أعقب ذلك زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت لروسيا في أكتوبر 2007. كما لاقى إنتخاب فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا ترحيباً إسرائيليّاً لافتاً، في الوقت الذي عبرّت فيه معظم الدول عن إستيائها وإنتقادها للإنتخابات التشريعية والرئاسية الروسية. حيث لم يُخفِ أفيغدور ليبرمان إعجابه الشديد ببوتين وكان من أكثر المرحّبين بإعادة إنتخابه عام 2004 معتبراً أنه من "القادة الذين يُفضّل الإحتذاء بهم".[3]

تكررت الزيارات الرسمية بين الطرفين لا سيما على مستوى وزراء الخارجية. حيث زارت موسكو تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية في يوليو 2006، وزار وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف

[1]- خالد سعيد، **المهاجرون الروس قادمون.. "إسرائيل" الى أين؟!**، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، 2014، ص 41.

[2]- Ilya Bourtman, "Putin and Russia's middle eastern policy", **Middle East Review of International Affairs Journal**, Rubin Center for Research in International Affairs, vol.10, No.2, June 2006, p.2.

[3]- عدنان أبو عامر، "العلاقات الروسية الإسرائيلية: المصالح المشتركة والتحالف الإستراتيجي"، **علاقات اسرائيل الدولية السياقات والأدوات الإختراقات والإخفاقات**، إعداد عاطف أبو سيف، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2014، ص203.

"إسرائيل" على التوالي في أكتوبر 2005، سبتمبر 2006، يونيو 2007، مارس 2008... ثمّ أصبحت هذه الزيارات الروتينية تقليداً مميزاً بهدف تطوير العلاقات الثنائية، أيضاً فقد زار جميع رؤوساء الحكومات الإسرائيليّة في العقد الأخير –شارون وأولمرت ونتنياهو– موسكو. وخصوصاً نتنياهو الذي قصد موسكو أربع مرات بين أغسطس 2015 ويونيو 2016.

في يونيو 2012 زار الرئيس الروسي بوتين "إسرائيل" للمرة الثانية، بمناسبة إفتتاح نُصب لجنود الجيش الأحمر في مدينة ناتاليا، الذي أُقيم من الأموال التي جمعها رجال الأعمال اليهود الروس. هدفت الزيارة لإبراز الدور الروسيّ في الشرق الأوسط في ظلّ التطورات التي تشهدها المنطقة وخصوصاً في سوريا. ولتؤكّد النهج البراغماتي النفعيّ الذي تتبعه روسيا في علاقاتها الخارجيّة، وتمثّل ردًّا على من لا يزال يظنّ أنّ روسيا اليوم هي الاتحاد السوفياتي في علاقاته مع العرب وقضاياهم.

عشية زيارة بوتين إلى "إسرائيل" في يونيو 2014، إعتبرت صحيفة فيدوموستي الروسية أنّ بوتين يُعدّ من "أشد المناصرين لإسرائيل في أوساط النخبة الروسية الحاكمة". خلال هذه الزيارة صرّح الرئيس الروسي أنّ "التاريخ اليهودي محفور في حجارة القدس". في المقابل كان أرييل شارون قد أكّد في آخر زيارة له إلى موسكو في نوفمبر2003، أنّ إسرائيل تعتبر روسيا "أحد أهم اللاعبين على الساحة الدولية، وأنّ بوتين صديق حقيقي لإسرائيل نُثمن ضماناته الشخصية التي غالباً ما يكررها بصدد أمن دولة إسرائيل".[1]

أمّا المصالح الإسرائيلية الروسية المشتركة فتتمثل في إضعاف الحركات الإسلامية في العالم، التي تُشكّل تهديداً مباشراً للأمن القومي لكلا الطرفين. فقد شبّه بوتين صراع روسيا ضد الإرهاب بصراع إسرائيل ضده، وكثيراً ما قورنت المشكلة الشيشانية بالقضية الفلسطينية. لذا كانت إسرائيل من الدول القليلة التي لم تنتقد الإجراءات التي اتخذها بوتين في الشيشان. في العام 2000 زار عضو الكنيست ناتان شارانسكي روسيا، وعبّر عن دعم المنظمات الحكومية الإسرائيلية لروسيا ضد "المتطرفين" الشيشان. كما كانت إسرائيل من أوائل الجهات التي دعمت موسكو في سبتمبر 2004 بعدما استولت مجموعة متطرفة على مدرسة في بيسلان، شمال أوسيتيا، فأحضرت الأطفال الـ18 وآباءهم في رحلة علاجية إلى إسرائيل، بينما انتقدت واشنطن وبعض الدول الغربية إدارة بوتين لهذه الأزمة.[2] وقال إيهود أولمرت، نائب رئيس الوزراء

[1]– خطار أبو دياب، **لعبة روسيا وإسرائيل من المتوسط إلى القوقاز**، صحيفة العرب اللندنية، العدد 10247، 16 ابريل 2016.

[2]– Anna Borshchevskaya, **Putin's Self-Serving Israel Agenda**, foreign affairs, April 13, 2017.

الإسرائيلي آنذاك، في نوفمبر 2004 "أعتقد أنّ هناك إدراكًا متناميًا في روسيا بأن عليهم (الروس) أن يصبحوا أكثر إستعدادًا لهجمات إرهابية في المستقبل، وأنّه من الجيد مقارنة الملاحظات معنا."[1]

إنّ الرغبة في محاصرة الحركات الإسلامية دفعت كلاً من روسيا وإسرائيل لإجراء تدريبات مشتركة منذ العام 2004 وتوثيق التعاون الإستراتيجي والأمني بينهما. فقد ورد على نطاق واسع في الصحافة الروسية والإسرائيلية، أنّ ديمتري كوزاك، مبعوث بوتين إلى منطقة شمال القوقاز، قد أمضى معظم الوقت منذ تعيينه في مارس 2004 وهو يتنقل بين موسكو وتل أبيب يوقّع على صفقات مكافحة الإرهاب.

من جهة أخرى، يتضح تعاطف القيادة الروسية مع إسرائيل في مواجهتها مع الفلسطينيين، من خلال تصريح بوتين على مقتل الفتيان الإسرائيليين الثلاثة في يونيو 2014، حيث قال بوتين أثناء لقائه في موسكو حاخامات إسرائيليين: "أساند كفاح إسرائيل حين تحاول حماية مواطنيها، سمعت عن عملية قتل الفتيان الثلاثة المروعة، هذا عمل لا يجوز السماح به، وأرجوكم نقل تعازيّ الخاصة لأسرهم".[2]

إنّ النظرة الروسية فيما يتعلق بالحركات الإسلامية تختلف إلى حدٍّ كبيرٍ عن النظرة الإسرائيلية. فإسرائيل تصنف "حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله" بأنها تنظيمات إرهابية يُحظَر التعامل معها، بينما روسيا تعتبرها حركات مقاومة وتتواصل معها وتعترف بشرعيتها. وكثيراً ما قارن الإسرائيليون دعوة بوتين لحماس إلى موسكو بدعوة إسرائيلية إفتراضية للقادة الشيشان، وبأنّ الروس سيشعرون بالسوء الشديد إذا قامت إسرائيل بدعوة المنظمات الإرهابية الشيشانية إلى "إسرائيل" ومنحهم الشرعية. مع ذلك يلتقي الطرفان في توظيف "الأصولية الإسلامية" لجنيّ مكاسب سياسية وأمنية، لا سيما ما يتعلق بربط بعض الفصائل الإسلامية بتنظيم "القاعدة". فقد ربطت إسرائيل منذ أحداث 11 أيلول 2001 الفصائل الفلسطينية ذات التوجهات الإسلامية كحماس والجهاد الإسلامي بتنظيم "القاعدة". فهذا الأخير أطلق تهديداته لإسرائيل عبر الأشرطة المصورة ومواقع الإنترنت، ما أثار هواجس الإسرائيليين من إنشاء فرع "للقاعدة" في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتُرجم هذا الخوف في إسرائيل عبر تقارير تظهر بين الحين والآخر تُنبّئ بإنشاء خلايا "للقاعدة" في غزة. وازدادت كثافة هذه التقارير مع الإنسحاب الإسرائيلي من غزة (صيف 2005).[3]

---

[1]– Ilya Bourtman, **Putin and Russia's...**, op.cit. p3.

[2]– نيقولاي سوركوف، **إسرائيل أهم في موسكو من العالم العربي**، موقع العربي الجديد، 10 أغسطس 2014.
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/8/10/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D9%87%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

[3]– خالد وليد محمود، **أفاق الأمن الإسرائيلي...**، مرجع سابق، ص119، 120.

من المصالح الروسية الإسرائيلية أيضاً التعاون العسكري والأمني، بدءاً من إتفاق الصناعات العسكرية عام 1995 حيث وقّعت وزارة الدفاع الروسية إتفاقيات واسعة مع إسرائيل، تشمل توريد وتطوير عدة أنواع من الأسلحة الروسية، والتي بدأها وزير الدفاع الروسي بافل جراتشيف، وجُدد الإتفاق عام 2000. كان لإسرائيل دور في تحديث الجيش الروسي، وأصبحت مصدراً مهماً للتقنية العسكرية الروسية. فقد أصبح الصناعيون الإسرائيليون متخصصين في تطوير أنظمة الأسلحة السوفياتية السابقة (دبابات T-72 و T-80 ، وطائرات مقاتلة من طراز MiG-21، MiG-29، Su-25، وطائرات هليكوبتر من طراز Mi-8، Mi-24). وقد توصّل الإسرائيليون والروس إلى واحدة من أفضل صفقاتهم في أكتوبر 2003، عندما وقّعوا إتفاقاً لتسليم الهند أنظمة للإنذار المبكر تجمع بين التكنولوجيا الإسرائيلية ومنصة طائرات روسية. تتمتع إسرائيل وروسيا بعلاقات تجارية عسكرية ممتازة مع الهند والصين، وقد ساعدت ترتيبات التعاون الصناعي هذه في جعل إسرائيل رابع مصدّر عالمي للأسلحة في عام 2007.[1]

في العام 2005 وضع الخبراء الإسرائيليون والروس خطة مشتركة لإقامة سياج أمنيٍّ في الشيشان، على غرار النموذج الإسرائيلي في الضفة الغربية.[2] في سبتمبر من العام نفسه زار وزير الأمن، إيهود باراك موسكو لتوقيع عقد بقيمة 400 مليون دولار لبيع طائرات بدون طيار لروسيا، وقال حينها كلمات جديرة بالذكر: "إسرائيل تعتبر روسيا شريكاً رئيسياً لكن أيضاً قوة كبيرة تلعب دوراً كبيراً في الشرق الأوسط".[3]

في سبتمبر 2010 وقع وزير الدفاع الروسي أناتولي سيرديوكوف ونظيره الإسرائيلي إيهود باراك إتفاقية تعزيز التعاون العسكري والأمني، التي أدخلت الطرفين في عملية شراكة مدة 5 سنوات قابلة للتجديد، إشترت روسيا بموجبها 12 طائرة بدون طيار "هيرمس". فروسيا ترغب في الحصول على هذه الطائرات لأنها أثبتت – وفقًا للقادة العسكريِّين الروس– نجاعتَها في حرب جورجيا، فيما يتعلَّق بجمع المعلومات الاستخبارية، مقارنةً بنظيراتها الروسية قديمة الطراز، ولاستخدامها في مراقبة الحدود مع الشيشان، وأيضاً في جورجيا وأوكرانيا. كما تشمل الإتفاقية إعداد الكوادر الفنية والحربية، وتبادل المعلومات الأمنية، والمسح الطبوغرافي، ودراسات التاريخ العسكري... من جهة ثانية تستفيد روسيا من هذه الصفقة العسكرية، بطريقة غير مباشرة، من خيرة المهاجرين الروس الذين هاجروا إلى "إسرائيل" إبان إنهيار

---

[1] –Pierre Razoux, **The keys to understanding the Israel–Russia relationship**, NATO Defense College, No.42, November 2008, p.4.

[2]– Salomé Stoikovitch, **Relations Israël – Russie: alliance ou défiance?**, Diploweb, 16 décembre 2012.

[3]– Pierrette Beaudoin, **Russie–Israël : Les raisons d'un rapprochement**, revue d'argument, été 2016.

الإتحاد السوفياتي. كما تضمن من خلالها عدم إختراق إسرائيل لحديقتها الخلفية كما حصل مع جورجيا. أما الإستفادة الإسرائيلية فتكمن في تسويق المنتجات العسكرية الإسرائيلية في روسيا، والدخول إلى أسواق جديدة لبيع الأسلحة الإسرائيلية كالهند وتركيا... كما تكمن في إمكانية الضغط على روسيا بعدم تسليح حلفائها، فقد منحت هذه الإتفاقية إسرائيل حق الإعتراض على أيّة صفقة سلاح يمكن أن تحدث بين روسيا وأيّة دولة معادية لأنّ ذلك يتطلب موافقة الدولتين المصنّعتين.[1]

في إطار التعاون الأمني أيضاً، أعلنت الحكومتان في 1 يونيو 2014 إنشاء خطٍّ مشفر بين مكتبيْ بوتين ونتنياهو. وبالتالي سيكون قادتهما قادرين على "مناقشة مختلف القضايا المتعلقة بالمصالح الرئيسية للبلدين دون تدخل مباشر من الولايات المتحدة". حتى الآن، لم تنفّذ إسرائيل هذا النظام إلاّ مع واشنطن.[2]

صحيحٌ أنّ المصالح هي التي جمعت روسيا وإسرائيل، لكنّ مجموعة من المعطيات السياسية التي تبدلت في المنطقة ساهمت في تطوير هذه العلاقات. منها مثلاً، التغير الحاصل في طبيعة الصراع الإقليمي في المنطقة من صراعٍ عربيٍّ–إسرائيليٍّ إلى صراعٍ عربيٍّ– إيرانيّ، وإلى صراع عربيٍّ–عربيّ. فالدول التي كانت تمتنع عن التعاون مع إسرائيل إكراماً للعرب وللفلسطينيين، وتضامناً معهم، لم تعد بحاجة إلى التقيّد بموجبات هذه السياسة. ففي ديسمبر 1956 إنسحبت إسرائيل من غزة التي احتلتها خلال العدوان الثلاثي على مصر، نتيجة ضغط عدة دول في مقدمتها الإتحاد السوفياتي الذي هدّد باستخدام السلاح النووي لرفع العدوان عن مصر. بينما في ديسمبر 2008 تطّلع الكثيرون في العالم العربي إلى أن تقوم روسيا بالفعل ذاته لتخفيف الجرائم الإسرائيلية في غزة، لكن لم يصدر أيّ شيء عن روسيا، بل كان هناك تفهّم لحق إسرائيل "بالدفاع عن نفسها". كذلك دعمت روسيا في العام 1991 إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 (الذي يصنف الصهيونية بالعنصرية)، على الرغم من أنّ الاتحاد السوفياتي أيّد إعتماد هذا القرار عام 1975. إنّ إنهيار الإتحاد السوفياتي لم يترافق فقط مع سقوط الأيديولوجيا الإشتراكية، بل أيضاً مع إختفاء اللاسامية من الخطاب والبروباغندا الروسية.

هذا المتغير ساهم في تعزيز الدول الصديقة للعرب (بما فيها روسيا) علاقاتها مع إسرائيل دون أن يؤدي ذلك إلى تراجع علاقاتها مع الدول العربية. ورغم أنّ سِجّل روسيا فيما يخصّ التصويت في مجلس الأمن

---

[1]– خالد ممدوح العزي، **العلاقة الروسية الإسرائيلية الجديدة ومدى تأثيرها على سورية وإيران**، مركز الشرق العربي للدراسات، لندن، 13 سبتمبر 2010. http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-13-09-10-1.htm

[2]– Igor Delanoe, **Le grand jeu des alliances entre Moscou et Tel-Aviv, une étrange lune de miel**, le monde diplomatique, Septembre 2014, p9.

والجمعية العامة للأمم المتحدة على قضايا تهمّ إسرائيل، كانت معظمها سلبية، لكنّ إسرائيل تعاملت معه بوصفه شيئاً طبيعياً لا يستدعي الإعتراض، محاولةً توخي أقصى درجات الحذر فيما يخصّ القضايا المهمّة لروسيا. لم تكن روسيا يوماً عدوةً لإسرائيل، رغم نقد روسيا لمغامراتها العسكرية ونزعتها التوسعيّة، لكنّ روسيا لم تطعن في أسس وجودها بل دعتها للتصالح مع جيرانها العرب واتخاذ موقف معتدل.

يمكن القول أنّ العالم العربي بالنسبة لروسيا يقع في نطاق "الحلول الوسطية" وليس "الحلول الجذرية". فالعالم العربي ليس القوقاز أو آسيا الوسطى أو بحر البلطيق أو البحر الأسود، هذه المناطق التي تؤلف الحديقة الخلفية لروسيا. وإنما هو إقليم تتنازعه قوى إستعمارية متعددة وتنطلق منه حركات دينية وقومية متضاربة الأهداف. كذلك فيما يخصّ القضية الفلسطينية ليس لروسيا منهج آخر غير الحلول الوسطية، مع وجود نحو مليون مهاجر روسي وسوفياتي في فلسطين المحتلة، والدور السياسي والإقتصادي الذي يلعبه هؤلاء المهاجرين. فالمسؤولون الروس يكتفون بالتعبير عن قلقهم تجاه الجرائم التي ترتكبتها إسرائيل، وروسيا بكل تأكيد لن تقطع علاقاتها مع إسرائيل بينما العرب يقيمون معها علاقات علنية وسرية.

من جهة ثانية ساعدت سياسة أوباما الشرق أوسطية الإنكفائية–الترددية والسعيّ الروسيّ الى إستغلال ثغرات هذه السياسة في تطوير هذه العلاقات. حيث ساهمت في تقريب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من الرئيس الروسي بوتين. خصوصاً بعد أن تسببت أزمة أوكرانيا (2014) في اتساع هوة الخلاف بين موسكو والغرب. فإسرائيل التي أدارت ظهرها لإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما بسبب توتر العلاقات مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو خاصةً بعد توقيع الإتفاق النووي الإيراني(2015)، فضّلت التوجه نحو روسيا، رغم عدم الأمان الذي يسيطر عليها من الروس، إلاّ أنها مجبرة على ذلك بـ "لغة المصالح"، بعد تأكدها بأنّ إدارة أوباما لن تقدم لها شيئًا جديدًا في المنطقة، في ظلّ تحالفاتها المتوترة في المنطقة (مع تركيا والسعودية). ومع التهديد المتكرر من قبل أعضاء الكونجرس الأمريكي، بتقليص المساعدات المالية والعسكرية لدولة الإحتلال.

يقول الخبير العسكري الإسرائيلي في صحيفة معاريف ألون بن دافيد إنّ بلاده نجحت في تأسيس حوار دائم مع الروس قائم على الإحترام المتبادل، مضيفًا أنّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يرى في إسرائيل دولة قريبة منه، في ظلّ وجود أكثر من مليون مهاجر يهودي من روسيا يعيشون في إسرائيل، مشيرًا أنّ الرابح هو إسرائيل. وقد جمع لقاءٌ رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو والرئيس الروسي بوتين، في موسكو في 7 يونيو 2016، شارك فيه كلٌّ من رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية بالجيش الإسرائيلي اللواء

هرتسي هليفي، ورئيس الموساد يوسي كوهين، ما اعُتبر مؤشرًا آخراً على تعميق العلاقات بين الطرفين على الصعيد الاستخباراتي.[1] كذلك يقول أليكسي دروبينين، نائب رئيس البعثة في السفارة الروسية في تلّ أبيب، "شهدنا العام الماضي الحوار السياسي الأكثر كثافة في التاريخ بين القدس وموسكو".[2]

لكن، وبالرغم من التوترات التي شهدتها العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في الحقبة الأوبامية، إلاّ أنّه بدون المساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني، لما استطاع البقاء إقتصادياً أو عسكرياً. فقد عملت الولايات المتحدة على إستمرار بقاء هذا الكيان بوضعٍ يتفوق على الدول العربية كافة. إنّ جوهر الخلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل يتعلق بنظرة كلٍّ منهما إلى حجم الدور الإسرائيلي في الخريطة السياسية والإقتصادية للشرق الأوسط –طبعاً لا خلاف بينهما حول إحتلال إسرائيل لأراضٍ عربية– فالولايات المتحدة ترى أنّ لإسرائيل دوراً رئيسياً في الخريطة الشرق أوسطية، لكن تحت الإشراف الكامل للإدارة الأمريكية. في حين تريد إسرائيل أن تكون القوة الإقليمية الوحيدة ذات النفوذ الدولي، وأن تكون الولايات المتحدة مجرد قوة داعمة لا قوة مشرفة. إنّ إسرائيل تطمح بأن تحصل على علاقات سياسية وإقتصادية مستقلة مع الدول العربية وغيرها من دول العالم، لتتجاوز بنفوذها منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما برهنته إسرائيل من خلال علاقاتها التكنولوجية مع روسيا والصين والهند، وهو ما أغضب الولايات المتحدة.

وفي محاولةٍ إسرائيليةٍ لإستمالة الموقف والدعم الروسي، ظهرت في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 مارس 2014، ودون المبالاة باستياء الولايات المتحدة، إمتنعت تل أبيب عن التصويت على قرار يدعو لعدم الإعتراف بضمّ شبه جزيرة القرم لروسيا. ولم تنتقد سياسة روسيا تجاه الأزمة الأوكرانية، بغية عدم إغضاب الروس وتجنباً للإنتقادات الخارجية حول مطالبتها بضمّ القدس والجولان السوري. والسبب الحقيقي لسكوت إسرائيل هو النفوذ المتعاظم لروسيا في الشرق الأوسط، باعتبار أنّ إسرائيل ستجد نفسها في مواجهة مع الكرملين في عدة قضايا مصيرية بالنسبة لها، كالبرنامج النووي الإيراني، ونزع الأسلحة الكيماوية السورية، إضافةً إلى كون روسيا أكبر حليف لسوريا وموّرد سلاح رئيسي في المنطقة. بالمقابل كافأ بوتين إسرائيل بتعميق التعاون الإقتصادي والأمني في وقتٍ تُضايقها فيه الدول الغربية بسبب توسيع الإستيطان، وتقوم منظمات المجتمع المدني الغربية بمقاطعة البضائع الإسرائيلية.

---

[1]– نادر الصفدي، **العلاقة الروسية الإسرائيلية: من الخاسر والرابح؟**، نون بوست، 11 يونيو 2016.
http://www.noonpost.org/content/12261

[2]– Seth j. Frantazman, **Despite Syria, israel–russia relations are the warmest in history**, Jerusalem Post, March 25, 2017.

إنّ المكاسب التي يمكن أن تجنيها روسيا من علاقاتها بإسرائيل، تتجلّى بأنّه لأول مرة منذ عام 1948 تشارك موسكو في عملية السلام العربي الإسرائيلي بدايةً في مؤتمر مدريد 1991 والمفاوضات التي تلته. ثم توقيع إتفاقيات أوسلو 1993، وأصبحت عضواً في الرباعية الدولية إلى جانب الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. كما شاركت في إعداد "خارطة الطريق" عام 2002 التي كانت تهدف لإقامة الدولة الفلسطينية، وإن كانت هذه الورقة مستوحاة بشكل أساسي من الولايات المتحدة.[1] كما ذكر شمعون بيريس وفلاديمير بوتين "عملية السلام" خلال إجتماعهما في موسكو في نوفمبر 2012 حيث دعا بوتين لإستئناف المفاوضات وتمّ الإعتراف بدور الوسيط الروسي من قبل نظيره الإسرائيلي.[2] كما تطمح روسيا إلى لعب دور أكثر فاعلية في عملية السلام خصوصاً من البوابة السورية على اعتبار أنّ البوابة الفلسطينية محصورة بالطرف الأمريكي.

تتواجد روسيا اليوم بقوة في الشرق الأوسط، سياسياً كشريك وأحياناً كحليف لسوريا وإيران، عسكرياً تسلح العديد من دول المنطقة (لا سيما أعداء إسرائيل)، وإقتصادياً كشريك مهم لتركيا وغيرها. وبسبب هذا الوجود المتشعب لا بدّ لإسرائيل أن تؤدي زيارات متكررة إلى روسيا لإستمالة الموقف الروسي. من جهة ثانية تشكّل العلاقات الروسية الإسرائيلية أداة ضغطٍ على الجانب الأمريكي من قبل إسرائيل، فزيارات نتنياهو إلى موسكو بمثابة رسائل إسرائيلية للولايات المتحدة بأنّ إسرائيل تعتبر روسيا لاعباً مركزياً في المنطقة. مع ذلك لا أحد يتوقع من نتنياهو أن يفكّ عُرى التحالف الإسرائيلي الأمريكي، لكن نتنياهو يدرك حجم نفوذ بوتين في الأزمة السورية وغيرها من أزمات المنطقة في وقت ينحسر التأثير الأمريكي فيها. وكما قال زفي ماجين، سفير إسرائيل السابق في موسكو الذي يعمل بمعهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، "نتنياهو لا يبدل ولاءه، وما نراه هنا هو محاولة للمناورة بشكل مستقل لدعم مصالح إسرائيل."

---

[1]– Laurent Rucker, **Israël, l'union soviétique et la Russie**, groupes d'auteurs, L'Etat d'Israël, librairie Arthème Fayard, paris, 2008, p.382 .

[2]– Igor Delanoë, **Russie-Israël: les défis d'une relation ambivalente**, revue de Politique étrangère, Printemps 2013, p126.

الفقرة الثانية: المصالح الإقتصادية بين روسيا وإسرائيل

في 7 يونيو 2016، صرّح فلاديمير بوتين خلال إستضافته رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مسرح بولشوي في موسكو، أنه "يمكن لروسيا وإسرائيل أن تفخرا بمستوى عالٍ من الشراكة والتعاون المثمر والإتصالات التجارية بعيدة المدى. بالنسبة لنا إسرائيل شريك مهم في الشرق الأوسط، ونعتقد أنّ لدينا الكثير من الإمكانيات للإستفادة منها في السنوات القادمة مع إسرائيل في المجالات السياسية والتقنية والإقتصادية. روسيا لديها الكثير من الأشياء لتقدمها، وإسرائيل لديها الكثير لتقدمه".[1]

إنّ عمليات إشراك رأس المال الإسرائيلي في الأراضي الروسية له ما يبرره، فهي مربحة لإسرائيل لأن التصنيع أقل كلفة في روسيا. في المقابل، تستفيد روسيا من إحياء المنشآت الصناعية غير النشطة حالياً وفتح أماكن عمل جديدة. كل هذا سيكون له تأثير إيجابي على الوضع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في روسيا. فإسرائيل، التي اندمجت بعمق في الأسواق الغربية الناضجة، يمكن أن تخدم كخبير لتطوير السلع الروسية، بينما تتمتع روسيا بعلاقات طويلة الأمد في الشرق الإسلامي، وهي منطقة تتمتع بقوة شرائية عالية للتكنولوجيات الجديدة. ولأسباب سياسية متنوعة، لا يمكن لإسرائيل الوصول إلى هذه الأسواق، في حين قد تشكل روسيا قناة للترويج للمشروعات الإسرائيلية والمشتركة في هذه الأسواق.

من جهة ثانية، إستفادت إسرائيل من تدهور علاقات موسكو مع شركائها المعتادين. حيث استغلت التوترات بين روسيا وتركيا والعقوبات التي يفرضها الإتحاد الأوروبي خصوصاً بعد ضمّ موسكو لشبه جزيرة القرم. منذ بداية هذه الأزمة تحسنت علاقات روسيا مع إسرائيل التي ظلت محايدة في النزاع الأوكراني. وقال زئيف إلكين، وزير حماية البيئة والقضايا المتعلقة بالقدس، في مؤتمر عُقد في موسكو حول العلاقات الروسية الإسرائيلية، "لا يزال هناك الكثير من الإمكانيات لزيادة التجارة، وما زال أمامنا الكثير من العمل،" في إشارة إلى المحادثات الجارية للتوقيع على إتفاقية التجارة الحرة مع روسيا والإنضمام إلى الإتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي أنشئ في 1 يناير 2015. وآخر ما أعلنه الجانب الروسي كان على لسان وزير خارجيته سيرغي لافروف في سبتمبر 2018 إنّ المفاوضات بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الإتحاد الاقتصادي الأوراسي وإسرائيل ما تزال جارية. والجدير بالذكر أنّ الإتحاد الإقتصادي الأرواسي وقّع في أيار 2018 إتفاقية مؤقتة للتجارة الحرة مع إيران. ما يعني أنه في حين ما تزال هذه المفاوضات جارية مع إسرائيل، فإنّ الإتحاد وقع الإتفاق مع إيران.

[1]– Seth j. Frantazman, **Despite Syria, Israel–Russia...**, op.cit.

تتعدد المجالات الإقتصادية التي تلتقي فيها المصالح الروسية الإسرائيلية حيث تمّ إنشاء المجلس الإقتصادي الروسي الإسرائيلي. الذي يقوم بعقد مؤتمرات بحضور العديد من الخبراء الإقتصاديين للتشاور بشأن الإهتمامات المشتركة فتطورت العلاقة بين الطرفين إلى تعاون وثيق فى مجالات عدة، أولى هذه المجالات هي **التبادلات التجارية.** تُعتبر إسرائيل، إلى جانب إيران وتركيا، واحدة من أكبر ثلاثة شركاء تجاريين لروسيا في الشرق الأوسط. لقد نمت التجارة بين إسرائيل وروسيا بشكل كبير في السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، بين عامي 1991 و2011 ارتفعت من 12 مليون دولار إلى 2.8 مليار دولار. في عام 2007 وحده، بلغت قيمة التجارة 1.5 مليار دولار. في عام 2011 قامت حوالي 712 شركة إسرائيلية بتصدير البضائع إلى روسيا، بزيادة قدرها 6٪ عن عام 2010.[1] وروسيا بمثابة سوق للسلع التكنولوجية التي تنتجها إسرائيل، التي يصعب تصريفها فى الأسواق العربية لأسباب سياسية. وقد نظّمت العلاقات التجارية بين البلدين الإتفاقية الموقعة بين الحكومتين الروسية والإسرائيلية في أبريل 1994، والتي تقضي بمنح كل من الجانبين الروسي والإسرائيلي نظام الأفضلية القصوى في التجارة وتشكيل اللجنة الروسية الإسرائيلية المشتركة الخاصة بالتعاون التجاري والإقتصادي.

خلال زيارته لإسرائيل في يونيو 2012، رافق فلاديمير بوتين وفد يضم أكثر من 400 شخص، بينهم العديد من رجال الأعمال الذين يمثلون الشركات الروسية الكبرى. ووفقاً لكلام نائب رئيس الوزراء الروسي، أندريه دفوركوفيتش، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2014 ثلاث مليارات دولار، وتأمل موسكو رفعه إلى 3.5 مليارات دولار –علماً أنّ التبادل التجاري مع أيٍّ من البلدان العربية لم يبلغ هذا المستوى– لكنه ما زال متواضعاً أمام التبادلات التجارية مع الولايات المتحدة.[2] تستورد إسرائيل من روسيا بشكل أساسي الماس الخام والهيدروكربونات (46.5٪)، بينما تشمل الواردات الروسية: المنتجات الزراعية (16٪) والمنتجات الإلكترونية المصنعة (10٪) والمعدات الطبية (8.5٪).[3]

كما أعرب الجانب الإسرائيليّ عن إهتمامه بتطوير التعاون بين البلدين في **مجال السّياحة.** فعدد السيّاح الروس إلى "إسرائيل" هو ثاني أكبر عدد بعد الوافدين من الولايات المتّحدة. إذ يصل إلى "إسرائيل" نصف مليون سائح روسيّ في السنة، ويبلغ دخل إسرائيل من هذه السّياحة مليار دولار سنوياً. في العام 2014،

[1]– Igor Delanoe, **Le grand jeu des alliances Entre Moscou et Tel-Aviv…**, op.cit. p9.

[2]– نيقولاي سوركوف، **إسرائيل أهم في موسكو**...، مرجع سابق.

[3]– Igor Delanoë, **Le grand jeu des alliances Entre Moscou et Tel-Aviv…**, op.cit. p9.

قصد حوالى 1.829 مليون سائح روسي "إسرائيل" للإستجمام.[1] ما يقارب 21 رحلة أسبوعية تعمل بين موسكو وتل أبيب، خصوصاً بعد أنّ وقع الطرفان عام 2008، إتفاقاً لإلغاء نظام التأشيرة (الفيزا) بينهما.

منذ إستعادة العلاقات بين روسيا وإسرائيل في عقد التسعينيات، وقّع الطرفان العديد من الإتفاقيات الإقتصادية على مختلف الأصعدة. في عام 1994 وقّع الجانبان ست إتفاقيات للتعاون في مجالات: العلم والتكنولوجيا؛ والسياحة؛ والثقافة والتعليم؛ والصحة وعلم الطب؛ والزراعة والصناعة الزراعية؛ والطّيران. كما وقّعا عام 1996 إتفاقية تعاون في مجالَيْ البريد والإتصالات. وفي عام 1997 وقّعا إتفاقيّة في مجال الحرب ضد الجريمة. وفي عام 2000 وقّع الطرفان إتفاقيّتين واحدة في مجال منع الإزدواج الضريبي وأخرى في مجال إقامة مراكز ثقافيّة داخلهما.[2]

أصبحت العلاقات الإقتصادية العنصر الأهم في العلاقة بين روسيا وإسرائيل. وحقّقت أكبر تحسن في السنوات الأولى بعد إستعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما. يمكن الحديث عن نجاح في المجالات التالية:

صناعة الأدوية: أقامت شركة الأدوية الإسرائيلية Teva Pharmaceutical Industries معمل للتحاليل الطبية في مدينة ياروسلافل الروسية عام 2014.

السكك الحديدية: تعاونت شركة «بناء المترو الموسكوفية» الروسية، وشركة Minrav Holdings الإسرائيلية على بناء خط سكة حديدية يربط تل أبيب بالقدس وقد أنهي المشروع عام 2013.

المجال الزراعي: في 2014، إستثمرت الشركة الإسرائيلية LR Group في إقامة مجمّعات حيوانية لإنتاج الحليب في جمهورية الشيشان، وفي إقليم الأوبلاست اليهودية، وفي منطقة تامبوف. وفي 2014، أطلقت شركة AquaMaof الإسرائيلية مشروعًا لتربية سمك السلمون في منطقة كالوجسكايا. وبدعم من حكومتي الطرفين أُنشئ مركز التكنولوجيا الزراعية عام 2013 في جامعة تيميريازيف للزارعة.[3]

التكنولوجيا المتقدّمة: تنشط شركات روسية عدة في سوق المعلومات التكنولوجية الإسرائيلية، مثل شركة «ياندكس» التي استثمرت ملايين الدولارات في السوق الإسرائيلية. إضافةً إلى التعاون في مجال

---

[1] – **زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى إسرائيل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 13 يوليو 2012.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Russian-Israeli_Cooperation_Putin_Pays_Netanyahu_a_Visit.aspx

[2] – مي ياسر حمام، **العلاقات الروسية الإسرائيلية في عهد بوتين في الفترة من "2000 – 2016"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، مصر، 2 أغسطس 2017. https://democraticac.de/?p=48190

[3] – سمير رمان، **العلاقات الروسية– الإسرائيلية**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 1 أبريل 2017، ص6.

تكنولوجيا النانو بين الطرفين. فقد أقامت الشركة الروسيّة "روسنانو" في العقد الماضي شركة فرعيّة لها في إسرائيل، حملت اسم "روسنانو إسرائيل". التي تقوم بالإتصال مع شركات إسرائيليّة مختصّة في مجال تكنولوجيا النانو بغرض التعاون معها أو شرائها. ويلفت تسفي مغين –الباحث في مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي– إلى أنّ بوتين أدرك أنّ تحسين قدرات روسيا التنافسية على الصعيد الاقتصادي، يتطلب التعاون مع أطراف خارجية في مجال التقنيات المتقدمة (دورية مباط عال، 2013/10/1).[1] وفي مقابلة لرئيس الحكومة الروسية دميتري مدفيديف مع القناة الإسرائيلية الثانية في 6 /2016/11، قال إنّ المؤشرات الإقتصادية لروسيا تقع حالياً عند مستوى مقبول، لكنّ البلاد بحاجة إلى تغيير هيكل الاقتصاد. فروسيا تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، وللحدّ من ذلك يجب تحفيز النمو في قطاع التكنولوجيا الحديثة. ويمكن للتعاون مع الشركات الإسرائيلية أن يعطي زخماً لهذا القطاع الحيوي، مشدداً على وجود ضرورة لإحداث "ثورة تكنولوجية" في الإقتصاد الروسي.[2]

من المجالات الرئيسية للتعاون الروسي الإسرائيلي يمكن ذكر **التعاون في المجال الفضائي**، فقد وقعت الوكالتان الفضائيتان الروسية والإسرائيلية في أغسطس 1994 مذكرة تفاهم لتنظيم التعاون بينهما في مجال الفضاء. في شهر ديسمبر 2000 قام الصاروخ الروسي بإطلاق القمر الصناعي الإسرائيلي "آروس– 1A". وفي عامي 2003 و2006 تم إطلاق القمرين الصناعيين الاسرائيليين "عاموس –2 " و"آروس – 1B" بواسطة الصاروخين الروسيين. في عام 2011، أطلقت وكالة الفضاء الروسية Ros cosmos القمر الصناعي الإسرائيلي الجديد عاموس5 من بايكونور.[3] كما وقعت موسكو وتل أبيب إتفاقية إطارية للتعاون في مجال الفضاء من خلال تسيفي كابلن مدير وكالة الفضاء الإسرائيلية، ونظيره الروسي أنتولي فرمينوب في مارس 2011. وتركّز الإتفاقية على بحوث إستكشاف الفضاء وخدمات الإطلاق وغيرها، علماً أنّ إسرائيل هي واحدة من دول نادي الفضاء الدولي الذي يضمّ ثمانية بلدان.[4]

---

[1]– صالح النعامي، **إسرائيل وتعاظم الدور الروسي.. رهانات ومحاذير**، الجزيرة.نت، 14 نوفمبر 2013.
http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/e4865331-e9cf-4063-9ef9-91220b7aa089

[2]– **مدفيديف: روسيا بحاجة لـ "ثورة تكنولوجية" في الاقتصاد**، RT Arabic، 6 نوفمبر 2016.
https://arabic.rt.com/news/848430

[3]- Salomé Stoikovitch, **Relations Israël**…, op.cit.

[4]– عدنان أبو عامر، **العلاقات الروسية الاسرائيلية**...، مرجع سابق، ص211.

على صعيد الطاقة، عقدت إسرائيل وروسيا منذ مطلع القرن الحالي، شراكة في مجال الطاقة. حيث وقّع الطرفان عام 2004 إتفاقية لإستعمال خط أنابيب النفط عسقلان– إيلات، التي تقضي بأنّ ناقلات النفط القادمة من نوفوروسيسك في البحر الأسود تُفرّغ النفط المحمّل في عسقلان ليُنقل عبر الأنابيب الى إيلات ثم يعاد تحميله على ناقلات في إيلات للشحن إلى آسيا لإمداد الأسواق الآسيوية بالنفط الروسي. هذا المسار أقصر من المسار التقليدي حول أفريقيا، وأرخص من المرور عبر قناة السويس.[1]

ثم دخلت شركة غازبروم الروسية في إتفاقية توريد مع إسرائيل لزيادة الواردات بنسبة 25٪ بحلول عام 2025. فبعد إجتماع يونيو 2004 بين أليكسي ميلر، رئيس غازبروم، ورئيس الوزراء شارون، وعدت إسرائيل بزيادة حصة الغاز الروسي في ميزان الطاقة لديها من 1% إلى 25% بحلول 2025. في مارس 2006، بعد زيارة ألكسي ميلر إلى إسرائيل، صرّح رئيس الوزراء المؤقت إيهود أولمرت بأن غازبروم وافقت على تزويد إسرائيل بالغاز.[2] حتى مع العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على روسيا في أعقاب الأزمة الأوكرانية حافظت إسرائيل على وارداتها من روسيا.

مع إكتشاف حقول الغاز في إسرائيل مثل تمار وليفياثان وغيرهما جرى التساؤل عن مستقبل صادرات النفط الروسية إلى إسرائيل، ولكنّ هذه الإكتشافات دفعت الروس أيضاً إلى السعي للاستثمار في سوق الطاقة الإسرائيلية. فقد إقترحت شركة غازبروم خلال زيارة بوتين عام 2012 التعاون مع إسرائيل بشأن حقول الغاز التي اكتُشفت في السنوات الماضية. وقد أوضح الوفد الروسيّ الزائر أنّ شركة غازبروم تعتزم إنشاء شركةٍ فرعيّة لها في إسرائيل، سيطلق عليها اسم "غازبروم إسرائيل"، والتي ستعمل في مجالات التنقيب عن الغاز ونقله إلى الأسواق. وقد رحّبت إسرائيل بهذه المقترحات، وأوضحت أنّ المناقصات الدوليّة المتعلّقة بحقول الغاز الإسرائيليّة ستكون مفتوحة لمشاركة غازبروم.[3]

في النتيجة يمكن القول أنه في حين أصبحت السياسة الروسية قائمة على المصالح، وتحدد طبيعة علاقاتها بالدول الأخرى المنافع الإقتصادية بالدرجة الأولى، فإنّ إسرائيل تمتلك "محفزين" مهمّين قد يؤثّران في الموقف السياسي الروسيّ بدرجة ما. أوّلهما مرتبط بقدرة إسرائيل على تزويد روسيا بالتكنولوجيا الأكثر تطوراً، وفي مقدمتها التكنولوجيا المتعلقة بصناعة الطائرات من دون طيار، والتي تحتاجها روسيا.

---

[1]– Laurent Rucker, **Israël, l'union soviétique** ..., op.cit., p.383 .

[2]–Ilya Bourtman, **Putin and Russia's**, op.cit. p2.

[3]– **زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى إسرائيل...**، مرجع سابق.

والثاني مرتبط بإستعداد إسرائيل للتعاون مع روسيا بشأن حقول الغاز المكتشفة في البحر الأبيض المتوسّط، عبر منح مشاريع للشركة الروسيّة "غازبروم" لتطوير حقول الغاز ونقل إنتاجها وبيعه إلى دول أخرى، وبالتالي التقليل من إحتمال تنافسية "الغاز الإسرائيلي" أمام الغاز الروسي في أوروبا.

يمكن وصف العلاقات الروسية الإسرائيلية بالعلاقات الوظيفيّة مع الإستعداد لدفع ثمن سياسيّ لذلك. ولا بدّ من الإلتفات إلى أنّ هذه العلاقات مقيدة بالعلاقات الإسرائيلية الأمريكية، حيث يصف الكاتب الأمريكي نعوم تشومسكي الإقتصاد الإسرائيلي بأنه "صورة كاريكاتورية من إقتصاد الولايات المتحدة. فهو يقوم على التكنولوجيا المتقدمة والإقتصاد المعسكر، وميزته هي الإنتاج العسكري المتقدم والمرتبط على نحو وثيق بالولايات المتحدة."[1] هذا الإقتصاد بحاجة إلى أسواق، فكانت روسيا والصين إحدى هذه الأسواق التي تحاول إسرائيل تطويرها، وهو ما لا يروق للحكومة الأمريكية لذلك كان هناك صراع يتطور على مدى مراحل بين إسرائيل والولايات المتحدة، على مبيعات الأجهزة العسكرية المتطورة إلى الصين وروسيا. وبالنتيجة فإنّ العلاقات الروسية الإسرائيلية ليست علاقات حرة تماماً، كون الممول والداعم السياسي والإقتصادي الأساسي لإسرائيل هو الولايات المتحدة ومهما حاولت إسرائيل أن تجنح بعيداً عن السياسة الأمريكية إلاّ أنها لا يمكن أن تعارضها أو تواجهها. ومتى إعترض التقارب الروسي الإسرائيلي المصالح الأمريكية فإنّ إسرائيل لن تختار روسيا، فالأخيرة وإن كانت تعيش مرحلة صعود في النفوذ الدوليّ لكنها لم تصل إلى مستوى التفوق على الولايات المتحدة وحتى هي نفسها اختارت عدم المواجهة مع الأمريكيين وإنما المشاركة في إدارة النظام الدولي وتقاسم النفوذ.

---

[1] – نعوم تشومسكي وجلبير الأشقر، **السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية...**، مرجع سابق، ص104.

المبحث الثاني: المصالح الثقافية والقومية

لم تقتصر العلاقات الروسية الإسرائيلية على المصالح السياسية والإقتصادية فحسب بل تعدتها إلى الروابط الثقافية والقومية التي تمثلت بالوجود اليهودي في روسيا مقابل المهاجرين الروس إلى "إسرائيل" والذين تصفهم روسيا بأنهم جالية روسية في إسرائيل. وقد لعب اليهود في البلدين دوراً كبيراً في تقوية العلاقات بين الطرفين نظراً إلى المواقع المهمة التي احتلوها في مختلف الميادين إقتصاديًا وسياسيًا وإعلاميًا... من جهة ثانية لم يكن الوجود اليهودي في روسيا أو الوجود الروسي في إسرائيل وليد لحظة أو بضع سنوات بل إنه نتيجة صيرورة متكاملة تطورت عبر عقود من الزمن وأحاطت بها عدة ظروف.

الفقرة الأولى: الوجود اليهودي في روسيا

أهم ما يبرز عند البحث في الوجود اليهودي في روسيا هو جدلية التطور الإقتصادي والسياسي لليهود في روسيا مقابل الكراهية الشعبية الروسية لليهود، التي دفعت مراراً إلى منع اليهود من دخول روسيا أو تحديد مناطق إقامتهم، وسهّلت فيما بعد هجرتهم إلى إسرائيل. مع ذلك شغل اليهود مواقع مهمة في روسيا لا سيما في مجاليْ الإقتصاد والإعلام. لقد ظهرت المسألة اليهودية في روسيا بشكل جليّ في القرن الحادي عشر مع أول ظهور إقتصادي لليهود فيها، فقد قاموا بدور الوسيط التجاري بين روسيا وأوروبا. حينذاك ظهرت أولى التجمعات اليهودية في كييف، وفي نفس القرن حدثت أولى الهجمات الشعبية الروسية على اليهود عام 1069. في بداية القرن الثاني عشر إتخذ أمراء روسيا بالإجماع قرارًا بمنع عيش اليهود في الأراضي التابعة لإمارة كييف الروسية.[1]

في العام 1563 اتخذ الأمير إيفان الرهيب قرارًا بإغراق يهود مدينة بولوتسك. ومذاك جرى منع اليهود منعاً باتاً من دخول كامل أراضي الإمبراطورية الروسية، إستمر هذا المنع حوالي مئتي عام. وبهذا سار بطرس الأول عندما قال مرة أنه يفضّل ممثلي كل الأقوام والأديان بما في ذلك الوثنيين للعمل في روسيا بإستثناء اليهود، لأنهم مخادعون ماكرون ومصدر الشر، ولا يريد تكثير الشر في روسيا. ثمّ سار أمراء روسيا على هذا القرار حتى صعود الإمبراطورة كاترينا الثانية، التي سمحت لليهود بدخول روسيا والعمل فيها. وأصدرت عام 1791 قرارها بمساواة التجار اليهود في الحقوق مع غيرهم من تجار روسيا.[2]

---

[1] – ميثم الجنابي، **اليهودية واليهودية الصهيونية في روسيا**، دار الحصاد، دمشق، 2006، ص29.

[2] – المرجع نفسه، ص30.

في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أخذ الوجود اليهودي يتوسع ويزداد في روسيا. لا سيما مع صعود ألكسندر الأول إلى سدة الحكم في روسيا، فقد سمح للحركات الماسونية بالعمل رسميًا عام 1804، وقام بإجراء بعض الإصلاحات لتحسين أحوال اليهود في روسيا. هذه الإجراءات التي بدأت مع كاترينا الثانية جعلت الأقلية اليهودية أكثر تمكنًا ماديًا وعلميًا بسبب مزاولتهم التجارة، على عكس الأغلبية الروسية التي كانت من أصول فلاحية لا تمتلك القدرة على إرسال أبنائها للدراسة. فقد شكّل اليهود 12% من نسبة الطلبة رغم أنّ نسبتهم من السكان لا تتجاوز 4%.[1]

كانت روسيا القيصرية تضمّ عددًا قليلًا جدًا من اليهود، بسبب قرارات المنع والطرد لليهود، وكون الشعب الروسي بأغلبه ينتمي للكنيسة الأرثوذكسية. ومع إحتلال روسيا عام 1815 للأجزاء الشرقية من بولندا (التي تجمّع فيها اليهود تدريجياً عبر زحفهم التاريخي لأسباب إقتصادية ودينية وثقافية، والتي إحتضنتهم بعد المطاردات والمذابح التي تعرضوا لها)، أصبح اليهود يشكلون عددًا لا يُستهان به في الإمبراطورية الروسية. كانت روسيا في القرنين التاسع عشر والعشرين تضمّ أكبر تجمع يهودي في أوروبا، حيث كانت نسبتهم آنذاك 5% من السكان، بينما كان اليهود في ألمانيا يشكلون 1.15%، وفي فرنسا 0.28% وفي إيطاليا وبريطانيا 0.13%... وبالتالي أصبحت روسيا الميدان الأكبر لتأثيرهم السياسي، وأصبح اليهود قوة سائدة ومالكة، بعد أن كانوا جماعةً لا قيمة لها ولا أثر لهم في التاريخ الروسي.[2]

تَميّز اليهود في روسيا كما في مختلف دول الشتات بتقاليد الغيتو التي تجعلهم في شبه إنعزال إجتماعي عن باقي فئات المجتمع وتجعلهم عنصريين متطرفين يرفضون تقبل الآخر، هذه التقاليد زادت كراهية الروس لهم. فرغم محاولات الأباطرة لدمج اليهود ثقافياً بالدولة الروسية عبر الدراسة الجامعية وحق التملك والخضوع لنفس القوانين التي يخضع لها الروس، إلاّ أنهم ظلّوا "دولة داخل الدولة" و"شعب داخل شعب"، محاولين الإستفادة القصوى من الإمكانات التي توافرت لهم في روسيا حينذاك.

رغم هذا الإنعزال الإجتماعي إلاّ أنهم وصلوا وسيطروا على مراكز حساسة في الدولة الروسية بدءاً من القرن التاسع عشر. **على الصعيد الإقتصادي** رسّخ اليهود بدايةً سيطرتهم في ميادين بيع المشروبات الكحولية والسجائر، ولأنّ هذه البضائع كانت سائدة بشكل كبير بين الروس فقد جنى اليهود من هذه التجارة أرباحاً خياليةً، أدّت تدريجياً إلى تكوين شريحة بمئات اليهود من أصحاب الملايين. ثم ازداد

[1]– ميثم الجنابي، **اليهودية واليهودية الصهيونية...**، مرجع سابق، ص31.

[2]– المرجع نفسه، ص35.

دورهم المؤثر في صناعة النبيذ والبنوك، وسيطر اليهود على ستِ بنوك من أصل سبعة هي الأكثر أهمية في روسيا. كما سيطروا على أغلب معامل الصناعة الغذائية كالسكر والطحين، ومصانع النسيج، وتجارة الحبوب. والمكان الوحيد الممنوع عليهم تملكه أنذاك كان الأرض.[1]

على الصعيد الإعلامي، كانت أغلب دور النشر والصحف حتى الحرب العالمية الأولى بيد اليهود أو تحت تأثيرهم. أدرك اليهود باكراً بأنّ الأسلوب الأمثل للدفاع عن النفس وتحييد الخصم وشلّ حركته تكمن في الصحافة، بوصفها أداة التأثير على الرأي العام والسلطة. وامتلاكها يُعدّ أفضل وسيلة لفرض شروطهم في مختلف الميادين. صرفت المنظمات اليهودية أموالاً طائلةً لتأسيس الجرائد الخاصة بها، وشراء ذمم الكتّاب والصحفيين. وأصبحت دراسة "الظاهرة اليهودية" في روسيا موضوعًا خطرًا يُعرّض صاحبه للإبتزاز السياسي والإعلامي والمعنوي، وأصبحت من الموضوعات شبه المحرّمة على غير اليهود.[2]

ثمّ ارتبطت هذه السيطرة بالدعوات اليهودية في القرن التاسع عشر إلى الإندماج والأخذ بأسلوب الحياة الروسية– الأوروبية والخروج من الغيتو والإنعزال. فقبل دخولهم الدولة الروسية لم تكن مدارسهم سوى مدارس دينية لم تتعدَّ معلوماتها التلقين الديني لتعليم اليهودية. وكانت لغتهم تسمى الأيدش وهي لغة مشوهةٌ وخليطٌ من لغات متعددة كالألمانية والبولندية... فعمدوا إلى التكلم باللغة الروسية من أجل التعلم في المدارس الروسية وممارسة تجارتهم.

في الميدان السياسي كان لليهود تأثيرهم من خلال دورهم في الأحزاب الإشتراكية التي برزت في القرن التاسع عشر، وكانوا من المشاركين والمؤسسين للثورة البلشفية (1917). فكانت الغلبة المطلقة للعنصر اليهودي في قيادات الأحزاب اليسارية الإشتراكية والثورية في روسيا. فمن أصل 55 عضواً سياسياً قيادياً في الحركات اليسارية والثورية كان هناك 47 يهودياً، وبقية القوميات الروسية البالغ عددهم أكثر من 100 قومية يمثلهم ثمانية أعضاء فقط. وإذا أخذنا بعين الإعتبار أن نسبتهم السكانية لا تتجاوز 4% فإنّ تمثيلهم السياسي في المعارضة ضد القيصرية قد تجاوز عشرات المرات نسبتهم السكانية. كان اليهود من المشاركين والمنظمين لمؤتمرات الحزب الإشتراكي الديمقراطي الروسي، وكان أولها عام 1898.[3] وقد

[1]– ميثم الجنابي، **اليهودية واليهودية الصهيونية...**، مرجع سابق، ص37.

[2]– المرجع نفسه، ص39.

[3]–حسين البسومي، **اللوبي اليهودي في روسيا: هل يعرقل التقارب مع الدول العربية؟**، موقع آراء حول الخليج، 1 نوفمبر 2007.
http://araa.sa/index.php?view=article&id=1764:2014-07-15-09-19-03&Itemid=172&option=com_content

وصف المؤرخون التاريخ السوفياتي بأنه كان تاريخ السيطرة اليهودية بغلافها البروليتاري وأيديولوجيتها الإشتراكية.

إستمرت الهيمنة اليهودية على مفاصل إتخاذ القرار السوفياتي حتى إندلاع الحرب العالمية الثانية. فقد مثّلت الحرب فرصة مؤاتية للروس لإستعادة زمام المبادرة من أيدي اليهود الذين اضطروا للتراجع أمام الضغط الألماني على الدولة السوفياتية وخوفهم من قيام هتلر بالقضاء عليهم كما فعل مع يهود ألمانيا. لذلك عمدوا للإنسحاب التدريجي من المواقع الأمامية للسلطة في مختلف الميادين، وترك المواجهة المباشرة بين الألمان والروس. فقد أدرك اليهود جيداً أنّ إنتصار الجيش السوفياتي هو ضمان إنتصارهم ووجودهم المباشر، وهو أمر لن يتحقق إلا باستثارة الروح القومية الروسية، ما ترتب عليه فيما بعد إضعاف شوكة اليهود في روسيا.

بعد سقوط الإتحاد السوفياتي تكرر الأمر مع السلطة الجديدة في روسيا، فجاءت الثورة الديمقراطية عام 1991 بسلطة ذات تأثير يهودي متعاظم، جعلت من اليهود مرة أخرى مالكي روسيا. فقد استحوذ اليهود على أهم قطاعات الإقتصاد مثل الطاقة والمعادن الثمينة (الماس والبلاتين والألمنيوم) والمصانع المتطورة والبنوك والموانئ والمحلات التجارية في مراكز المدن والفنادق الكبرى وغيرها. وظهر ذلك بوضوح خلال حكم الرئيس بوريس يلتسين، فعمِل اليهود على دفع روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع إسرائيل في المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والوصول بها إلى أقصى مدى ممكن. ولتحقيق هذا الهدف عمد اليهود للوقوف بكل قوتهم إلى جانب يلتسين في الإنتخابات التي جرت في العام 1996، إذ خاضت وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة التي يسيطرون عليها حرباً لا هوادة فيها ضد خصمه زعيم الحزب الشيوعي غينادي زوغانوف. من ناحية ثانية، سعت الرأسمالية اليهودية إلى إيصال ممثليها إلى مراكز القرار السياسي في الكرملين، وتمثل ذلك بإقدام بوريس يلتسين على تعيين الملياردير اليهودي بوريس بيريزوفسكي نائباً لسكرتير مجلس الأمن القومي الروسي على الرغم من حيازته جواز سفر إسرائيلياً.[1]

من الناحية الإجتماعية، لم يكتفِ اليهود بمواقع السيطرة بل عبثوا بكل مقدسات التاريخ الروسية، على سبيل المثال: غيروا اسم شارع القديس فلاديمير في مدينة لينينغراد إلى شارع ناحيمسون.[2] كما ظهرت

---

[1]– المرجع السابق.

[2]– ميثم الجنابي، **اليهودية واليهودية الصهيونية**...، مرجع سابق، ص143.

أوائل التسعينيات، أول مدارس يهودية وأول رياض أطفال يهودية على الأراضي الروسية وقد جاء ممثلو مختلف المنظمات اليهودية، الدينية أو العلمانية، إلى روسيا، وظهرت منظمات يهودية من روسيا.[1]

لكنّ تزايد الأوضاع الإقتصادية سوءًا بعد الإنهيار المالي الكبير الذي ضرب روسيا في أغسطس 1998، والذي تسببت به الرموز الرأسمالية اليهودية، دفع الكرملين إلى إقناع يلتسين بتقديم إستقالته، وتعيين رجل الإستخبارات فلاديمير بوتين قائمًا بأعمال الرئيس ريثما يتمّ التحضير للإنتخابات الرئاسية.

مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة نفّذ العديد من الإصلاحات الإدارية والسياسية التي سعت إلى تحجيم النفوذ اليهودي وتطهير الكرملين من الرموز الصهيونية التي لعبت دورًا مؤثرًا في الوقوف وراء الكثير من السياسات التي انتهجها يلتسين في خدمة السياسة الإسرائيلية، وأدت إلى إضعاف مكانة روسيا كدولة عظمى وجعلها مجرد دولة تابعة وتراجع دورها التاريخي في منطقة الشرق الأوسط.

وفقاً لدراسة إستقصائية أجرتها وكالة Expertisa في موسكو في 16 مارس 2005، فإنّ ثلثي السكان الروس يحملون آراء قومية معادية للأجانب. و40% من الأشخاص الذين تم استجوابهم، منزعجين من القوة التي تملكها الأوليغارشية اليهودية، ويعتقدون أنه يجب الحدّ من التأثير اليهودي على الحياة العامة. ومن العلامات على ذلك زيادة المواقع الروسية المعادية للسامية على الإنترنت. كما حدثت في موسكو عدة هجمات على مدى السنوات القليلة الماضية على المعابد والدبلوماسيين الإسرائيليين. لكنّ فلاديمير بوتين في كل مرة كان يُدين الهجمات المعادية للسامية ويأخذ خطوات لحل القضية. وكدليل على النوايا الطيبة تجاه المجتمع اليهودي، قام مثلاً عام 2007 بتعيين ميخائيل فرادكوف، رئيس الوزراء السابق (2004-2007)، الذي لا يخفي أصله اليهودي، قائداً لجهاز المخابرات الأجنبية في الإتحاد الروسي.[2] فالسلطات الإسرائيلية كانت تضغط على الكرملين وتهدد بتنبيه الرأي العام الدولي. كما أنّ بوتين لم يكّف في لقاءاته مع الزعماء اليهود والإسرائيليين عن التأكيد على أنّ روسيا ستبقى ملاذاً آمناً لليهود خلافاً لبقية المجتمعات الأوروبية التي تشهد صعود النزعة اللاسامية.

إستطاع بوتين القضاء على جزء كبير من النفوذ اليهودي في روسيا، وفي الوقت نفسه عمِل على إعادة بعث الروح القومية الروسية من أجل مواجهة أية محاولة لعودة الهيمنة اليهودية على القرار الروسي. إلاّ

---

[1]- Marianna Belenkaia, **Renaissance de la communauté juive en Russie**, sputnik news, 2 Novembre 2003. https://fr.sputniknews.com/opinion/2003100240806182/

[2]- Pierre Razoux, **The keys to understanding...**, op.cit, p.6.

أنّ اليهود الذين يستقر عددهم في روسيا على حدود المليون شخص، بينهم 300 ألف في موسكو، و 100 ألف في سان بطرسبرغ، إستحوذوا على جانبٍ مهمٍ من رؤوس الأموال الروسية، والتي أصبحت من الأدوات المهمة التي تشكل عاملاً ضاغطاً على روسيا في مواقفها من قضايا الشرق الأوسط. مثل مجموعة Most Bank التي يمتلكها فلاديمير جوسينسكي رئيس مؤتمر المنظمات اليهودية في روسيا، وصاحب أكبر مؤسسة إعلامية غير حكومية وعلى رأسها القناة التلفزيونية الأكثر شهرة NTV Russia. كما بلغت أملاك اليهود الروس في الإقتصاد الروسي في ديسمبر 2002 كالآتي: 70% في قطاع الطاقة، 100% في قطاع السماد الزراعي، 80% في قطاع صناعة السيارات، 60% في قطاع صناعة الطيران المدني، 85% في قطاع الأخشاب، 70% في قطاع المصارف، 80% في قطاع شركات التأمين، 65% في قطاع الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب.[1]

على الصعيد الإجتماعي، قدم بوتين للجالية اليهودية في بلاده خدمات لم تحلم بها سابقاً. في العام 2000 حضر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إفتتاح مركز الجالية اليهودية في موسكو. وفي العام 2003 كان في موسكو وحدها، 10 مدارس يهودية و5 معابد يهودية والعديد من مؤسسات التعليم العالي و10 منظمات ثقافية و5 جمعيات خيرية يهودية.[2]

أمام مؤتمر حاخامات أوروبا في تموز 2014، قال بوتين: "أعزائي الحاخامات إني ألتزم أمامكم بمحاربة حازمة لأي تعبير لا سامي على أرض روسيا وألتزم بدعم أمن الجاليات اليهودية ومنحها كامل حرية التصرف." إنّ بوتين يسمح لليهود الروس بممارسة شعائرهم الدينية دون خوف. ويسمح بالهجرة اليهودية إلى إسرائيل. كما وسم بوتين الحاخام الكبير بيرل لازاري في أغسطس 2014 بوسام الرئيس وهو أرفع وسام روسي. كما أنّ بوتين على معرفة عميقة بالديانة اليهودية، حيث أنه مثلاً حين إلتقى نتنياهو في باريس في مؤتمر المناخ 2014، هنأه بعيد "هانوكاه" اليهودي. وفي يناير 2016 تمّ إفتتاح مجمع يهودي جديد في موسكو يضمّ كنيساً يتسع ل205 شخصٍ وقاعات للأعياد والدراسة وأماكن سكنية للشباب... بالإضافة إلى أنه يتمّ إلزام الطلاب في المدارس الرسمية بزيارة المركز اليهودي لتعلم تاريخ اليهود.[3]

---

[1]– وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة...**، مرجع سابق، ص15.

[2]– Marianna Belenkaia, **renaissance de la communauté**..., op.cit.

[3]– سامي كليب، **يهودية بوتين هل تنفع العرب وسوريا؟**، جريدة السفير، 8 أغسطس 2016.

في 19 يناير 2016 زار موسكو رئيس المؤتمر اليهودي الأوروبي فياتشيسلاف موشيه كانتور، حيث إلتقى بوتين واشتكى له ما يتعرض له اليهود في أوروبا فكان جواب بوتين "ليأتوا عندنا، ففي العصر السوفياتي هاجروا وماعليهم الآن سوى العودة". وفي اليوم التالي، دعا ألكسندر ليفينتال، حاكم منطقة اليهود المستقلة في بيروبيدجان، اليهود من أوروبا للإستقرار في منطقته، التي أسسها ستالين عام 1934 وتقع في أقصى شرق روسيا.[1]

هذه بعض المواقف والخطوات التي اتخذها بوتين اتجاه اليهود، التي تدلّ على براغماتية هذا الرئيس. فهو من جهة سعى إلى تحجيم دورهم إداريًا وسياسيًا بغية إستعادة إستقلالية القرار السياسي الروسي، الإقليمي والدولي. لكنه لم يستثر عداءهم أو يحاول عزلهم لأنه يعلم مدى تأثيرهم الإقتصادي والإعلامي من جهة، وحجم قدراتهم وخبرتهم العلمية والتكنولوجية التي تحتاجها الدولة الروسية في معرض تحولها نحو إقتصاد السوق والخروج من أزماتها الإقتصادية من جهة أخرى.

الفقرة الثانية: الحضور الروسي في إسرائيل

مقابل اليهود في روسيا يحضر اليهود الروس في إسرائيل الذين تجمّعوا عبر هجرات متفاوتة بدءًا من عهد الإمبراطورية القيصرية مروراً بعهد الإتحاد السوفياتي وصولاً إلى روسيا الجديدة. بدأت الهجرات الروسية إلى فلسطين مطلع القرن الثامن عشر ولم تنتهِ إلى الآن، لكنها تُوجت بالهجرةِ الجماعية الأكبر عدداً في مطلع تسعينيات القرن الماضي لتُعادل الميزان الديمغرافي بين العرب واليهود في فلسطين المحتلة، حيث تجاوز عدد المهاجرين مليون مواطن روسي. حدثت هذه الهجرة لأسباب إقتصادية وإجتماعية وليس على أسس أيديولوجية. فالويكيبيديا العبرية تقول أنّ أغلب اليهود الروس هاجروا إلى إسرائيل بعدما ضاقت بهم سبل العيش في الإتحاد السوفياتي السابق، ونجحت الخطط الإعلامية في جذبهم إلى إسرائيل، وتلقوا أموالاً من أجل السكن فيها، فقد كان طلب العمل السبب الرئيسي للهجرة.[2]

"**الكابوس السكاني**"، "**إسرائيل تخسر السباق السكاني**"، "**المشكلة الديمغرافية العربية**"، "**إسرائيل تواجه مشكلة وجودية**"، "**الفلسطينيون هم الأغلبية عما قريب**"... هذه بعض العناوين المستقاة من الصحافة

[1]-Ekaterina Dvinina, **Poutine aux Juifs d'Europe: "Venez chez nous"**, courrier international, 22 Decembre 2016. https://www.courrierinternational.com/article/russie-poutine-aux-juifs-deurope-venez-chez-nous

[2]- خالد سعيد، **المهاجرون الروس قادمون...**، مرجع سابق، ص137.

الإسرائيلية التي تُظهر سيطرة الهاجس الديمغرافي على تفكير القادة وصناع القرار الإسرائيليين. فالمشكلة الديمغرافية تُعتبر ركيزة أساسية من ركائز النظرية الأمنية الإسرائيلية. كما أنّ هذه المشكلة لم تشغل فقط السياسيين وصناع القرار بل كانت أيضاً محطّ إهتمام وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث والدراسات الإسرائيلية.[1] فالتكاثر عند الفلسطينيين يفوق كثيراً التكاثر الطبيعي لدى اليهود. وما زالت حتى اليوم تُشير الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية إلى أنّ هناك هبوطاً متواصلاً في عدد اليهود من سكان إسرائيل. فمثلاً في العام 2005 كان اليهود يشكلون حوالي 76.01% من السكان. ثم في العام 2006 إنخفضت هذه النسبة إلى75.97% من السكان. في المقابل إرتفع عدد العرب إرتفاعاً ملحوظاً. وتوقع مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل أن يشكل فلسطنيو 48 حوالي 30% من مجموع السكان بحلول العام 2025.[2]

بناءً على هذه المخاوف أولت الحركة الصهيونية جهداً كبيراً لتعزيز هجرة السوفيات إلى إسرائيل حتى لو أدّى ذلك إلى جلب سوفيات غير يهود. فقد كان من بين المهاجرين السوفيات مسلمين ومسيحيين، بعدما وجدوا أنفسهم عالقين بين تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في دويلات الإتحاد السوفياتي السابق. في المقابل وصل إلى الكيان الصهيوني نخبة من العلماء والكوادر الفنية والتكنولوجية السوفيات، الذين ساعدوا إسرائيل في الوصول إلى مصافي الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتقنية.

سعت إسرائيل لفتح باب الهجرة اليهودية من الإتحاد السوفياتي، الذي كان يقف، لأسباب أيديولوجية وسياسية، ضد هجرة مواطنيه اليهود وغير اليهود إلى إسرائيل. مستندةً بذلك إلى أنّ الإتحاد السوفياتي كان قد سمح، في الأعوام 1969-1975، بضغطٍ من الولايات المتحدة عليه، بهجرة نحو مئة ألف من مواطنيه اليهود إلى إسرائيل. ثمّ وافق الإتحاد السوفياتي بقيادة غورباتشوف على طلب إسرائيل نقل جميع المهاجرين اليهود الروس في الطائرات مباشرة من موسكو إلى تل أبيب، ومَنَحَ إبتداءً من أكتوبر 1989 تأشيرة خروج من الإتحاد السوفياتي صالحة للسفر إلى إسرائيل فقط.[3] وبذلك تمكّنت إسرائيل ليس فقط من فتح أبواب الإتحاد السوفياتي أمام الهجرة اليهودية، وإنما أيضًا توجيهها إلى إسرائيل فقط.

---

[1]- خالد وليد محمود، **أفاق الأمن الإسرائيلي...**، مرجع سابق، ص94، 95.

[2]- المرجع نفسه، ص99.

[3]- محمود محارب، **بوتين والهجرة المليونية اليهودية الروسية إلى إسرائيل**، موقع عرب 48 الإلكتروني، 31 أكتوبر 2016.
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/10/30/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-1

لقد هاجر بين عامي 1990 و1995، أكثر من 800 ألف يهودي من الإتحاد السوفياتي السابق إلى إسرائيل. مذاك إستقرت موجة الهجرة، على الرغم من أنّ 7500 يهودي ما زالوا يهاجرون سنوياً من روسيا والدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، ويمثلون ثلث الهجرة السنوية إلى إسرائيل. وقد احتفل الكيان الإسرائيلي في 7 مايو 2000 بقدوم المهاجر رقم مليون منذ بداية الهجرة السوفياتية في سبتمبر 1989، وقام رئيس الوزراء إيهود باراك بإستقباله بنفسه.[1] في العام 2006 كانوا يشكلون حوالي 20٪ من المستوطنين الإسرائيليين، كما أنّ 10% من أعضاء الكنيست ولدوا في الإتحاد السوفياتي السابق ويتحدثون الروسية بطلاقة. في الواقع، أصبحت بعض المناطق في المستوطنات الإسرائيلية جيوبًا ناطقة باللغة الروسية حيث حلّت الأبجدية السيريلية محل اللغة العبرية، واضطر العديد من المتاجر لتكييف المنتجات الغذائية على رفوفها.[2] إنّ الوزن الديمغرافي لليهود السوفيات داخل إسرائيل، يُعدّ أكبر نقلة ديموغرافية في تاريخ الكيان الصهيوني، سواء من الناحية العددية (هجرة مليون مستوطن خلال عقد من الزمن)، أو من الناحية المهنية نظراً إلى أنّ نسبة مرتفعة منهم تنتمي إلى الفئات المهنية المؤهلة للنهوض بأيّ مجتمع. وتكفي الإشارة إلى ما ذكره رئيس الحكومة والوزير السابق، شمعون بيريز، في كتاب بعنوان "المليون الذي غيّر الشرق الأوسط.. الهجرة السوفياتية إلى إسرائيل"، الصادر في العام 2013، حيث قال: "بدون هذه الهجرة، كنا في حالة ميؤوس منها، أتدركون ماذا تعني إضافة مليون يهودي؟"

لم تكن حياة اليهود الروس في إسرائيل سهلةً في بداية هجرتهم، لقد واجهوا مشكلة الإستيعاب. لم تستطع الحكومة أن تؤمن لهم المساكن في السنوات الأولى فاضطرت إلى توسيع الإستيطان في الضفة الغربية وقضم المزيد من الأراضي الفلسطينية. كما عانوا من مشكلة البطالة فهي لم تستطع تأمين فرص العمل لهم خصوصاً العمل الذي يتوافق مع مؤهلاتهم العلمية العالية. وحين أدرك المهاجرون الروس صعوبة اندماجهم في الكيان الصهيوني، شرعوا في إنشاء غيتو خاص بهم. حيث يَعتبر المهاجرون الروس أنفسهم وسط مجتمع روسيٍّ كامل الأركان، من حيث إحتفاظهم بالعادات والتقاليد الروسية والثقافة الروسية ولاسيّما اللغة، والمنهج العلماني كمسار للحياة الإقتصادية والإجتماعية.

في إستطلاع رأي للمهاجرين الروس أُجري عام 2007، أجاب 91% أنه من المهم لهم أن يعرف أولادهم اللغة الروسية، وأكّد 73% منهم أنه من المهم وجود أحزاب سياسية يقودها المهاجرون الروس. كما شمل

[1]– وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس...**، مرجع سابق، ص14.

[2]– Pierre Razoux, **The keys to understanding...**, op.cit, p.3.

الإستطلاع نسبة الذين يتابعون وسائل الإعلام الروسية، حيث يشاهد 77% من الروس في الكيان الصهيوني محطات التلفزة التي تبث برامجها من روسيا مباشرة. كما يستمع 40% من المهاجرين الروس إلى راديو "ريكع" الناطق باللغة الروسية.[1] كذلك فهم يعتمدون وسائل إعلام خاصة بهم يتمّ إصدارها باللغة الروسية كالصحف والمجلات (جريدة أخبار الأسبوع، جريدة بلدان، مجلة ألف...)، وقناة تلفزيونية (Israël plus) التي أُنشئت عام 2002، بالإضافة إلى المسارح والمطاعم للطعام الروسي، وقاعات أفراح ومكتبات.[2] المهاجرون الروس ملتزمون بشدة بالإستمرارية الثقافية الروسية، بل ويشعرون بأنها أسمى وأرقى من الثقافة الإسرائيلية.

كما أنّ نسبة 90% من المهاجرين الروس الجدد يتواصلون فيما بينهم باللغة الروسية، في حين أنّ إكتساب اللغة العبرية يجري بشكل بطيء جداً. وعلى العكس تركت اللغة الروسية أثرها الكبير على اللغة العبرية حيث أُدخلت كلمات كثيرة من اللغة الروسية على العبرية.[3] وقد حصلت اللغة الروسية في العام 2008، على وضعية اللغة الرسمية الثانية في المدارس الإسرائيلية.

في السنوات التالية نجح أكثر من نصف المهاجرين الروس الجدد بالإندماج في المجتمع الإسرائيلي، مع الإحتفاظ بثقافتهم الروسية. تجلّى هذا الإندماج عبر مشاركة كبيرة من قبل هؤلاء المهاجرين في الحياة السياسية والثقافية والتربوية الإسرائيلية. حيث يقول المحاضر في جامعة بار إيلان والعالِم الرئيسي في وزارة الإستيعاب والهجرة الإسرائيلية الدكتور زئيف حنين، أنّ حوالي 50% من اليهود الروس في إسرائيل إنخرطوا في حياة الدولة وأصبحوا عنصراً مركزياً ومهماً في مختلف مجالات الحياة الإسرائيلية.[4]

لقد كان الكيان الصهيوني يقوم على إثنية واحدة تسيطر على النظام الكلي للدولة وهي الإشكناز. مع مجيء السوفيات الذين أثبتوا جدارتهم، أحدثوا تغييراً دراماتيكياً في الحياة السياسية الصهيونية، ليس فقد لأنهم أكبر تجمع إثني في الكيان، بل لأنهم أدركوا قيمة عددهم ومكانتهم في قلب هذا الكيان ما زاد من طموحهم السياسي. فقد كشفت الإنتخابات الإسرائيلية في فبراير 2009، عن قوة صاعدة داخل الساحة

---

[1] - خالد سعيد، **المهاجرون الروس قادمون...**، مرجع سابق، ص238، 239.

[2] - محمود العلي، **المجموعات الإثنية في الكيان الصهيوني جذورها وتأثيراتها الراهنة**، سلسلة مقاربات، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، العدد 19، نيسان 2013، ص105.

[3] - خالد سعيد، **المهاجرون الروس قادمون...**، مرجع سابق، ص240.

[4] - محمود العلي، **المجموعات الإثنية في الكيان الصهيوني...**، مرجع سابق، ص 104.

السياسية الإسرائيلية، ألا وهي كتلة المهاجرين الروس حينما حصل حزب "يسرائيل بيتنو" على 15 مقعد، ليحتل المكانة الثالثة في الكيان الصهيوني، ويتولى رئيسه أفيغدور ليبرمان حقيبة الخارجية.

إستطاع الروس الإستفادة من أعدادهم الكبيرة داخل الكيان الصهيوني التي تشكل قوة إنتخابية ضخمة، إلى جانب ما يتمتعون به من كفاءات عبر بلورتها في تكوين أحزاب سياسية إثنية. لعب النظام الإثني القومي داخل إسرائيل دورًا في تحفيز الروس على التعبئة الإثنية، فتمتعوا بثقل سياسي موازٍ للأحزاب السياسية السائدة. كوّنوا حزب "يسرائيل بعالياه" بزعامة ناتان شرانسكي عام 1996، والذي يعني إسرائيل في الهجرة. ثم حزب "يسرائيل بيتنو" الذي يعني إسرائيل بيتنا، بزعامة أفيغيدور ليبرمان عام 1999، الذي نشأ بمساعدة رئيس الوزراء اليميني آنذاك بنيامين نتنياهو.[1] ثمّ أصبحت الزيارة الرسمية إلى روسيا ممراً لا مفرّ منه لأيّ زعيم إسرائيلي يسعى إلى جذب الناخبين الناطقين بالروسية الذين تَكون أصواتهم حاسمةً في نتائج الإنتخابات الإسرائيلية.

وأثناء حملته الإنتخابية في العام 2009، أعلن ليبرمان عن ضرورة تشكيل تحالف روسي–إسرائيلي، مقابل الشراكة الأمريكية– الإسرائيلية، وذلك لتوطيد مواقع النخبة الصهيونية الناطقة باللغة الروسية في أجهزة السلطة الإسرائيلية، وللتأكيد على مدى إرتباط المهاجرين الروس بمسقط رأسهم.

من جهة ثانية، ساهمت شخصيات قادمة من الإتحاد السوفياتي وناطقة باللغة الروسية في تأسيس الكيان الصهيوني وقيادته مثل **بن غوريون**، صاحب تسمية الدولة العبرية "إسرائيل". وأول رئيس للحكومة الصهيونية تولى رئاستها تسع مرات أولها عام 1948، وآخرها عام 1963. **غولدا مائير** المولودة في كييف وتولت رئاسة الحكومة عام 1969. **مناحيم بيغن** الذي انتُخِب رئيساً للحكومة بين عامي 1977 و1983. وزير الخارجية السابق **أفيغدور ليبرمان**، المولود في كيشيناو (مولدوفا السوفياتية)، الذي تسلّم في العام 2007 وزارة التخطيط الإستراتيجي.[2] إنّ نفوذ اليهود الروس في إسرائيل يزداد مع تزايد المناصب التي يتولونها. ففي العام 2013 خُصِّصت وزارة الخارجية للنائب أفيغدور ليبرمان، كما كان رئيس الكنيست يولي أدلشتاين، ورئيس الوكالة اليهودية نتان شرانسكي، ورئيس لجنة الخارجية والأمن هو أيضاً ليبرمان، ونائب وزير الخارجية زئيف ألكين جميعهم كانوا من الروس.[3]

---

[1]– خالد سعيد، **المهاجرون الروس قادمون**...، مرجع سابق، ص264.

[2]– محمود العلي، **المجموعات الإثنية في الكيان الصهيوني**...، مرجع سابق، ص108.

[3]– نظير مجلي، **اليهود الروس في إسرائيل أكثر تطرفاً في السياسة وأكثر التصاقاً بالثقافة الروسية**، صحيفة الحياة، 3 سبتمبر 2013.

إنّ التأثير السياسي لليهود الروس لم يقتصر على السياسة الداخلية الإسرائيلية بل أيضاً على مواقف إسرائيل السياسية تجاه روسيا. على سبيل المثال الموقف الإسرائيلي من ضمّ شبه جزيرة القرم إلى روسيا، التي تضمّ 10 آلاف يهودي. فقد أدت عملية الضمّ هذه إلى تفاقم الإنقسامات الداخلية الإسرائيلية. في مواجهة هذا الإنقسام داخل المجتمع الناطق بالروسية، لم يكن لدى نتنياهو ما يكسبه بانتقاد بوتين علناً. على العكس من ذلك، فإنّ هذا كان سيؤدي إلى عزل جزء من الناخبين ذي الأصول الروسية.

كما يمكن أن نلحظ حضور الروس في الميدان العسكري الإسرائيلي، فقد دُمج الجنود المولودون في روسيا عن طريق "دفع الدم" في لبنان أو في الأراضي المحتلة خلال الإنتفاضة الثانية. وأظهروا روحاً قتالية هائلة خلال حرب تموز 2006 بين إسرائيل وحزب الله. هم الذين عانوا من أكبر الخسائر النسبية وحصلوا على أكبر عدد من الأوسمة للبسالة. اليوم يتم تقديرهم بحوالي 25٪ من الأفراد المقاتلين (أكثر بكثير من النسبة المئوية للسكان التي يشكلونها).[1] ويرى الدكتور زئيف حنين في ورقته المقدمة لمؤتمر هرتسيليا عام 2010، أن إستيطان اليهود الروس في فلسطين يشكل ضمانة لبقاء إسرائيل ليس على مستوى الزيادة العددية فحسب، وإنما على مستوى القوة العسكرية والتقنية التي وفرها المستوطنون الجدد.[2]

تجدر الإشارة إلى أنّ التداخل السكاني بين روسيا وإسرائيل يبرز أيضاً من خلال طلب اللجوء إلى إسرائيل من بعض الأوليغارشيين الروس الذين سعى بوتين إلى محاربتهم فور توليه السلطة، ونذكر منهم ليونيد نيفزلين، فلاديمير دوبوف، ميخائيل برودنو، ميخائيل خودوركوفسكي وفلاديمير غوسينسكي (رجال أعمال)، وأركادي غايدماك (تاجر أسلحة مشتبه به). صدرت بحقهم أحكام قضائية ولكنهم فرّوا إلى إسرائيل حيث حصلوا على الجنسية الإسرائيلية، ورفضت الحكومة الإسرائيلية طلبات موسكو بتسليمهم.[3]

كذلك تتأثر العلاقات بين الطرفين بطريقة التعامل الروسي مع اليهود الروس فمثلاً الحكم القضائي الروسي الذي أُصدِر بحق الملياردير اليهودي الروسي خودروكوفسكي في ديسمبر 2010، بتهمة الإحتيال وغسل الأموال، أثار امتعاض إسرائيل، رغم كونه شأناً داخلياً روسياً يتعلق بتوجه الدولة الروسية لمحاربة الفساد الذي إستشرى في عهد الرئيس يلتسين. وقد سبق ذلك أن أثارت عملية الإصلاح التي قام بها بوتين فور توليه السلطة، حملة عنيفة من جانب الكيان الصهيوني ضد الرئيس بوتين الذي اتُهم

---

[1]–Pierre RAZOUX, **The keys to understanding…**, op.cit., p.3.

[2]– محمود العلي، **المجموعات الإثنية في الكيان الصهيوني**...، مرجع سابق، ص116.

[3]–Ilya Bourtman, **Putin and Russia's**, op.cit., p2.

بمعاداة السامية، ما شكّل أحد الأسباب الرئيسية وراء زيارة بوتين إلى إسرائيل في العام 2005 لتهدئة الجانب الإسرائيلي وإعطاء دفعة للعلاقات الروسية الإسرائيلية.[1]

من ناحية أخرى، وكمبادرة حسن نية من جانب روسيا تجاه إسرائيل، وخلال زيارة نتنياهو إلى موسكو للإحتفال بمرور 25 عاماً لإستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين في يونيو 2016، تمّ الإتفاق بين وزير الهجرة الإسرائيلي ووزير الإقتصاد الروسي على دفع تعويض التقاعد لمئات ألوف اليهود الروس الذين تركوا روسيا بين الأعوام 1970 و1992، ويتراوح عددهم بين ثلاثين ألفاً ومئة ألف شخص. حيث ينال كل شخص منهم مبلغاً شهرياً يتراوح بين 120 و250 دولار وفقاً لقوانين التقاعد الروسية وبحسب سنوات العمل التي قضوها.[2] فالقيادة الروسية تؤمن بأهمية الحفاظ على اليهود الروس كجزء من الشعب الروسي، حيث اعتبرهم فلاديمير بوتين مواطنين روس وأسماهم الشتات الروسي في إسرائيل.

من أوجه التعاون الثقافية الأخرى، إقامة عدد من المعارض الروسية فى إسرائيل وعلى رأسها معرض "من روسيا مع المحبة" في تل أبيب طيلة التسع سنوات الماضية وشارك في المهرجان كبار الفنانين الروس، وقامت برعايته شركات إسرئيلية على رأسها شركة هاتف "بيزيك".[3]

يمكن فهم تمّسك إسرائيل بتشجيع هجرة اليهود إليها والعمل للقضاء على الهجرة المعاكسة، من خلال الإحصائيات التي نشرها مكتب الإحصائيات المركزي في إسرائيل في 15 أغسطس 2017، حول نزعات الهجرة في عام 2015. فبحسب تلك الإحصائيات يزيد عدد أولئك الذين غادروا إسرائيل ليعيشوا في الخارج –لا سيما في روسيا– لفترات طويلة أو بصورة دائمة، عن أولئك الذين قدموا إلى إسرائيل بضعفين: إذ بلغ عدد المغادرين 16800 شخص مقابل القادمين 8500 شخص. ويعتبر عدد اليهود القادمين في عام 2015 الأدنى منذ 12 عاماً، بعد أن كان هذا المؤشر يتراجع بشكل تدريجي منذ عام 2012.[4] وكان العائدون إلى روسيا إما تقنيين أو رجال أعمال خبروا الفرص في السوق الحرة وعادوا ليستفيدوا من سنوات الإزدهار في روسيا.

---

[1]– خالد سعيد، **المهاجرون الروس قادمون...**، مرجع سابق، ص 67، 68.

[2]– مي ياسر أحمد أحمد حمام، **العلاقات الروسية الإسرئيلية فى عهد بوتين...**، مرجع سابق.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– **اليهود يهجرون إسرائيل**، RT arabic، 16 أغسطس 2017.

لذا يمكن القول أنّ روسيا باتت تملك ورقة ضغط مهمة على إسرائيل وهي تشجيع الهجرة العكسية من إسرائيل إلى روسيا. حيث أنّ تحسن الأوضاع الإقتصادية في روسيا بفعل عائدات النفط والغاز، إلى جانب الإصلاحات الإقتصادية التي قام بها بوتين منذ توليه السلطة، حوّلت روسيا من بلد ينفر منه اليهود إلى بلد يجذبهم، خصوصاً في ظلّ تراجع الأوضاع الإقتصادية في إسرائيل والعامل الأمني المتمثل بفشل تحقيق السلام. في المقابل، إن إحتفاظ نصف اليهود الروس بالجنسية الروسية إلى جانب الجنسية الإسرائيلية، يؤهل الكثير منهم خاصةً رجال الأعمال، لكي يلعبوا دوراً ضاغطاً على روسيا لصالح الكيان الصهيوني، لأنهم هاجروا إلى بلد يعتبرونه مستقبلهم، وأنّ إسرائيل تطورت بسبب هجرة الروس إليها. ففي عام 2010، عاد آلاف من المهاجرين السوفيات إلى روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا، ولكن معظم الذين رجعوا إلى بلدانهم الأصلية إحتفظوا بالجنسية الإسرائيلية.

لا يتمثل الحضور الثقافي الروسي في الكيان الصهيوني بالسكان الناطقين باللغة الروسية فحسب، بل أيضاً بتراث روسيا المتمثل في كنائس وأديرة ومبانٍ متنوعة، وقطعٍ من الأرض التي اقتنتها الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في فلسطين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وتشير بعض المصادر إلى أنّ مجموع مساحة الممتلكات الروسية في فلسطين يترواح بين 1.5 إلى 2% من إجمالي مساحة فلسطين التاريخية. ويقع الجزء الأكبر من هذه الأراضي في مدينة القدس المحتلة وضواحيها. في أكتوبر 1964 وقعت وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك غولدا مائير والسفير السوفياتي في تل أبيب آنذاك ميخائيل بودروف إتفاقية سميت "الصفقة البرتقالية" باعت بموجبها حكومة نيكيتا خروشوف إلى إسرائيل 22 منشأة واقعة على أرضها مقابل سعر بخيس جداً.[1]

طُرحت مسألة الأملاك الروسية مجدداً في أوائل التسعينيات من القرن الماضي. فحين زار وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف تل أبيب في العام 1996، سُلِمت إليه وثائق تُثبت لروسيا الحق في الأملاك المذكورة، فتسلمت روسيا بعض المباني الكنسية. وطالت عملية تسليم مبانٍ أخرى، ذلك أنّ إسرائيل سعت إلى ربط تسوية قضايا المُلكية بحلّ قضايا السياسة الخارجية بين الطرفين.[2]

---

https://arabic.rt.com/world/894182-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%8A%D9%87%D8%AC%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84#/

[1]- خالد سعيد، **المهاجرون الروس قادمون...**، مرجع سابق، ص 95.

[2]- المرجع نفسه، ص97.

هكذا فإنّ المصالح الثقافية والقومية المتمثلة باليهود الروس، كان لها تأثيرها على العلاقات الروسية الإسرائيلية منذ قيام دولة روسيا الجديدة في عهد بوريس يلتسين الذي شهد أكبر موجة هجرة روسية إلى إسرائيل. ثمّ تعمق أثر هذه المصالح في عهد فلاديمير بوتين الذي أولى أهمية كبيرة لدور اليهود سواء في روسيا أو المهاجرين اليهود في إسرائيل حينما اعتبرهم جالية روسية في إسرائيل، كون معظمهم يحملون الجنسيتين. كما وكان هذا العامل سيفاً ذو حدين، فمن جهة وطّد الروابط الإقتصادية والسياسية بين الطرفين عبر رجال الأعمال اليهود الذين سعوا إلى الإستثمار في دولتهم الأم بعد تحولها إلى إقتصاد السوق. ومن جهة ثانية لعب رجال الأعمال أداة ضغط على السياسيين الروس لمصلحة إسرائيل، مقابل إحتفاظ روسيا باللعب على وتر الهجرة المعاكسة من إسرائيل إليها عبر الإغراءات التي تقدمها إلى المهاجرين إقتصادياً وأمنياً.

القسم الثاني:

تأثير التعاون الروسي الإسرائيلي

على المصالح الروسية في المنطقة

تعددت المصالح الإسرائيلية الروسية المشتركة، وتوسعت في مختلف الميادين سياسياً وإقتصادياً وثقافياً... لكنّ هذه المصالح لم تمنع وجود خلافات بين الطرفين، وتَعارُض مصالحهما في العديد من القضايا الشرق أوسطية، في ظلّ علاقات روسيا مع أعداء إسرائيل في المنطقة المتمثلين بشكل أساسي بسوريا وإيران. إنّ المصالح الروسية مع إسرائيل عميقة جداً ومتشعبة ولا يمكن لروسيا التخلي عنها، في المقابل علاقات روسيا مع إيران وسوريا وغيرهما في المنطقة هي علاقات إستراتيجية عميقة أيضاً لا سيما مع سوريا البوابة الأساسية للعودة الروسية إلى الشرق الأوسط بعد غياب سنوات. وهنا يُطرح السؤال الأكثر جدلية كيف تمكنت روسيا من المواءمة بين هذين الخطين المتوازيين اللذين لا يلتقيان ألا وهو علاقاتها مع إسرائيل من جهة مقابل علاقاتها مع ما يسمى "محور المقاومة والممانعة" الذي يُجاهر بعدائه لإسرائيل ويبذل الفلوس والنفوس في سبيل زوال إسرائيل؟ كيف أثرت المصالح الروسية مع إسرائيل على مصالح روسيا مع الدول الأخرى في المنطقة، وعلى رأسها مبيعات السلاح الروسي إلى طهران ودمشق، إضافةً إلى الدور الروسي في بناء المفاعلات النووية الإيرانية رغم كل الضغوط التي تعرضت لها روسيا لإيقاف هذا التعاون. للإجابة على هذه التساؤلات سيتناول هذا القسم العناوين التالية:

الفصل الأول: التأثير على الدور السياسي الروسي في المنطقة

المبحث الأول: الدور الروسي في الملف النووي الإيراني

المبحث الثاني: الدور الروسي في الأزمة السورية

الفصل الثاني: التأثير على المصالح الإقتصادية الروسية في المنطقة

المبحث الأول: التأثير على الصفقات العسكرية

المبحث الثاني: التأثير على مشاريع النفط والغاز

الفصل الأول:

التأثير على الدور السياسي الروسي في المنطقة

تسعى الدول الكبرى لحماية مصالحها وتعزيز مكانتها الدولية عبر الحضور في إدارة الأزمات الدولية. أما الأزمة الدولية فيعرّفها كمال حماد بأنها "موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر إلى المواجهة بشكل تصعيدي، نتيجة تعارضٍ في المصالح والأهداف، أو نتيجة إقدام أحد الأطراف على عمل يُعدُّه الطرف الآخر تهديداً لمصالحه مما يستلزم تحركاً سريعاً مضاداً."[1] ويعرفها عدنان السيد حسين بأنها "توترٌ دوليٌّ طارئ لا يبلغ مرحلة الحرب المسلحة. إنما تنذر بوقوع الحرب. وهي تدل على حصول خلل في العلاقات الطبيعية بين الدول وتقع بعد تغيرات طارئة في البيئة السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية وتُرجح الدخول في مواجهة عسكرية خلال وقت محدود."[2] لقد مرّ الشرق الأوسط بأزمات عديدة مع بداية القرن الواحد والعشرين، بدءاً من الأزمة الأفغانية 2001، والتي تلاها الغزو الإنجلو-أمريكي للعراق عام 2003، مروراً بتطورات القضية الفلسطينية والإعتداءات الإسرائيلية على لبنان، وصولاً لما عُرِف ب"الربيع العربي" الذي امتدّ من تونس غرباً إلى اليمن شرقاً مروراً بمصر وليبيا ثم سوريا والبحرين. وكانت أزمة الملف النووي الإيراني والأزمة السورية أهم الأزمات التي اضطلعت روسيا بدورٍ مؤثر في مجرياتها وتداعياتها لما لهاتين الدولتين من علاقات ومصالح إستراتيجية مع روسيا.

المبحث الأول: الدور الروسي في الملف النووي الإيراني

شكّل الملف النووي الإيراني أزمةً دولية، وكانت روسيا طرفاً فيها بحكم دورها في بناء المفاعلات النووية الإيرانية، وهي نفسها تعرضت لضغوطات عدة من أجل التخلي عن علاقاتها النووية مع إيران. فإلى أي مدى أثرت العلاقات الروسية الإسرائيلية على موقف روسيا ودورها في هذه الأزمة؟ وإلى أية درجة أخذ الجانب الروسي المصالح الإسرائيلية بعين الإعتبار خلال دعمه هذا الملف؟ ما هي العوامل والمصالح التي دفعت روسيا إلى دعم حق إيران بالحصول على الطاقة النووية؟ هذه الأسئلة سيعالجها المبحث الآتي مقابل التطرق إلى أبرز المخاوف الإسرائيلية من الإعتراف بإيران دولة نووية، إضافةً إلى ردود الفعل الإسرائيلية على المساهمة الروسية في التوصل إلى الإتفاقين النوويين المؤقت والنهائي.

---

[1] -كمال حماد، **إدارة الأزمات (الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات نموذجًا)**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 57، تموز 2006، ص109.

[2] - عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، ط3، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص137.

الفقرة الأولى: سنوات المد والجزر(2002-2012)

بدأ الجدل حول برنامج إيران النووي يتصاعد منذ أغسطس 2002 عندما نشرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً بأنّ إيران تخالف معاهدة حظر الإنتشار النووي بعد الكشف عن الموقعين النوويين السريّين في ناتنز وآراك. وبعد عدة زيارات إلى مواقع إيرانية تقع تحت دائرة الشك في فبراير 2003، عمِل وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا على حثّ إيران للتعاون مع الوكالة. فأعلنت إيران في نوفمبر 2003 بأنها ستتعاون بكل شفافية وبأنها ستوقّع البروتوكول لتوقيف كافة نشاطات التخصيب، رغم أنّ الوكالة الدولية أعلنت في 11 نوفمبر 2003 أنه لا يوجد براهين وأدلة تُفيد أنّ إيران تسعى إلى تصنيع القنبلة الذرية. وتمّ توقيع البروتوكول فعلاً في 18 ديسمبر 2003.

إستأنفت إيران أنشطتها النووية في آب 2005 بقيادة رئيسها المحافظ آنذاك محمود أحمدي نجاد، ما دفع الأوروبيين إلى مقاطعة المفاوضات. منذ ذلك الحين بدأت سنوات المد والجذر من التهديد والعقوبات والتهويل الإعلامي بين إيران من جهة وما سُميّ مجموعة (5+1). قررت الدول الخمس الكبرى في يناير 2006 رفع القضية إلى مجلس الأمن، فردّت طهران متحديةً بالإعلان عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5% ورفضت فيما بعد دعوات السداسية الدولية المطالِبة بوقف عمليات التخصيب. فطالب مجلس الأمن إيران في قراره 1696 (31 تموز 2006) بتعليق برامج تخصيب اليورانيوم، وفرضَ أولى العقوبات عليها بموجب القرار 1737 (23 ديسمبر 2006) بعد أن رفضت القيام بذلك، وتمّ تشديد العقوبات لاحقًا، كما فُرضت عقوبات أحادية ضد طهران من قِبل الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي.[1]

أما الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، فكان الدور الأبرز بحكم العلاقات الروسية الإيرانية، إضافةً إلى المبادرات الروسية المقترحة لتسوية الأزمة، واقتراح حلول وسط لنصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن هذه الأزمة. وقد حكمت هذا الدور ثلاث محددات أساسية، يتمثل **المحدد الأول** بعلاقات التعاون النووي والإقتصادي الوثيقة مع إيران. فروسيا تُعتبر واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران. بدأت حكاية الروس مع الملف النووي الإيراني في عهد الرئيس السابق بوريس يلتسين وتحديداً عام 1995، فقد تمّ توقيع صفقة لبناء مفاعل بوشهر لإنتاج الطاقة السلمية، حصلت روسيا بموجبها على مبلغ مليار دولار، كانت بأمّس الحاجة له نظراً للتدهور الإقتصادي الذي كانت تعيشه في تلك الفترة. بعد

[1] – **الاتفاق النووي مع إيران من مخاض الولادة إلى عناء التنفيذ**، RT Arabic، 14 يوليو 2015. https://arabic.rt.com/news/788436

ذلك وقّع الروس إتفاق 10 مليارات دولار في يوليو 2002 لتزويد إيران بست مفاعلات نووية على مدى العقد اللاحق، وهو مشروع وظّف عدة آلاف من العلماء الروس الذين كانوا سيجدون صعوبة في البحث عن عمل، بالإضافة إلى الحصول على العملة الصعبة المهمة لرفع قيمة الروبل الروسي الذي انهار في تسعينيات القرن الماضي.[1] كما أنّ التنسيق مع إيران في برنامجها النووي هو بابٌ لمزيد من التعاون في ملفات إقتصادية أكثر ربحية (كالنفط والغاز والتسلح)، وملفات أخرى كتعزيز الإستقرار على سواحل بحر قزوين وفي آسيا الوسطى، وردع انتشار الثورات الداخلية ومكافحة الإرهاب. هذا ما أكده الرئيس الروسي السابق دميتري ميدفيديف، أنّ الخلاف الرئيسي بين واشنطن –ومن خلفها إسرائيل– وموسكو بشأن المسألة النووية الإيرانية هو أنّ إيران ليست شريكاً للولايات المتحدة بينما تتفاعل موسكو بشكل مثمر مع طهران. وأنه بعيداً عن العلاقات الإقتصادية لدينا (روسيا وإيران) تحديات مشتركة كالإتجار بالمخدرات والتهديدات الإرهابية. وسنستمر في التعاون مع إيران بصفتها الجار والشريك السياسي.[2]

المحدد الثاني يتمثل في حرص روسيا –رغم مصالحها مع إيران– ألاّ تستطيع الأخيرة امتلاك السلاح النووي، لما لذلك من تداعيات خطيرة على موسكو. فهو يؤدي لتغيير التوازن الجيوسياسي في المنطقة الممتدة من القوقاز إلى آسيا الوسطى لغير صالح موسكو التي ظلّت لها اليد العليا فيها منذ القرن التاسع عشر. كما قد يؤدي لإنتهاج إيران سياسة أكثر حدة واستقلالية في تلك المنطقة، وقد تصبح مثالاً يُحتذى به بالنسبة لدول الشرق الأوسط التي تُفكر بتطوير أسلحة دمار شامل. في الوقت ذاته ليس لدى الخبراء والمسؤولين الروس دليلٌ قاطعٌ بأنّ إيران قد قررت إنتاج أسلحة نووية. إنّ رفض روسيا لاحتمالات إمتلاك إيران للسلاح النووي لا يجعلها تقبل بالشكوك الهائلة التي تثيرها الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن حقيقة الأهداف المحرّكة لبرنامج إيران النووي، وإنما تحتفظ لنفسها بتقديرها الخاص لهذه المسألة، وهي أقدر من غيرها على تقييم أبعاد وحدود البرنامج المذكور، بحكم مشاركتها فيه بشكل أساسي.

المحدد الثالث يتمثل بأنّ التعاون مع إيران هو وسيلة ضغط على الغرب الذي يحاول تحجيم الدور الروسي، خاصةً مع إلتقاء النظرة الروسية الإيرانية في ضرورة قيام نظام دولي متعدد الأقطاب في العالم، وفي الشرق الأوسط. بمعنى لا تفرّد أمريكي في إدارة العالم ولا تفرّد إسرائيلي في إدارة الشرق الأوسط.

---

[1]– Ilya Bourtman, **Putin and Russia's...**, op.cit. p4.

[2]–Nikolay Kozhanov, **Russia's Relations with Iran: Dialogue without Commitments**, the Washington institute, June 2012.

بالإضافة إلى الخوف من التنامي الإيراني بمعزل عن الرقابة الروسية في آسيا الوسطى أو في سوريا والعراق التي لروسيا مصالح إستراتيجية فيهما، أو حتى محاولة الغرب إستمالة إيران بمعزل عن روسيا.

بالنسبة للموقف الإسرائيلي، فإنّ التخبط الأمريكي في أفغانستان والعراق جعل إسرائيل لا تثق بالمظلة الأمريكية ودفعها للدخول بقوة على خط الحوار والتفاوض مع روسيا حول هذا الملف. وبحسب تقرير المعهد الإسرائيلي لدراسات الأمن القومي في جامعة تلّ أبيب لعام 2006، يتضح أنّ البرنامج النووي الإيراني يحتلّ المرتبة الأولى في قائمة التهديدات الخارجية التي تواجه إسرائيل، في حين تراجع الوزن النسبيّ لتهديدات الجيوش النظامية للدول المتاخمة لإسرائيل إلى المرتبة الثالثة. ويرى التقرير أنه بالرغم من القلق المتزايد للمجتمع الدولي، فإنه يُشكّك بإمكانية أن يتمّ تطبيق عقوبات فعّالة ضد إيران.[1]

يمكن ربط الهاجس الإسرائيلي من هذا البرنامج بالمقاربة التالية: "توازن القوة التقليدي قام على تأكيد القدرة العسكرية والصناعية، فكان من غير الممكن إحداث أي تغيير فيه إلاّ تدريجياً أو عبر الغزو. أما توازن القوة الحديث فيعكس مستوى التطور العلمي للمجتمع، ويمكن أن يَتهدّد جراء تطورات حاصلة داخل حدود هذه الدولة أو تلك. ما من غزوٍ كان قادراً على مضاعفة القدرة العسكرية السوفياتية بالقدر الذي فعله كسر الإحتكار النووي الأمريكي عام 1949. كذلك إنتشار الأسلحة النووية محكوم بأن يؤثر في التوازنات الإقليمية كما في النظام الدولي."[2] وهذا يعني أنّ امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤثر على التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة كونها الوحيدة التي تملك سلاحاً نووياً، وسيكسر قوة الردع لديها.

لذلك انشغل النظام السياسي الحاكم والنخب العسكرية والمؤسسات البحثية ووسائل الإعلام الإسرائيلية بالبحث فيما يسمونه "مخاطر البرنامج النووي الإيراني على الكيان الصهيوني". كما استحوذ هذا الموضوع على نقاشات مؤتمر هرتسيليا السنوي. أشارت التقديرات الإسرائيلية إلى أنّ إيران ستكون قادرة على إنتاج السلاح النووي خلال بضع سنين ما لم يتم وضع حدٍ لبرنامجها النووي، وأنّ روسيا تقدم لها دعماً ليس فقط لبناء مفاعل بوشهر بل أيضاً لتطوير برنامجها الصاروخي. وعبّر عن هذه المخاوف وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، سيلفان شالوم، في إفتتاح المؤتمر الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2005، قائلاً: "ترّحب إسرائيل بالجهود الجماعية الدولية، لمنع إيران من إرهاب العالم

[1]- خالد وليد محمود، **أفاق الأمن الإسرائيلي...**، مرجع سابق، ص105.

[2]- هنري كسينجر، **النظام العالمي**، ترجمة فاضل حتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015، ص159.

بالأسلحة النووية، فأمن واستقرار العالم بأكمله مهددٌ، لذا من الضروري أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع وعاجل."[1]

في ضوء هذه التقديرات إقترحت الحكومة الإسرائيلية على إدارة بوش وقف كل أنواع الحوار والإتصال مع إيران وتشديد الحصار والعقوبات عليها وعلى الدول التي تساعدها في برنامجها. وحذرت إسرائيل روسيا أنها تعتبر سعي إيران لامتلاك السلاح النووي تهديداً مباشراً لأمنها ومصالحها الإستراتيجية. وكانت تلّ أبيب تراهن على موسكو تحديدًا في التضييق على البرنامج الإيراني، باعتبارها مصدر التقنية النووية بالنسبة لإيران، لكن موسكو لم تُظهر حماسًا في الإستجابة للمطالب الإسرائيلية. ما يعني أنّ إسرائيل تتكئ على الولايات المتحدة في محاربة الملف النووي الإيراني وليس على روسيا، لذلك نجدها تُسارع إلى إقناع الولايات المتحدة باستخدام الفيتو أو التحريض لفرض عقوبات جديدة سواء على إيران أو روسيا.

لمواجهة الملف النووي الإيراني، طالب جهاز الموساد الإسرائيلي بمضاعفة ميزانيته، من أجل توفير قوى بشرية وتجنيد عملاء جدد للحصول على المعلومات الإستخبارية لمتابعة النشاط داخل المنشآت النووية الإيرانية، عبر إختراق شبكة الحواسيب العاملة في هذه المنشآت باستخدام الفيروسات السرية، وكذلك إختطاف وتصفية العديد من الكوادر الفنية النووية الإيرانية. ويوّثق كتاب **(الموساد أكبر مهام جهاز المخابرات الإسرائيلي)** للخبير الأمني الإسرائيلي ميخائيل بارزوهار والصحافي نسيم ميشعال أبرز عمليات التصفية والإغتيال التي قام بها الموساد كإغتيال ماجد شهرياري الرئيس العلمي للمشروع النووي الإيراني عام 2010، وداريوش رضائي نجاد وهو الشخصية الرئيسية في البرنامج عام 2011...

من جهة ثانية، عمِل الجيش الإسرائيلي وفرق هندسية على تجهيز مطارين عسكريين في جورجيا لتحضير هجمات ضد إيران. لأنّ الطيران من جورجيا نحو إيران ليس سهلاً اكتشافه عبر الرادارات، وكانت نية إسرائيل أن تستغل هذه الطريق لضرب أهداف إيرانية. لكنّ القوات الروسية خلال الحرب الجورجية 2008 دمرت هذين المطارين ومنشآتهما بالكامل، كما دمرت جميع الطائرات وأجهزة التعقب والرادارات، وتركت المطارين كأنهما حقلان محروقان. فأصبحت إيران مديونة لروسيا، وتعلمت إسرائيل ألاّ تتدخل في المصالح الروسية القريبة من حدودها.[2]

[1]- خالد وليد محمود، **أفاق الأمن الإسرائيلي** ...، مرجع سابق، ص102.

[2]- مروان اسكندر، **الدب ينقلب نمراً روسيا**...، مرجع سابق، ص223-224.

بالعودة إلى الموقف الروسي في إدارة الملف النووي الإيراني، إتسم هذا الموقف بالتذبذب. فكانت موسكو تتحمس للدفاع عن إيران وتحميها في مجلس الأمن تارةً، ثم تغضّ الطرف عن الهجمات السياسية وفرض العقوبات الدولية عليها تارةً أخرى. ولكنها كانت باستمرار ضد فرض عقوبات إقتصادية مشدّدة على إيران، وتُعارض الحلّ العسكري بمهاجمة المفاعلات الإيرانية. حيث تؤكد روسيا أنّ ممارسة ضغط قوي على إيران عبر التهديد باستخدام القوة والعقوبات الإقتصادية لعزلها دولياً يمكن أن يؤدي إلى تطرف النظام الحاكم فيها ويحفّزه على ابتكار برنامج للردع النووي. لكنّ الخطابات المتشددة للرئيس الإيراني المحافظ محمود أحمدي نجاد أحرجت الجانب الروسي. وحين صرّح نجاد في أكتوبر 2005 أنه يجب محو إسرائيل من الخريطة، اتخذت روسيا خطوة غير مسبوقة بإدانة تصريحات الرئيس الإيراني، وهو شيءٌ امتنعت بإستمرار عن القيام به خوفاً من أنّ التصعيد في الخطاب قد يكون له عواقب غير مقصودة على العلاقات النووية بين البلدين. وفي محاولةٍ لتهدئة المخاوف الإسرائيلية، وصف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف تصريحات نجاد بأنها "غير مقبولة" ووعد ب"لفت انتباه الإيرانيين". واعترف كذلك بأنّ ما أدلى به نجاد يضرّ بمصالح روسيا مع إيران ويُعطي حجةً إضافية لأولئك الذين يفضلون نقل القضية النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن.[1]

حاولت روسيا مراراً تبديد المخاوف الدولية من تحوّل هذا البرنامج نحو إنتاج أسلحة نووية بتقديم عدد من المبادرات التي لاقت إستحسان المجتمع الدولي. فقد أبدى الرئيس الأمريكي جورج بوش خلال إجتماعه بالرئيس الروسي بوتين على هامش قمة (إيبيك) في نوفمبر 2005، تأييده للمبادرة الروسية، التي تتلخص في السماح لإيران بإجراء عملية تخصيب اليورانيوم في روسيا، بواسطة الإيرانيين، ولكن تحت إشراف الروس الذين سيراقبون كمية ونسبة تخصيب اليورانيوم، ليتم نقلها بعد ذلك تحت الإشراف الروسي إلى إيران للإستخدام في مفاعل بوشهر. وقد وصف بوش المبادرة الروسية بأنها مفيدة لدعم الجهود الدولية من أجل إنهاء أزمة البرنامج النووي الإيراني، ووافقت عليها الترويكا الأوروبية أيضًا، وكانت سببًا في عدم إحالة الوكالة الدولية الملف النووي إلى مجلس الأمن. لكنّ الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أعلن رفض بلاده لهذه المبادرة، عبر تصريح في 26 نوفمبر 2005، معربًا عن حق إيران بالتحكم بالتكنولوجيا النووية. هذا ما شكّل صدمة للسياسة الروسية، إلى جانب إعلانه زيادة الطرود المركزية إلى 500 ألف طرد، وإنشاء مراكز تخصيب جديدة.[2] في المقابل كانت الموافقة الأمريكية على المبادرة الروسية تهدف

[1]- Ilya Bourtman, **Putin and Russia's…**, op.cit,, p.9.

[2]– أحمد ذياب، **أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية الروسية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 176، نيسان 2009، ص233.

لمنع روسيا من معارضة إحالة الملف من قبل مجلس محافظي الوكالة إلى مجلس الأمن، ثم ضمان عدم معارضتها لاحقاً لأي قرار يُصدره مجلس الأمن بفرض عقوبات ضد إيران.

حين رُفع الملف النووي إلى مجلس الأمن عام 2006 رفضت روسيا ما يتضمنه مشروع القرار من فرض حظرٍ شاملٍ على البرنامج النووي الإيراني، وأصرّت أن يقتصر الحظر على الأنشطة النووية الإيرانية المثيرة للشكوك، لا سيما تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعل الماء الثقيل. كان هذا الموقف الروسي يسعى ألاّ تؤثر هذه النوعية من العقوبات على تعاونها النووي مع إيران. وفي حزيران 2006 سعت الولايات المتحدة وإسرائيل لعرقلة المفاوضات الدولية المتعلقة بهذا الملف وإنساقت معظم القوى الأوروبية وراء الولايات المتحدة المطالبة بوقف تخصيب اليورانيوم كشرط للمفاوضات، في حين رفضت روسيا والصين هذا المطلب.[1] ومع تزايد الإتهامات الغربية بأن البرنامج الإيراني يسعى لإنتاج أسلحة نووية، خففت روسيا من الهجوم الأمريكي عبر السماح باستصدار قرارات من مجلس الأمن أكثر صرامة ضد إيران، ولكنها في المقابل حافظت عبر الفيتو على حق وقدرة إيران في متابعة بناء محطات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية.

أما بالنسبة للضغوطات الإسرائيلية عبر الزيارات المكوكية التي كان يقوم بها القادة الإسرائيليون الى موسكو لم تؤتِ ثمارها. حيث قامت مثلاً وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني في يناير 2008 بزيارة إلى روسيا وخلال محاضرة لها في الأكاديمية الروسية قالت: "إنّ التسليم بإيران نووية سيشجع دولاً أخرى في المنطقة على امتلاك السلاح النووي. والمشكلة الإيرانية ليست فقط في سلاحها النووي، بل تقاطع هذا السلاح مع التطرف الديني فيها إنطلاقاً من تصريحات أحمدي نجاد ضد إسرائيل."[2]

الجدير بالذكر أنه مع توتر العلاقات الروسية الإسرائيلية بعد الحرب الجورجية، إلتقى وزير الخارجية الإيراني آنذاك منوشهر متّكي، بنظيره الروسي سيرغي لافروف في أيلول 2008 في موسكو للتوقيع على إتفاق يضع جدولاً زمنياً للإنتهاء من المفاعل النووي في بوشهر. فانبرت وسائل الإعلام الصهيونية آنذاك للتحذير من التواجد الروسي في الشرق الأوسط ومن خطورة المساعدات الروسية النووية لإيران. فاعتبرت شبكة **ديبكا** الإخبارية الصهيونية وضع هذا الجدول الزمني بمثابة تحذير قوي لإسرائيل. وأنّ موسكو ستعمل على الإسراع في بناء المنشآت النووية الإيرانية بأي ثمن، معتبرةً هذه المساعدة رداً على التدخل

[1]– نعوم تشومسكي وجلبير الأشقر، **السلطان الخطير**...، مرجع سابق، ص340.

[2]– أيمن يوسف، مهند مصطفى، **سياسة إسرائيل الخارجية**...، مرجع سابق، ص203.

الأمريكي الصهيوني في الحرب الجورجية.[1] كما حذر **مركز أوميديا** الإسرائيلي، من أنّ بعثةً روسيةً مؤلفة من خبراء في الطاقة النووية، على رأسهم ليونيد رزينكوف المشرف على بناء المفاعل الإيراني، وصلت إلى طهران، لوضع اللمسات الأخيرة لإكمال بناء المفاعل النووي في بوشهر، ما سبّب قلقاً لإسرائيل.[2]

من جهة ثانية، لم يُفلح دقّ طبول الحرب من جانب الرئيس الأمريكي بوش الإبن في إقناع روسيا بالتخلي عن علاقاتها الاقتصادية مع إيران للضغط على الأخيرة. فقد أصرّ بوتين على رفضه فرض عقوبات صارمة ضد إيران، لأنه لم يرَ أيّ دليل على وجود برنامج إيراني لتصنيع الأسلحة النووية. كما أنّ جهاز المخابرات الروسي لم يأبه بتقارير المخابرات الإسرائيلية التي أصرّت على أنّ طهران عازمةٌ على صنع القنبلة النووية. لا سيما بعدما غيّرت المخابرات الأمريكية تقييمها الصادر عام 2005 (الذي قال بأن إيران تمتلك برنامجًا نشطًا للأسلحة النووية) عبر تقييم آخر نشر في 2007/12/18 (يقول أنّ إيران كان لديها برنامج نووي عسكري لكنها أوقفت مساعيها لصنع قنبلة نووية عام 2003)، مما أضعف موقف الغربيين في مواجهة التحفظات الروسية والصينية على تشديد العقوبات على إيران.[3]

كل هذا التهويل والتخويف من البرنامج النووي الإيراني كان في معظمه لأهداف إنتخابية، فهو لا يغير وضع إسرائيل الإستراتيجي ولا توازن القوى في المنطقة. هذا ما أكده محلل الشؤون الإستراتيجية في صحيفة هآرتس رؤوبين بدهتسور مشيراً أنه منذ تسعينيات القرن الماضي وشعبة الإستخبارات الإسرائيلية "**أمان**" تدّعي أنّ إيران ستمتلك سلاحاً نووياً خلال 5 سنوات. كما أنّ وزير الجيش شاؤول موفاز قال عام 2003 بأن إيران ستجتاز في العام 2004 "نقطة اللاعودة" في مشروعها النووي. ما يعني أن "**أمان**" لا تمتلك في الواقع معلومات أكيدة حول هذا البرنامج، ولا توجد لدى أيّ جهاز إستخباري غربي معلومات أفضل. وبرأي بدهتسور أنّ السلاح النووي والصواريخ الباليستية كانا دائماً فزاعة فعّالة لبثّ الذعر في نفوس الناخبين الإسرائيليين، وكذلك للتأثير على قرار أعضاء الكنيست والحكومة لرفع الميزانية الأمنية.[4]

في المقابل يبدو موقف روسيا بشأن البرنامج النووي الإيراني أكثر تأثراً بحالة العلاقات الأمريكية الروسية من تأثره بتهديد حظر الإنتشار النووي الذي تُشكله طهران. فالوكالة الدولية للطاقة الذرية عادةً ما تنتهي

---

[1]– خالد سعيد، **المهاجرون الروس قادمون...**، مرجع سابق، ص 84.

[2]– المرجع نفسه، ص83.

[3]– هادي زعرور، **توازن الرعب القوى العسكرية العالمية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص29.

[4]– لا كاتب، "الملف النووي الإيراني في رأس اهتمامات إسرائيل الوقائع والدلالات"، **اسرائيل والمشروع النووي الايراني**، ترجمة أحمد أبو هدبة، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2006، ص22 ،23.

بأنّ إيران لم تخرج قطّ عن إلتزامات معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ففي أوقات التقارب والتوترات الشديدة مع الأمريكيين، عمدت روسيا إلى تجميد أو تعزيز تعاونها مع طهران. عندما ارتفعت حدة التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، حدث انسجام وتقارب في الحوار بين روسيا وإيران. فبين عامي 2006 و2008، لم تُكثف موسكو إتصالاتها مع إيران في المجال النووي فقط بل حاولت أيضاً تعويض الخسائر السابقة التي فرضتها إتفاقية غور–تشيرنوميردين.

في فبراير 2006 نشطت الدبلوماسية الأمريكية من أجل نقل الملف النووي عبر مجلس خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى مجلس الأمن، حيث خرجت وزيرة الخارجية الأمريكية أنذاك كونداليزا رايس ومعاونيها في جولة إلى الهند وسيريلانكا، فقد كان لديهما أعضاء ممثلين في مجلس خبراء الوكالة، وبعدها إلى موسكو وطوكيو.[1] وكان الردّ الروسي على لسان وزير الخارجية سيرغي لافروف: "انا لا أعتقد أنّ مجلس الخبراء قد استنفذ كافة الوسائل"، أيّ أنه لا يرى ضرورة في نقل هذا الملف إلى مجلس الأمن. وكانت قبل ذلك قد سافرت بعثة إسرائيلية إلى موسكو في يناير 2006 برئاسة مستشار الأمن القومي غيورا إيلاند لإجراء مشاورات، والتي أظهرت أنّ الروس صادقون في منع إيران من امتلاك أسلحة نووية، ومع ذلك هم مترددون في هذا الإتجاه. وبدون دعم روسي كامل لأي قرار يُتخذ، فلا فائدة منه، حيث تؤكد روسيا للعالم أنّ لديها القوة الكافية للعب دور مركزي في تشكيل الواقع الدولي.[2]

كما زار بوتين طهران عام 2007، وكانت أول زيارة من نوعها لرئيس روسي، بعد زيارة ستالين عام 1943، جرى خلالها التوقيع على عدد من الإتفاقيات منها تزويد مفاعل بوشهر الذي يديره خبراء روس ب82 طن من اليورانيوم المخصب. وفي أكتوبر 2007، خلال قمة الدول المحيطة ببحر قزوين، قال الرئيس بوتين: "إنّ حلّ الملف النووي الإيراني يمرّ بموسكو، وهذا المرور له ثمن، وروسيا من حقها أن تطالب بهذا الثمن."[3] أي إنّ إدارة هذا الملف دولياً لا يمكن أن تتمّ بمعزلٍ عن روسيا.

إنّ تقارب روسيا مع الدول ذات التوجهات المضادة للسياسات الأمريكية (بما فيها إيران) يندرج ضمن المسعى الروسي للضغط على الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً للحصول منها على أكبر قدر من التجاوب مع مطالبها السياسية والإقتصادية. فموسكو تربط إستعدادها لمناقشة المشكلة الإيرانية ومراجعة

[1]– شموئيل رونزر، "هل تستطيع الولايات المتحدة أن تخضع إيران؟"، **اسرائيل والمشروع النووي الايراني**، ترجمة أحمد أبو هدبة، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2006، ص163.

[2]– المرجع نفسه، ص164.

[3]– خضر عطوان، **سياسة روسيا العربية والاستقرار**...، مرجع سابق، ص55.

مقاربتها منها، بإظهار السلطات الأمريكية منهجاً بنّاءً لحلّ المسائل التي تُثير غضب الروس. كأنظمة الصواريخ الأمريكية في أوروبا الشرقية، تقدّم حلف شمال الأطلسي شرقاً، التدخل في الأزمات الداخلية في المحيط الروسي... فقد وافقت روسيا على مجاراة المواقف الأمريكية والإسرائيلية والسماح بتشديد العقوبات على طهران، مقابل ألاّ توجه الولايات المتحدة الأحداث في أوكرانيا وجورجيا في غير المصلحة الروسية. ويؤكد وزير الخارجية الأمريكية السابق هنري كيسنجر في مقابلة له مع وكالة نوفوستي الروسية في 2009/11/23، "أنّ إتفاقاً حصل بين الرئيس مدفيديف والرئيس أوباما حول إيران في قمة سنغافورة في يوليو 2009." وحين أعلن أوباما في سبتمبر 2009 إلغاء نصب منظومة الصواريخ الدفاعية في بولندا وتشيكيا، أيّدت روسيا العقوبات على إيران. لكنّ صحيفة "معاريف" كشفت أن تنازل الولايات المتحدة عن نصبِ منظومة الصواريخ هذه، والتأييد الروسي لفرض عقوبات على إيران، كانا نتيجة إقتراحٍ عرضه الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز على الطرفين. وأوضحت الصحيفة أنّ بيريز طرح قبل أكثر من عام على نظيره الروسي آنذاك، فلاديمير بوتين، والأميركي جورج بوش، إقتراحاً من هذا النوع لم يتحمّس له الأخير. لكنّ الرئيس الإسرائيلي قرر إعادة التجربة مع باراك أوباما. والتي نحجت بعد زيارة بيريز للرئيس الروسي ميدفيديف في أغسطس 2009.[1]

الفقرة الثانية: ثمار المفاوضات الشاقة (2013-2016)

لمّا فشلت كلّ العقوبات في تحقيق أهدافها، سعت روسيا والصين لإحياء المفاوضات مجدداً مع إيران سيّما مع وصول رئيس إصلاحيٍّ إلى الحكم في طهران. لقد صدرت ست قرارات عن مجلس الأمن منذ العام 2006 حتى العام 2014 قضت بتعليق إيران برنامج تخصيب اليورانيوم. لكنّ القدرات النووية الإيرانية كانت تتقدم باطراد في حين صار الموقف الغربيّ أكثر مرونةً تدريجياً. فمع تجاهل إيران لقرارات الأمم المتحدة، تقدم الغرب بسلسلة من الإقتراحات الرامية لزيادة مستوى التساهل من الإصرار على إلزام إيران بوقف تخصيب اليورانيوم وقفاً دائماً عام 2004، إلى السماح بإمكانية مواصلة بعض التخصيب على مستويات متدنية أقل من 20% عام 2005، إلى إقتراح ترحيل إيران أكثرية كميات اليورانيوم المخصّب بدرجات دنيا من أراضيها إلى فرنسا وروسيا عام 2009، إلى إقتراح يتيح لإيران الإحتفاظ بما

[1] – «صفقة» أميركية ـ روسية تمنع إسرائيل من مهاجمة إيران!، صحيفة الأخبار، 22 أيلول 2009.
https://al-akhbar.com/International/127829

يكفي من اليورانيوم المخصب بدرجة تشغيل 20% لتشغيل المفاعل البحثي في فوردو عام 2013.[1] وقبل إنطلاق المفاوضات لم تقبل إيران بأي إقتراح على أنه نهائي، للحصول على تنازلات جديدة من الغرب.

إنّ السيرورة التي عاشتها إيران ومجموعة (5+1) منذ بدء المفاوضات الأولى عام 2003 تمخضت في 24 نوفمبر 2013، عن إتفاق نووي في مدينة جنيف. وقد نصّ الإتفاق الذي سُميّ "إتفاق جنيف المؤقت" على تجميد قصير المدى للبرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيض العقوبات الإقتصادية المفروضة على إيران، بينما تعمل الدول الموقّعة على إتفاق آخر طويل الأجل. وشهدت الفترة المحددة بستة أشهر بدأت مطلع العام 2014 مراقبةً دوليةً دقيقة للنشاط النووي الإيراني ولمدى إلتزام طهران بنود الإتفاق. في المقابل رفع الإتحاد الأوروبي بعض العقوبات عن إيران لمدة 6 شهور، ليعطي فرصة لمفاوضات أخرى.

لم يكن هذا الإتفاق وليد الصدفة أو وليد اللحظة، بل سبقته الكثير من الظروف التي مهدت له وساهمت في بلورته. صحيحٌ أنّ العقوبات لم تُخضع إيران لكنها أثرّت في سلوكيات القيادة الإيرانية التي أبدت مرونةً أكثر في التوجه نحو التفاوض حول ملفها النووي. فقد طرح الرئيس الإيراني حسن روحاني بعد إنتخابه عام 2013 على الغرب، رفع العقوبات الإقتصادية عن إيران مقابل ترشيد واحتواء البرنامج النووي عوضاً عن إيقافه بشكل كامل. وتزامن ذلك مع توجه الإدارة الأمريكية إلى تغيير سياستها الخارجية في عهد رئيسها باراك أوباما، خصوصاً تجاه روسيا بعد إلغاء نشر منظومة الدفاع الأمريكية في شرق أوروبا. ثم اقترحت روسيا نقل المباحثات إلى مجلس الأمن، وحاولت في الوقت نفسه تهدئة قلق إسرائيل تجاه إيران، عبر التأكيد أنّها لن تسمح بامتلاك إيران سلاحاً نووياً يكسر التوازن في الشرق الأوسط فهي تأخذ بعين الإعتبار أمن الكيان الصهيوني. وإنما هي تسعى فقط لتسوية الملف النووي سلمياً بحصول إيران على حقها الطبيعي باستخدام الطاقة النووية السلمية. وهذا سينعكس إيجاباً على روسيا ذاتها التي تربطها بإيران مصالح عسكرية وإقتصادية وسياسية مرتهنة برفع العقوبات عن إيران.

في مقابل الترحيب الأوروبي والأمريكي بهذا الإتفاق، قابلت إسرائيل الإتفاق بكثير من السلبية فقال رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو "ما تحقق في جنيف ليس إتفاقًا تاريخيًا بل هو خطأ تاريخي"، وقال "اليوم أصبح العالم مكانًا أكثر خطورة لأنّ أخطر نظام في العالم اتخذ خطوة مهمة صوب الحصول على أخطر سلاح في العالم."[2] لم يكن هذا شيئاً جديداً، فلطالما ادّعت إسرائيل أنّ الملف النووي الإيراني يُمثّل خطرًا على

---

[1] – هنري كسينجر، **النظام العالمي...**، مرجع سابق، ص161-162.

[2] – أحمد علو، **الملف النووي الإيراني بين الحقائق العلمية والوقائع السياسية**، مجلة الجيش اللبناني، العدد 343، يناير 2014، ص52.

وجودها، وهددت مرارًا باستعمال القوة العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية للضغط على المجتمع الدولي للتحرك عسكريًا ضد إيران، أو فرض مزيد من العقوبات عليها لتعميق عزلتها الدولية.

حاولت روسيا مراراً تبديد المخاوف الإسرائيلية عبر التأكيد أنها تأخذ الأمن الإسرائيلي بعين الإعتبار، وكان آخرها خلال زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى "إسرائيل" عام 2012، وأشار بوتين أنّه تحدّث مع نتنياهو بعمق عن مشروع إيران النوويّ وأنّ "المحادثات كانت مفيدة". كما قال بوتين "إنّ المنطقة التي تعيش فيها إسرائيل تؤثر بشكل كبير على المجتمع الدوليّ، وتوجد مصلحة قومية روسية في ضمان السلام والإستقرار لإسرائيل."[1] بعد ذلك زار نتنياهو روسيا مرتين، الأولى في مايو 2013، والثانية في نوفمبر 2013، وكان موضوع المباحثات الأساسي هو الملف النووي الإيراني. وقد ظهر الموقف الروسي المتنوع في هذه اللقاءات التي جمعت الرئيسين؛ فمن جهة أكد بوتين أنه يؤيد الموقف الإيراني حول ضرورة تسوية الملف النووي من خلال إتفاق نهائي، ولكنه أكد دعمه للمصالح الأمنية الإسرائيلية. كما تلقى نتنياهو وعداً من بوتين بمنع عقد إجتماع اللجنة التابعة للأمم المتحدة التي تعمل على إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي والتي كانت ستركّز على الملف النووي الإسرائيلي. وجاء هذا الوعد بالرغم من أنّ بوتين هو الذي بادر إلى إجتماع هذه اللجنة، حيث كانت روسيا ترغب عبر ذلك في الضغط على إسرائيل، لتقليل حدَّة معارضتها لإتفاق جنيف مع إيران.[2] وقد سربت صحيفة "**معاريف**" الإسرائيلية في ديسمبر 2013 موضوع المحادثات بين الرئيسين بوتين ونتنياهو. وتحدثت الصحيفة عن طلب إسرائيل من روسيا عدم المضيّ في مؤتمر يسعى لجعل الشرق الأوسط منطقةً خاليةً من أسلحة الدمار الشامل.[3]

لقد سبق وشدّد بوتين على ضرورة طرح القدرات النووية الإسرائيلية للنقاش العالمي عند طرح القدرات غير التقليدية للدول الأخرى في المنطقة، لا سيما إيران. واعتبر الباحث الإسرائيلي أيزي ليبر أنّ ملاحظات بوتين خطيرة جداً لأنها قد تُسهم في تسليط الضوء على البرنامج النووي الإسرائيلي، بشكل يؤدي إلى حدوث تراخٍ في تصميم المجتمع الدولي على حرمان إيران من الحصول على قدراتٍ نووية، مع ما قد يترتب عن ذلك من تشجيع على سباق تسلح غير تقليدي في المنطقة يهدد التفوق النوعي الإسرائيلي.[4] فإسرائيل رفضت الدخول في عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفضت إبرام معاهدة الحدّ من

[1]- **زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى إسرائيل...**، مرجع سابق.

[2]- مهند مصطفى، **العلاقات الإسرائيلية-الروسية في سياق الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 15 فبراير 2017.

[3]- إسرائيل شامير، **إسرائيل وروسيا... ما الجديد؟**، صحيفة الحياة، 11 فبراير 2014.

[4]- صالح النعامي، **إسرائيل وتعاظم الدور الروسي...**، مرجع سابق.

الإنتشار النووي، ولم توقع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة البيولوجية عام 1972. بينما تُشير التقارير أنّ إسرائيل إمتلكت عام 1968 أربع رؤوس حربية نووية وترسانة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.[1]

بالعودة إلى إتفاق جنيف المؤقت، في 18 يوليو 2014 جرى تمديد الإتفاق لأربعة أشهر. وفي نوفمبر 2014 جرى تمديد الإتفاق مرة جديدة لسبعة أشهر سعياً للتوصل إلى إتفاقٍ نهائي. في 15 يناير 2015 بدأ ممثلو إيران ومجموعة (5+1) جولةً جديدةً من المحادثات في جنيف والإجتماعات استمرت لمدة ثلاث أيام. وفي حين كان ممثلو الدول الكبرى يسعون على قدمٍ وساق للتوصل إلى إتفاق نهائي، صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 3 مارس 2015 في كلمة أمام الكونغرس أنّ الإتفاق المزمع عقده بين إيران والدول الكبرى "سيء" وأنّ الإتفاق الحالي يسمح لإيران بتطوير سلاحٍ نووي.[2]

كان بنيامين نتنياهو أكثر رؤساء الحكومات الإسرائيلية تناولًا للمشروع النووي الإيراني ووضع حدٍ له. بيد أنّ نتنياهو وخلافًا لمن سبقه، إختلف مع الإدارة الأمريكية ورفض علنًا سياستها الرامية لإيجاد حلٍّ سياسي لأزمة البرنامج الإيراني. وقد سعى لفرض رؤيته المتمثلة بإزالة البنية التحتية للمشروع النووي الإيراني كلياً. لذلك عارضت حكومة نتنياهو بشدة إتفاق جنيف المؤقت (نوفمبر 2013)، وإتفاق الإطار الذي أُبرم في إبريل 2015، واستتباعًا الإتفاق النهائي الذي تمّ التوصل إليه في 14 يوليو 2015 في فيينا. وفي حين رحّبت جلّ دول العالم بالإتفاق النووي بين إيران والغرب واعتبرته حدثاً تاريخياً يُوقف طموحات طهران النووية، رأت فيه إسرائيل خطأً تاريخياً ورفضته جملةً وتفصيلاً. وعبّر المسؤولون الإيرانيون عن سعادتهم بالإتفاق وقالوا إنّه حقق أهدافهم نافين رغبتهم في حيازة سلاح نووي.

بموجب الإتفاق الذي يمتد عشر سنوات بدءاً من مطلع العام 2016، وافقت إيران على الحدّ من أنشطتها النووية الحساسة والسماح بعمل المفتشين الدوليين في إيران، مقابل رفع العقوبات الإقتصادية عنها. ووفقاً للبنود الأساسية في الإتفاق النووي حملت السفينة الروسية "ميخايل دودين" في 28 ديسمبر 2015، 11000 كلغ من اليورانيوم المخصّب ونقلته من إيران إلى روسيا عبر بحر قزوين. بعد ذلك تمّ رفع

[1]– نزار عبد القادر، **إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط إسرائيل في مصاف الدول الكبرى**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 43، يناير 2003، ص29.

[2]– **التسلسل الزمني لمفاوضات الملف النووي الإيراني**، الجزيرة.نت، 6 نيسان 2015.
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/4/6/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A

العقوبات النووية عن إيران، ما أدّى إلى حصول إيران على 56 مليار دولار من الأصول الأجنبية غير المجمّدة، الأمر الذي وضع البلاد على مسار جديد من الإنعاش الإقتصادي. وبعد أن أدى التدخل العسكري لروسيا في أوكرانيا عام 2014 إلى فقدانها الكثير من شركائها التجاريين الأساسيين بما فيهم الإتحاد الأوروبي، واليابان... وسبّب ركوداً إقتصادياً وإنخفاضاً حاداً في أسعار النفط في روسيا. توجهت روسيا لزيادة تعاونها الإقتصادي مع إيران بعد رفع العقوبات.[1] خلال العام 2016 خَطَت الدولتان خطوات مهمة لتعزيز التعاون في شَتَّى المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية، فضلًا عن التعاون على مستوى الأزمة السورية. إنّ إلغاء بعض العقوبات المفروضة على إيران فتح أمام الشركات الروسية عددًا من الفرص الإقتصادية، مثل الصناعات الكيماوية والنفط وتكنولوجيا المعلومات وبناء خطوط السكك الحديدية، إضافةً إلى التعاون في مجال الطيران والنقل البحري التجاري وتبادل السلع الزراعية، ففي مايو 2016 قرَّرت روسيا السماح باستيراد اللحوم ومنتجات الألبان من إيران.[2]

عقب إفتتاح محطة بوشهر رسميًّا في سبتمبر 2011، زادت ثقة إيران بروسيا وأضحت ترى فيها شريكًا يمكن الإعتماد عليه. وقد أعلن البلدان عن إبرام مجموعة من الإتفاقيات لبناء مفاعلات جديدة. ففي سبتمبر 2016 أعلن رئيس المنظَّمة الإيرانية للطاقة الذرية علي أكبر صالحي، أنّ بلاده اتفقت مع الجانب الروسي لبناء المرحلة الثانية من مفاعل بوشهر النووي في جنوب إيران، وتشتمل هذه المرحلة على بناء محطتين نوويّتين لإنتاج نحو 1400 ميغاوات، بتكلفة 10 مليارات دولار. واتفق الجانبان على بدء العمل في المحطة الأولى نهاية العام 2016، أما المحطة الثانية فسيبدأ العمل فيها خلال العام 2017. وأعلن صالحي أنّ هذين المفاعلين سيوفران لإيران إستهلاك 22 مليون برميل نفط سنويًّا من حجم الوقود المستهلك لإنتاج الكهرباء في المحطات الحرارية.[3]

كما تطمح روسيا لأن تُشكِّل الأسلحة الرُّوسية الجزء الأكبر من مشتريات الأسلحة الإيرانيَّة، عبر توظيف مئات المليارات التي ستحصل عليها من عائدات النِّفْط أو أموالها التي كانت مجمَّدة وأُفرِجَ عن جزء كبير منها، أو من الأموال التي ستجنيها من فتح إقتصادها على الإستثمارات الخارجيَّة والتجارة مع بقيَّة الدول.

---

[1]- Huseyn Panahov, **Russian Expectations for Post-Sanctions Iran**, the Washington institute, 19/2/2016.

[2]- معتصم صديق عبد الله، **إيران وروسيا.. ما بعد الاتّفاق النوويّ**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 08 أبريل 2017.

[3]- المرجع نفسه.

بناءً على ما تقدم حول الدور الروسي في إدارة هذه الأزمة يمكن الوصول إلى نتيجة مفاداها أنّ إبرام المجتمع الدولي لإتفاق مع إيران حول برنامجها النووي رغم معارضة إسرائيل لهذا الإتفاق وتخوفها منه، وبدعم روسيٍّ أساسيٍّ تقنياً وسياسياً، يؤكد أنّ العلاقات الروسية الإسرائيلية وعلى متانتها لم تؤثر على الموقف الروسي في دعم حقّ إيران النووي. فقد حاولت إسرائيل إقناع روسيا بعدم جدوى تصدير التقنيات النووية إلى إيران ولكن محاولاتها لم تنجح. إنّ إسرائيل تفهم المصالح الروسية في المنطقة ومحدودية قدرتها على التأثير العميق في السياسات الروسية. وعلى الرغم من أنّ بعض الخبراء السياسيين الإسرائيليين يعتقد أنّ "روسيا تعمل ضد إسرائيل في جميع القضايا الرئيسية". متوقعاً أنّ التعاون لمكافحة الإرهاب أو الروابط التجارية لن تتمكن من إنقاذ العلاقات الروسية الإسرائيلية. لكنّ بوتين يرى الأمور من زاوية أشمل، فهو يطمح لوضع القدم الروسية في الشرق الأوسط، الذي كانت فيه العلاقات الأمريكية الإقليمية قوية، ومن المُستحيل أن تدخل روسيا إلى المنطقة عبر أية دولة خليجية عربية، تعجز عن تأمين مصالحها الإستراتيجية بدون مساعدة أمريكية. بينما إيران لا تتشارك مع الولايات المتّحدة، إلاّ العداء المتبادل. ويُمكن من خلالها قلب النظام الإقليمي القائم، وإنشاء نظامٍ جديد تكون فيه روسيا لاعبًا أساسيًا وفاعلًا. وما التعامل مع كل من إسرائيل وإيران سوى مظهر من مظاهر هذه الرؤية.

لذلك نرى أنّ الإسرائيلي صبّ جلّ غضبه من الإتفاق النووي الإيراني على الولايات المتحدة وليس على روسيا، فهو خطب في الكونغرس الأمريكي معلناً عدم إلتزامه بالإتفاق وتباحث مع المسؤولين الأمريكيين حول رفضه. وقرّر شنّ حملة سياسية إعلامية تستهدف الرأي العام والنخب والقادة في أمريكا وأوروبا. والعمل بكلّ قوةٍ ضد الإتفاق، وبذل كل جهده لإقناع ثلثي أعضاء الكونجرس بمعارضة الإتفاق، من أجل التغلب على فيتو الرئيس أوباما. الذي استبق هذه المعارضة محذراً الكونغرس من أنه سيستخدم حق "الفيتو" ضد أي تشريع يحاول عرقلة الإتفاق. وسعت إسرائيل للحصول على مزيد من الأسلحة النوعية الأمريكية المتطورة التي تعزّز قدراتها لا سيما قدرات سلاحها الجوي كنوعٍ من التعويض عن هذا الإتفاق.

في المقابل رأى العديد من الخبراء الذين شغلوا مناصب عليا في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، أنّ الإتفاق يُمثّل الخيار الأفضل من بين الخيارات المطروحة، وأنه بالفعل يُغلق الباب أمام إيران في الحصول على سلاحٍ نوويٍّ خلال السنوات القادمة. وقد فضح هؤلاء بذلك مزايدات الأحزاب الصهيونية في الحكم والمعارضة ودوافعها السياسية، بمعنى غير الأمنية، لمعارضة الإتفاق. فقد كتب رئيس وكالة الفضاء الإسرائيلية الجنرال المتقاعد يتسحاك بن يسرائيل الحائز على جائزة إسرائيل للأمن، أنه استخلص بعد

قراءته جيدًا أنّ الإتفاق يضمن لإسرائيل أعواماً عديدةً من الهدوء النووي، ويُزيل أحد أكبر التهديدات التي تستهدفها، إذ أنّ التهديد النووي الإيراني لم يعد قائمًا. أمّا عامي أيلون الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات العامة الإسرائيلية (الشاباك)، والذي كان قبل ذلك رئيسًا لسلاح البحرية الإسرائيلية، فقد أكّد في تصريح له أنّ هذا الإتفاق هو الخيار الأفضل من أي بديل آخر.[1]

لقد واجهت إسرائيل في تلك الفترة التي تلت التوقيع على الإتفاق النووي الإيراني، "تحدي المكانة" بعدما أصبحت إيران قوة إقليمية منافسة ولديها هامش من الحركة في المنطقة وانفتاح الغرب عليها إستثمارياً. كما اهتزت العلاقة الفريدة التي ربطتها بالولايات المتحدة الأمريكية بسبب المشاكل التي تعانيها الولايات المتحدة في تبدل أولوياتها باتجاه شرق آسيا، والمشاكل الإقتصادية بعد سياسات بوش القائمة على الخيارات العسكرية، ما فرض عليها قدراً من الإنكماش في سياستها الخارجية والتوقف عن التورط في أية حروب كبرى جديدة. كما أنّ الأزمات الإقليمية المتصاعدة في الشرق الأوسط ولا سيما الحرب ضد الإرهاب دفعت الغرب ولا سيما الولايات المتحدة إلى التفاوض مع إيران، والقبول بأدوار إيرانية في سوريا والعراق، رغم الرفض الإسرائيلي. وهذا بالتالي ما سهّل توقيع هذا الإتفاق ثمّ المصادقة عليه في الكونغرس الأمريكي رغم خطاب نتنياهو أمام هذا الأخير للتحريض على عدم المصادقة. لقد حاولت إسرائيل تحصيل أقصى ما يمكن عبر مفاوضاتها وعلاقاتها سواء مع الجانب الروسي أو الأمريكي فيما يتعلق بالقدرات النووية الإيرانية، واستنفذت كل الطرق الدبلوماسية ومختلف أنواع الضغوطات والتهديدات ولم تفلح في منع الإعتراف الدولي بإيران نووية، ومنع إخراجها من تلك العزلة التي كانت فيها. ومع ذلك لا يمكن القول أنّ إسرائيل خسرت فهي ربحت ضمانةً دوليةً بعدم وجود أسلحة نووية إيرانية، وربحت تضامناً عربياً يتشارك معها نظرة التخوف من نفوذ إيراني في المنطقة، فضلاً عن أنّ هذا الإتفاق لم يضرّ بأيّ من مصالحها المباشرة سواء في منطقة الشرق الأوسط أو خارجها.

صحيحٌ أنّ الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب أعلن انسحاب بلاده من الإتفاق النووي في أيار 2018 ما أسعد الإسرائيليين، لكنّ ذلك خلق صراعاً داخلياً على مستوى الإدارة الأمريكية بين معارضٍ ومؤيدٍ للإنسحاب. في المقابل تمسك الأوروبيون بهذا الإتفاق والإستمرار بتنفيذه لا سيما أنّ تقارير وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد بأن إيران تفي بالتزاماتها في الإتفاق.

[1] – **الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 26 يوليو 2015.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The_Israeli_Position_on_the_Iranian_Nuclear_Deal.aspx

المبحث الثاني: الدور الروسي في الأزمة السورية

يَعتبر الروس أنّ سوريا هي مفتاح المنطقة وليس العراق، والتغيير الجيوسياسي لم يتحقق في الشرق الأوسط عبر بغداد كما توقع وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بل هذا التغيير يحصل فقط من البوابة السورية، التي كانت على الدوام مركزاً لصراع الدول الكبرى. لذلك تعتبر روسيا أنّ الأزمة السورية هي فرصتها الوحيدة لإستعادة دورها الإقليمي في هذه المنطقة. ومصير الوضع في سوريا سيرسم طبيعة النظام الدولي الجديد. فالتغيير في هذا البلد هو تغيير للخارطة الجيوسياسية وليس تغييراً للنظام السوري فقط. خلال هذه الأزمة، إنتقل الموقف الروسي من السعي لإجراء حوار سوري- سوري متمسكاً ببقاء الأسد، إلى موقف أكثر صلابة إنتهى بالتدخل العسكري المباشر في سبتمبر 2015. لذلك سيرصد هذا المبحث كيفية تطور هذا الدور والظروف التي ساهمت في هذا التطور، في المقابل سيبحث في المواقف والمصالح الإسرائيلية من هذه الأزمة وإلى أي مدى تقاطعت وأثّرت على المصالح الروسية.

الفقرة الأولى: الدور الروسي قبل التدخل العسكري في سوريا (2011- أيلول 2015)

إندلعت الإعتراضات الشعبية ضد النظام السوري في مدينة درعا في 15 آذار 2011، إعتبر النظام التظاهرات مؤامرة خارجية فقمعها، ولم تثق المعارضة بالوعود الإصلاحية فتحولت الثورة الشعبية إلى حرب أهلية. معظم الدول بما فيها دول عربية أدانت تصرفات النظام القمعية، بينما أيّدت إيران وروسيا والصين مواقف النظام منذ اللحظة الأولى وطالبت الرئيس الأسد بتنفيذ الإصلاح السياسي، ودَعَت روسيا أكثر من مرة وفود المعارضة لزيارة موسكو. في المقابل كانت روسيا تعمل على تدعيم ركائز النظام السوري، وتمدّه بالأسلحة، وتحشد له التأييد الدولي في المنتديات العالمية، خصوصاً في الأمم المتحدة. كما كانت تعرقل أية محاولة لإسقاطه بالقوة العسكرية، سواء من قبل مجلس الأمن أو من الجامعة العربية. وأدّى توزع القوى الدولية حول ما يجري في سوريا إلى جعل الأزمة بمثابة صراع دولي، حيث أنّ لكلّ طرف داخليٍّ في الأزمة غطاء دوليٌّ يستند إليه.

تتلخص الرؤية الروسية للأزمة السورية في أنه ليس من حقّ أية دولة التدخل لقلب النظام الحاكم في أية دولة أخرى، ولا تغيير حدودها الجغرافية، لذلك فروسيا مع وحدة الأراضي السورية. كما تعتبر روسيا أنّ حلّ الأزمة السورية هو حلّ سياسي ولا يمكن حسم المعركة عسكرياً. وغاية ما تطمح له الديبلوماسية الروسية هو الجلوس من موقع الشريك مع الولايات المتحدة للوصول إلى حلّ سلمي. في ظلّ عدم رغبة واستعداد الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل العسكري المباشر في سوريا.

هناك مجموعة من المحددات التي تتحكم بالموقف الروسي في سوريا منها أولاً، السياسة الخارجية التي إعتمدها بوتين في ولايته الثانية، والتي برزت في خطابه في ميونيخ عام 2007، حيث طالب بأن تتبع روسيا سياسة خارجية مستقلة، وتتكيف مع الوقائع الدولية المتغيرة. فروسيا الصاعدة لم تعد تقتنع بالتناقض بين قدراتها المتزايدة سياسياً وعسكرياً وإقتصادياً، والمسار الأحادي الأمريكي الذي يتجاهل موقع روسيا. بالإضافة إلى إستياء شريحة من النخبة الروسية من طغيان عنصر المواد الأولية على علاقات روسيا مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، التي سعت للتأكيد على وضعية روسيا كمصدرة للمواد الأولية لتكون مجرد ملحق للإقتصادات المتطورة، كما هي حال الدول العربية.[1]

من جهة ثانية، إرتبط الحضور الروسي في الأزمة السورية بهذا الزخم بما خسرته روسيا في ليبيا، فقد وافقت موسكو على القرار 1970 (فبراير2011)، الذي ينصّ على فرض حصار عسكري وإقتصادي شامل على ليبيا وعقوبات مالية ولكنه لا ينصّ على التدخل الأجنبي في ليبيا. لكنّ مجلس الأمن عاد وأصدر القرار 1973 (مارس 2011) الذي شكّل التحالف الدولي للقضاء على القذافي ولم تكن روسيا جزءاً منه، فخسرت الورقة التي تُمكّنها من التأثير بمجريات الأحداث. لذلك سعت روسيا للحفاظ على مكانتها ومصالحها المتبقية في الشرق الأوسط عبر الأزمة السورية فاستخدمت الفيتو في 14 أكتوبر 2011 و4 فبراير 2012 ضد قرارين يتعلقان بالتدخل الخارجي في سوريا.

إن كان الهدف الأساسي لتدخل روسيا في سوريا هو الحفاظ على بنية النظام خصوصًا العسكرية والأمنية، ومحاربة الإرهاب متمثلاً ب"داعش" و"النصرة". إلاّ أنّ الإستثمارات الروسية في سوريا تُعتبر أحد المُحددات الرئيسية لموقفها من النزاع السوري، فالتقديرات تشير إلى تكلفة يومية تتكبدها روسيا جراء تدخلها في سوريا تصل إلى 4 مليون دولار. لكنّ روسيا لا تعتبر ذلك هدراً بحسب تقرير "**فورين أفيرز**" الذي كان قد أثار في العام 2014 قصة إعادة الإعمار في سوريا بقيمة مئتي مليار دولار، والتي سترعاها روسيا مع كوريا الشمالية والصين وإيران. إضافةً إلى التنقيب عن الغاز والنفط في البحر، والذي كانت قد بدأته موسكو بموجب إتفاق مع وزارة النفط السورية بقيمة 90 مليون دولار.[2]

بالنسبة للموقف الإسرائيلي من الأزمة، فإنّ محدداته تختلف. فالهدف الإستراتيجي لإسرائيل من الأزمة السورية، هو ألاّ تشكل سوريا أي خطرٍ حالي أو محتمل عليها، وبصفة خاصة على الأوضاع القائمة في

[1]– مروان اسكندر، **الدب ينقلب نمراً روسيا...**، مرجع سابق، ص14.

[2]– Adam Heffez, Noam Raydan, **the Syrian Marshall Plan**, Foreign Affairs, August 27, 2014.

الجولان. إنّ إستمرارية الصراع بين الدولة السورية وبقية الأطراف المتنازعة هو ما تحبذه إسرائيل لأن ذلك يخدم مصالحها، فالحرب المشتعلة هناك تؤدي إلى تناقص واضح في الميزان البشري السوري الذي إما قُتل أو هُجِّر أو جُرح، كما أن تلك الأزمة تضرب البنى التحتية والمرافق العامة والمنشآت.

لقد راهنت إسرائيل على خيارٍ آخر، هو تفكك الدولة السورية إلى دويلات عرقية وطائفية. وبالتالي خروج سوريا من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي. وقد أكّد حزب الله في مناسبات عديدة أنّ أطرافاً إسرائيلية وأمريكية وعربية تستغل الأزمة السورية لتغيير الموقف السوري وتطويق إيران وقطع الإمدادات عن حزب الله بقطع التواصل الجغرافي بين إيران والعراق وسوريا ولبنان. وقد زاد من قلق الحزب بعضُ التظاهرات في سوريا (لا سيما في حمص) التي رفعت شعارات مناهضة لحزب الله ومحور المقاومة. ويقول أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله في خطاب له في 6 ديسمبر 2011: "إنّ برهان ديب غليون رئيس ما يسمّى بالمجلس الوطني السوري الذي تعتبره بعض الدول العربية والغربية ممثلاً شرعياً للشعب السوري، قال إذا استطعنا أن نغيّر النظام واستلمنا السلطة في سوريا، نريد أن نقطع علاقتنا مع إيران، ونريد أن نقطع علاقتنا مع حركات المقاومة في لبنان وفلسطين، وقد سمّى حزب الله وحماس، حسناً، هذه أوراق إعتماد لمن؟ هذه ورقة إعتماد للأمريكي والإسرائيلي."[1]

كما أنّ إسرائيل لم تُخفِ يوماً رغبتها في تقسيم سوريا كمقدمةٍ لضرب كل مقاومةٍ ضدها. ففي إستراتيجية إسرائيل خلال الثمانينيات التي صدرت عن المنظمة الصهيونية العالمية عام 1982 يمكن قراءة التالي: "إنّ تفكيك سوريا والعراق إلى مناطق عرقية ودينية كما في لبنان وتفكيك السلطة العسكرية لهذه الدول هو هدف إسرائيل الأول. فهذا الوضع سيكون ضمانةً للسلام والأمن في المنطقة." ثمّ ظهرت محاضرة لرئيس جهاز الشاباك السابق آفي ديختر بعنوان "العالم العربي وخطط التقسيم" ألقاها في أيلول 2008 يقول فيها: "الخيار الذي نجد فائدةً منه في الضغط على سوريا هو خيار الوصول إلى المعارضة السورية في الخارج والداخل، حيث أثبت هذا الخيار فاعليته على الساحة العراقية. إنّ المعارضة السورية في الخارج لها حضور وامتدادات في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والأردن وحتى في لبنان. وهذه المعارضة كما فهمنا من خلال إتصالات معها أو من العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة تطمح إلى تغيير النظام والعودة إلى سوريا لتولي زمام الحكم."[2]

---

[1] – سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج الحرب السورية بالوثائق السرية**، ط6، دار الفارابي، بيروت، 2016، ص415.

[2] – المرجع نفسه، ص419– 423 –424.

ومن المسائل المهمة في تحديد الموقف الإسرائيلي، إستمرارية السيطرة الإسرائيلية على هضبة الجولان لما تمثله من عمق إستراتيجي لإسرائيل من ناحية الشمال. حيث تبلغ مساحة هضبة الجولان السورية 1800 كلم² ويسكنها حوالي 40 ألف نسمة نصفهم من الصهاينة، وما تحتويه من موارد مائية مهمة.[1] لقد سنّ الكنيست الإسرائيلي قانون ضمّ الجولان السوري المحتل للسيادة الإسرائيلية في ديسمبر 1981، وقد أثار هذا الضمّ معارضةً عربيةً ودوليةً شديدةً، ولم تعترف به أيّة دولة أو هيئة دولية. ومع ظهور تنظيم "داعش" عام 2014 أخذ قادة إسرائيل يروّجون لمقولة أنّ تقسيم سوريا على أسسٍ طائفية وإثنية بات أمرًا واقعًا. وعَلَت أصواتٌ تدعو لاستثمار الحرب في سوريا من أجل مطالبة المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والإتحاد الأوروبي، للإعتراف بضمّ هضبة الجولان لإسرائيل ومنح هذا الضم شرعيةً دوليةً. وفي لقائه مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما في نوفمبر 2015، طرح بنيامين نتنياهو رغبة إسرائيل في بحث موقف الولايات المتحدة من هذا الضمّ في ضوء تطورات الحرب في سوريا. لكنّ الرئيس أوباما لم يردّ على ما قاله نتنياهو بشأن الجولان.[2]

إنّ مقاربة الطرفين للموضوع السوري متباينة، وهذا ما يؤكده المحلل السياسي الروسي ورئيس معهد الشرق الأوسط في موسكو يفغيني ساتانوفسكي: "بالنسبة إلينا، سوريا هي شريكٌ بعيدٌ عن أراضينا، وعلاقاتنا معها ليست بالسهلة، روسيا كانت على مدى عقود تدعمها، واليوم تؤمّن لها المحافظة على ما تبقّى من الدولة. أما بالنسبة لإسرائيل فسوريا دولة جارة، خاضت ضدها حروبًا عدّة، واحتلت أراضٍ تابعة لها، وينظر إليها الإسرائيليون بصفتها منصةً لإطلاق الصواريخ من أراضي الجولان." ويقول المحلل كلما زاد إرتباط سوريا بإيران، زاد التهديد الذي يمكن أن تتعرض له إسرائيل انطلاقًا من سوريا. أما بالنسبة لتنظيم "داعش" –المحظور روسياً– فلا يبدو مشكلة لإسرائيل، لأنها لم تتعرّض لأيّ هجوم منه. وإسرائيل لا تعتبره خطرًا عسكريًّا مباشرًا، فـ"داعش" بالنسبة إليها عدوّ أضعف كثيرًا من الجيوش النظامية في الدول المجاورة.[3] إنّ وجود المسلحين في الجنوب السوري في محافظة السويداء ودرعا على الحدود مع الأردن ومحافظة القنيطرة على الحدود مع "إسرائيل" كان من مصلحة هذه الأخيرة فهو يُبعد الجيش السوري وحلفاءه عن الجولان، ويعطي حرية أكبر لإسرائيل، لأنّ المسلحين لا يشكلون خطراً عليها.

---

[1]– علي عاطف، **اليد الخفية...طبيعة الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية**، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 24 مايو 2017.

[2]– **إسرائيل تستغل الأزمة السورية لانتزاع شرعية دولية لضم الجولان**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 إبريل 2016.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Israel_Exploiting_the_Syrian_Crisis_to_Annex_the_Golan.aspx

[3]– سمير رمان، **العلاقات الروسية– الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص11.

بعد عرض مبررات كلا الطرفين من الأزمة السورية، لا بدّ من البحث في الخطوات والإجراءات التي اتخذها الطرفان تعبيراً عن موقفهما وخدمة لمصالحهما. منذ بداية الأزمة السورية عام 2011، فضّلت روسيا إجراء حوار سوري داخلي يُفضي إلى تقاسم السلطة، لكنها عارضت بلا تردّد رحيل الأسد كمرحلة أولى في عملية الإنتقال السياسي. كما شعرت روسيا بقلق بالغ إزاء إستقرار نظام الأسد في تلك الفترة، لذلك نصح الدبلوماسيون الروس دمشق بأن تُشرك المعارضة للحيلولة دون تطور الأحداث. مع ذلك، لم تُقرن موسكو نصيحتها الودّية بضغوط أو أدوات ردع. وعندما تحوّلت المعارضة تدريجياً إلى حرب أهلية، كان إحتمال حصول تدخّل غربي أو عربي في سوريا لإستبدال نظام الأسد بحكومة موالية للغرب هو الشغل الشاغل لروسيا.[1] فبقاء شخص بشار الأسد لا يُمثّل هدفاً بحد ذاته بالنسبة لروسيا ولكن يظلّ المهم هو إعادة إنتاج النظام نفسه بأشخاص ونخبة سياسية من داخل النظام، وبالتالي ضمان إستمرار نمط الإرتباطات والتحالفات الإقليمية والدولية القائمة. ونجاح روسيا والصين وإيران بتحقيق هذا الأمر يصبّ في اتجاه التحول من نظام الأحادية القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب. وهذا ما يحتاج منع أيّ عملٍ عسكري ضد النظام السوري، وقد نجحت روسيا والصين بذلك حيث أفشلت المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن يُدين السلطات السورية على إستخدام العنف في قمع المتظاهرين باستخدام الفيتو عدة مرات. كانت المرة الأولى في أكتوبر 2011، والثانية في فبراير 2012 والثالثة في يوليو 2012... كما اعترضت روسيا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 أغسطس 2012 الذي تضمّن إدانة إستخدام العنف من قبل السلطة السورية، وتسريع عملية الإنتقال السياسي للسلطة.[2] إنّ ممارسة الفيتو في مجلس الأمن ثلاث مرّاتٍ متتالية خلال 10 أشهر تؤشّر إلى سابقة في العلاقات الدولية وتدلّل على المكانة الإستثنائية للأزمة السورية في سياق سعي موسكو لاستعادة موقعها الدولي.

كان للدبلوماسية الروسية دوراً رئيسياً في التوصل لخطة كوفي أنان للتسوية في سوريا (شباط 2012) والتي سعى إليها سيرجي لافروف. وقد عبرت موسكو عن حرصها على إنجاح الخطة حتى بعد إستقالة أنان وتعيين الأخضر الإبراهيمي. ثم دعت لعقد مؤتمر دوليٍّ يتعلق بسوريا تحت رعاية الأمم المتحدة، مع ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين المؤثرين. أدت هذه المساعي الروسية أن تعقد الأمم المتحدة مؤتمراً دولياً في جنيف في يونيو 2012 (سميّ جنيف1) شاركت فيه واجتمعت مجموعة العمل الدولية حول

[1]– Dmitri Trenin, **Russia's Interests in Syria**, Carnegie center, June 09, 2014.

[2]– نورهان الشيخ، "روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي"، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص296.

سوريا بدعوةٍ من مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا (كوفي أنان).[1] رفضت روسيا العقوبات الغربية على سوريا واستمرت علاقاتها الإقتصادية والتجارية مع دمشق. تعهدت موسكو في آب 2012 بتقديم قرض بالعملة الصعبة والإستمرار في تصدير النفط ومشتقاته إلى دمشق. وطُبعت أوراق نقدية سورية جديدة في روسيا لاستبدال الأوراق المهترئة ودفع المرتبات والنفقات الحكومية.[2]

من ناحية أخرى، حين أكّد الرئيس الأمريكي باراك أوباما في آب 2013 خلال إجتماعه مع المسؤولين في الكونجرس على ضرورة محاسبة النظام السوري إثر الهجوم المزعوم بالسلاح الكيميائي في ريف دمشق، قائلاً أنّ العملية العسكرية في سوريا ستقيّد قدرة الجيش السوري على إستخدام هذا السلاح. حذّر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف الدول الغربية من التدخل في سوريا بدون قرار من مجلس الأمن. ودعا إلى إنتظار نتائج تحقيق خبراء الأمم المتحدة، لافتاً إلى أنّ الدول الغربية لم تقدم أية أدلة على إستخدام القوات السورية للسلاح الكيميائي. ثمّ أعلن لافروف في 9 سبتمبر 2013 أنه إذا كان من شأن فرض رقابة دولية على الأسلحة الكيميائية السورية أن يُوقف التدخل العسكري في سوريا، فإنّ روسيا على إستعداد للعمل مع الجانب السوري بهذا الشأن ورحّبت العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة بهذه المبادرة. ونجحت روسيا من خلال هذه المبادرة في تحقيق نصر دبلوماسي، إذ أثبتت نفسها كقوة فاعلة لا يمكن تجاوزها في الأزمة السورية، ونجحت في منع ضربة عسكرية لسوريا.

إذا كانت إسرائيل تحفظت على مسألة التدخل العلني المباشر إلى جانب أحد أطراف الصراع في سوريا، فإنها تدخلت بشكلٍ غير مباشر إلى جانب الجماعات المسلحة السورية، لتحقيق هدفين هما إدامة النزاع وإضعاف الجيش السوري. وقد أثبتت العديد من التقارير الدعم الإسرائيلي لتلك الجماعات، فعلى سبيل المثال: ذكرت صحيفة جيروزاليم بوست في ديسمبر 2014 أنه "كشفت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فضّ الاشتباك UNDOF أنّ إسرائيل تعمل عن قرب مع المتمردين السوريين في الجولان، وظلت على علاقاتٍ وثيقة معهم خلال الـ18 شهراً الماضية."[3] لقد سعت إسرائيل للتعاون مع جبهة النصرة لتكون بمثابة درعٍ لها يحمي الجبهة الشمالية الإسرائيلية وهضبة الجولان المحتل من أي تمدد للنفوذ الإيراني أو عودة الجيش السوري مجدداً إلى هذه المناطق، وذلك بعد نجاح جبهة النصرة في التمدد إبتداءً من ريف

---

[1]– نورهان الشيخ، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي**...، مرجع سابق، ص297.

[2]– المرجع نفسه، ص298.

[3]–Maya Shwayder, **New UN report reveals collaboration between Israel and Syrian rebels**, The Jerusalem Post, December 7, 2014.

درعا إلى القنيطرة بالموازة مع الجولان (الخريطة رقم8 ص157). فمنذ آذار 2013 إلتقى على الحدود ضباطٌ من الجيش الإسرائيلي ومقاتلون من المعارضة السورية لا سيما جبهة النصرة، تطورت الأمور بينهما إلى إستقبال جرحى المسلحين للعلاج في مستشفيات إسرائيل الميدانية في الجولان. كما نُقِل بعض المسلحين إلى مستشفيات صفد ونهاريا. وكانت إسرائيل تقصف عند الحاجة مواقع للجيش السوري.[1]

في العام 2013 تمّ تأسيس جهاز دولي مخابراتي يُعرف بـ"غرفة الموك" يعمل بالقرب من الحدود السورية، هذا الجهاز تقوده مخابرات دول كبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا...)، ومهمته الأساس هي حفظ التوازن بين قدرات الجماعات المسلحة والقوات السورية، وتقديم الدعم اللوجيستي والإستخباراتي لتلك الجماعات، وإعطائهم الأوامر بإمكانية البدء بنزاعٍ ما من عدمه. وضعت تلك الغرفة بعض الخطوط الحمراء، يتضح بعد النظر إليها، أنها وُضعت من أجل عدم إشراك إسرائيل في المعارك والإضطرابات الحالية، وكانت أهم تلك الخطوط الحمراء: منع الإقتراب أو تهديد الحدود الإسرائيلية بأي شكل، تأمين الحدود عند مرتفعات الجولان السورية بهدف منع أي تسلل.[2]

رغم إختلاف المواقف والسياسات تجاه الأزمة السورية بين روسيا وإسرائيل، ولكنّ هذه الأزمة شكّلت فرصةً لتكثيف التعاون والحوار بين الطرفين. حيث وجدت إسرائيل نفسها بحاجة لروسيا كحليفٍ قوي في الشرق الأوسط بعد تراجع الدور الأمريكي وعدم التوافق الذي نشب بين إسرائيل وإدارة أوباما، وعدم تفهم الإدارة الأمريكية للهواجس الإسرائيلية في الشرق الأوسط. وبعد فقدان أملها في عرقلة الإتفاق النووي الإيراني، وجدت إسرائيل أنّ الأخطار أصبحت تُحدق بها من كل زاوية، وهو ما دفعها إلى التقارب مع موسكو لعلّها تضمن دوراً لها في تسوية الأزمة السورية بما يحفظ أمنها ومصالحها الحيوية. فبينما تحارب القوات الروسية إلى جانب إيران وحزب الله لإبقاء بشار الأسد في السلطة السورية، يبدو فلاديمير بوتين كأفضل ضامن بأنّ هؤلاء الأعداء الثلاثة لإسرائيل لن يهاجموا الكيان العبري من الشمال.

من جهة ثانية، تبيّن أنّ إسرائيل لعبت دوراً مركزياً في إقناع إدارة الرئيس أوباما بقبول المبادرة الروسية بشأن نزع السلاح الكيميائي، كبديل عن توجيه ضربة أمريكية للنظام السوري، وهي الخطوة التي قادت إلى التوصل للإتفاق الأمريكي الروسي بشأن نزع السلاح الكيميائي السوري. وقد أسهم هذا الإتفاق بشكل

---

[1]– محمد السعيد إدريس، "خيارات إسرائيل الجديدة بعد إتفاق إيران النووي"، **إيران أخيراً.. دولة نووية سلمية**، مجلة معلومات، دار السفير، بيروت، العدد 142، أيلول 2015، ص48.

[2]– محمد سيف الدين، **غرفة "الموك" في الجنوب السوري .. دعم أم تحكم؟**، أورينت نت، 9 نوفمبر 2015.
https://www.orient-news.net/ar/news_show/93798/

واضح في تحسين البيئة الإستراتيجية للكيان الصهيوني، حيث أنّ مخزون السلاح الكيميائي السوري ظلّ يمثل أحد مصادر التهديد الإستراتيجي لإسرائيل، في حال سقط في أيدي الجماعات الجهادية، أو نُقل خارج سوريا. وما يجعل الكثيرين في إسرائيل ينظرون بتقدير كبير للدور الروسي في التوصل للإتفاق هو أنّ التخلص من الكيميائي السوري قد تمّ دون أن تبذل إسرائيل أي جهد عسكري.

بناءً على ما تقدم يتضح أنّ إختلاف المصالح والمواقف بين روسيا وإسرائيل لم يؤثر على توجه روسيا في إدارة الأزمة السورية، بل تمسكت موسكو أكثر فأكثر ببقاء النظام والحفاظ على قوته، عبر مدّه بالأسلحة والخبراء العسكريين، ورفض العقوبات المالية عليه... رغم مخاوف الإسرائيليين من ذلك، والذين عملوا بأنفسهم على خطٍ آخر لاستنزاف الطرف السوري وحلفائه ولكن دون الصدام مع روسيا.

الفقرة الثانية: الدور الروسي بعد التدخل العسكري في سوريا (أيلول 2015-2016)

إنّ العودة الروسية إلى الشرق الأوسط عسكرياً من البوابة السورية، إرتبط بقدرة روسيا على إعادة تأهيل جيشها وتجهيزه، فقد أعلن بوتين في خطابه السنوي أمام مجلس الدوما في مايو 2003، أنّ تحديث الجيش وتجهيزه هدفٌ إستراتيجي في سياسته المستقبلية. وقد سمحت له التدفقات المالية لزيادة أسعار النفط بتطوير الترسانة العسكرية الروسية في مختلف المجالات. ثمّ كشف نائب رئيس الوزراء سيرغي إيفانوف في 26 يونيو 2007، أنّ بلاده تعيد تجهيز كل القوات الإستراتيجية، بأنظمة تشغيل جديدة متطورة، وبمعدات حديثة تدخل الخدمة للمرة الأولى، بما فيها نظام الإعتراض الصاروخي S400.[1] إنّ الدخول الروسي إلى سوريا دليلٌ واضحٌ على العافية الروسية عسكرياً وسياسياً، فروسيا التي لم تتمكن من الإعتراض على قصف القوات الأمريكية لكوسوفو عام 1999، رغم أنّها تُعتبر من الحصون السلافية وتربطها بموسكو علاقات تاريخية، تدخل اليوم إلى سوريا دفاعاً عن آخر معاقلها في الشرق الأوسط.

في 28 سبتمبر 2015 في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلن بوتين أنه ماضٍ في مواجهة الإرهاب لا في سوريا وحدها وإنما في العراق أيضاً. وحرص بوتين على التذكير بالفشل الغربي في ليبيا، الذي أغرق أوروبا باللاجئين "المتطرفين"، ليؤكد أنّ موسكو ماضيةٌ في قرار دعمها الدولة السورية وقواتها المسلحة في مواجهة الإرهاب.[2] وتجدر الإشارة إلى أنّ مجلس الدوما فوّض في 30 سبتمبر 2015

---

[1]- ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط**...، مرجع سابق، ص197.

[2]- وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016، ص330.

وبالإجماع الرئيس بوتين إستخدام القوات المسلحة الروسية خارج الأراضي الروسية، حيث أكّد سيرغي إيفانوف رئيس ديوان الرئاسة الروسي أنّ التفويض يسمح باستخدام القوات الجوية فقط.[1] أما الأسباب المباشرة للتدخل الروسي في سوريا فهي عديدة ونذكر منها:

– منع سقوط نظام الأسد وخصوصاً المؤسسة العسكرية، بعد التقدم الواسع الذي حققته المعارضة السورية. وهي نتيجة كانت ستشكل خسارةً سياسيةً لروسيا بعد كلّ الدعم الذي قدمته للنظام السوري خلال السنوات الماضية. كما سعت روسيا لإنهاء حالة تفكك الدولة السورية جغرافياً والعمل على إبقائها موحدة.

– إغلاق الولايات المتحدة والدول الأوروبية وتركيا والسعودية أفق الحلّ السياسي، حيث طالب الجميع برحيل الأسد واستبعاده من أيّة تسوية سياسية. فوجد الروس أنّ تفاهمهم مع الأمريكيين لا قيمة له إذا لم يكن لهم وجودٌ عسكريٌ وازنٌ على الأرض لحماية أوراقهم واستخدامها في الوقت المناسب. وهو تكرار للمنطق ذاته الذي استخدمته روسيا في الأزمة الأوكرانية 2014 "تتدخل القوات العسكرية أولاً، ثم يقولون نحن هنا حاضرون لصياغة الحلول السياسية."

– إرتياب دائم لدى الكرملين بعدم وجود ضمانات واضحة لإمتناع الولايات المتحدة عن التورط العسكري المباشر في سوريا. ففي 24 تموز 2015 جرى إتفاق أمريكي– تركي سمح للقوات العسكرية الأمريكية باستخدام "قاعدة انجيرليك الجوية" لقصف تنظيم "داعش"، كما أنّ الإتفاق يتضمن إقامة منطقة حظر طيران على أجزاء من سوريا الواقعة بمحاذاة الحدود مع تركيا. ومع سيطرة الطيران الروسي على الأجواء السورية استُبعدت إمكانية إقامة منطقة حظر طيران أو توجيه ضربات جوية أمريكية للنظام السوري.[2]

نتج عن هذا التدخل جملةٌ من التداعيات من بينها بلوغ العلاقات الروسية الإسرائيلية ذروتها. فمع تواتر المعلومات عن وصول أسلحة وقوات روسية إلى سوريا، وفيما كانت الإستعدادات تجري لبدء العمليات الروسية ضد التنظيمات الإرهابية في سوريا، طار رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في 21 أيلول 2015 إلى موسكو، مصطحباً معه سكرتيره العسكري أليعيزر توليدانو، ورئيس أركان الجيش غادي أيزنكوت، ورئيس شعبة الإستخبارات العسكرية هرتسي هليفي، ورئيس مجلس الأمن القومي يوسي كوهين. ويدلّ توقيت هذه الزيارة وبنية الوفد الإسرائيلي، أنّ إسرائيل تطلعت إلى "التنسيق" مع روسيا في الشأن السوري. وصرّح نتنياهو، في ختام الزيارة، بأنه اتفق مع بوتين على إنشاء آلية للتنسيق تجنباً

[1]– وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية**...، مرجع سابق، ص331.

[2]– المرجع نفسه، ص334.

للصدامات غير المقصودة بين القوات الإسرائيلية والقوات الروسية في سوريا. من جهته ردّ بوتين بأنه حسب المعلومات التي يملكها، فإنّ وضع الجيش السوري لا يسمح له بفتح جبهة جديدة ضد إسرائيل في الجولان. محاولاً تهدئة المخاوف الإسرائيلية التي قد تدفع إسرائيل للقيام بأعمال عدائية في سوريا.[1]

مع بدء الضربات الروسية في 30 سبتمبر2015، أعرب ضباط في سلاح الجو وسلاح البحر الإسرائيليين، عبر موقع القناة الثانية الإسرائيلية، عن مخاوفهم من تعاظم التواجد الروسي في الشرق الأوسط. فسلاح البحر وسلاح الجو إعتادا أن يكونا أسياد السماء والبحر، يُحلقون ويُبحرون أين ومتى يشاؤون، طلعات لجمع المعلومات، هجمات على قوافل ومخازن الأسلحة... يعترفون في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أنّ الروس على علمٍ بأيّة حركة لطائرة أو زورق إسرائيلي في المنطقة، لا سبيل للتملص من الرادارات الروسية. أما بخصوص منظومات صواريخ S400 وS300، أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية إيغور كوناشنكوف بشكل واضح عن نشر هذه الصواريخ، وحذّر أنّ الروس سيعترضون أي شيء غير مشخّص من قِبلهم يعمل ضدهم وضد النظام السوري. لقد وجدت إسرائيل نفسها في وضع أنّ جزءاً كبيراً من المنطقة مغطّى بهذه الصواريخ، وعلى ما يبدو طوال عشرات السنين القادمة. ما يزيد أكثر من أي وقت مضى فرص المواجهة، في السماء أو البحر، بين القطع الإسرائيلية والروسية.[2]

لذلك طالبت إسرائيل بتشكيل لجنة عسكرية مشتركة بين الطرفين. وقد تجاوبت موسكو معها، أملاً بتحييد التدخل الإسرائيلي في سوريا، أو على الأقل تقييده، وترأس اللجنة نائب رئيس الأركان الروسي الجنرال فاليري غراسيموف، ونظيره الإسرائيلي الجنرال يائير غولان، واجتمعت للمرة الأولى في تل أبيب يوم 6 أكتوبر 2015.[3] ثمّ أعلنت وزارة الدفاع الروسية أنّ قواتها الجوية ونظيراتها الإسرائيلية قد أطلقت برنامجاً للتدريبات العسكرية المشتركة بهدف توفير الأمن للطيران العسكري لكلا الطرفين في الأجواء السورية. وأكد الناطق باسم الخارجية الروسية إيغور كوناشينكوف أنّ المرحلة الأولى من هذه التدريبات انطلقت يوم 12 أكتوبر 2015 وتمّ خلالها تبادل المعلومات عن تحركات الطيران الحربي في الأجواء السورية بين

[1]–إبراهيم عبد الكريم، **إسرائيل والتدخل الروسي العسكري في سوريا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2015/10/15.
[2]– **التصادم بين روسيا وإسرائيل مسألة وقت**، الميادين.نت، 30 تشرين اول 2016.
http://www.almayadeen.net/news/politics/713722/
[3]– إبراهيم عبد الكريم، **إسرائيل والتدخل الروسي...**، مرجع سابق.

مركز التحكم بالطيران الروسي في مطار حميميم العسكري السوري ومركز قيادة القوات الجوية الإسرائيلية، فيما انطلقت المرحلة الثانية من هذه التدريبات منتصف الشهر ذاته.[1]

من جهة أخرى، بلغ التنسيق الروسي مع المحور الآخر المعادي لإسرائيل ذروته. فقد أطلقت السفن الروسية 26 صاروخ "كاليبر" من بحر قزوين مستهدفة أهدافاً في سوريا بعد مرورها بالفضائين الإيراني والعراقي. كما نشأ تعاون أمني واستخباراتي بين العراق وروسيا وإيران وسوريا في العاصمة بغداد للقضاء على تنظيم "داعش". هذا التحالف الرباعي الذي لم يصل إلى مستوى التحالف العسكري وإنما إتفاق أمني إستخباراتي هو تحالف قام في نهاية سبتمبر 2015 بين وزارات دفاع هذه الدول، وهذا التحالف مقره بغداد وله مكاتبٌ في روسيا وإيران وسوريا.[2]

شكّلت الأزمة السورية إحدى ساحات التعاون الإيراني–الروسي رغم التبايُن في الأهداف والدوافع التي قادت البلدين إلى التدخُّل في هذه الأزمة، فتبادل الطرفان المعلومات الإستخباراتية في عدد من جبهات القتال فضلًا عن التخطيط الميداني المشترك. كما أنّ حسين شريعتمداري، مستشار المرشد الأعلى الإيرانيّ، أعلن أنّ الحضور العسكري الروسي في سوريا كان بطلبٍ تَقَدَّمَت به إيران رسميًّا لإنقاذ نظام الأسد. كما أكَّد سعد الله زارعي رئيس "معهد دراسات الفكر" التابع للحرس الثوري الإيرانيّ، أنّ روسيا أرسلت قواتها إلى سوريا بعد يومين من زيارة وفدٍ عسكري إيراني إلى موسكو، طالباً إرسال قوة جوية وصاروخية إلى سوريا. كما كشفت صحيفة "غازيتا" الروسية، عن دور قائد فيلق القدس قاسم سليماني في إقناع الرئيس بوتين بدخول الحرب في سوريا والذي زار موسكو أواسط سبتمبر 2015.[3]

سياسياً، كان نجاح الحملة الروسية العسكرية في أيلول 2015 عاملاً أساسياً للدفع بالتسوية السلمية، وعُقد مؤتمر فيينا1 في 30 أكتوبر 2015 بحضور 17 دولة تُمثّل كل الأطراف الدولية والإقليمية المعنية إلى جانب الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والذي عُدّ خطوة نحو التسوية الشاملة للأزمة السورية في ضوء موازين القوى الجديدة على الأرض. ثم فيينا2 في 14 نوفمبر 2015 ونجح المؤتمران في تقريب وجهات النظر، والتوافق حول مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تحكم تسوية الأزمة السورية، أبرزها

---

[1]– بشير عبد الفتاح، **إسرائيل والدور العسكري الروسي في سورية**، صحيفة الحياة، 28 أكتوبر 2015.

[2]– وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية**...، مرجع سابق، ص339.

[3]– معتصم صديق عبدالله، **إيران وروسيا**...، مرجع سابق.

الحفاظ على وحدة سوريا واستقلالها، وسلامة أراضيها وهويتها العلمانية، والحفاظ على مؤسسات الدولة، إلاّ أنّ الخلاف ظلّ قائماً حول مصير الأسد.[1]

في المقابل لم يَحُل التدخل العسكري الروسي دون الضربات الإسرائيلية في سوريا. فقد نفّذت الإستخبارات الإسرائيلية قصفًا لمناطق سورية ولأهدافٍ قالت إنها تحوي صواريخ باليستية واستهدفت شحنات سلاح لحزب الله في سوريا واغتالت شخصيات لبنانية وإيرانية. ففي 30 أكتوبر 2015 شنّت إسرائيل هجومًا على منشأة صواريخ باليستية بالقرب من مدينة قطيفة. وفي 12 نوفمبر 2015 قصفت أهدافاً عسكرية قرب مطار دمشق الدولي، واستهدفت شاحنات أسلحة إيرانية كانت متوجهة إلى حزب الله. في 23 من الشهر نفسه شنّت غارةً تسببت بمقتل ثمانية من مقاتلي حزب الله، وخمسة جنود سوريين في منطقة القلمون، وفي 4 ديسمبر 2015 قصف سلاح الجو الإسرائيلي قاعدة عسكرية تابعة للفرقة "155" التابعة للجيش السوري في القطيفة، واستهدف قافلة شاحنات محمّلة بالصواريخ الباليستية.[2]

يدرك بوتين حق الإدراك أنه من أجل الفوز بالسلم في سوريا، لا يكفي إيجاد أرضية مشتركة بين الأفرقاء السوريين، بل ينبغي أيضاً أن ينخرط الفاعلون الإقليميون. لذلك وكما تفهّمت روسيا في آب 2016، المخاوف التركية حين التزم بوتين الصمت، والذي يعني موافقة ضمنية على التدخل التركي المحدود في شمال سوريا، وكان الهدف منه منع قيام جيب كردي على طول الحدود التركية السورية. على هذا النسق تتعاطى روسيا مع إسرائيل لتبديد مخاوفها، وبالتالي لم تُعارض روسيا بتدخلها العسكري المصالح الإسرائيلية بل اعتبرت هذه الأعمال جزءاً من دفاع إسرائيل عن أمنها القومي. كما اعتبرتها مشاغبات إسرائيلية لا تؤثر في الأهداف والعمليات الإستراتيجية التي تقوم بها روسيا بالتحالف مع الجيش السوري وحلفائه. لذلك لم تُعِرها أي اهتمام وتجنبت الردّ عليها من أجل عدم الإنحراف عن الأولويات التي تتمثل باستعادة المناطق الأهم لسوريا كحلب ودير الزور وتأمين الحدود اللبنانية السورية والسورية العراقية.

في 14 آذار 2016 أعلن الرئيس الروسي بوتين، نيته سحب القوات الروسية من سوريا. وقال إنّ هذا القرار جاء بالتنسيق مع الرئيس السوري بشار الأسد، وإنّ القوات التي ستبقى في سوريا كافيةٌ للقيام بالمهام العسكرية لمكافحة الجماعات الإرهابية. من جهته يربط المحلل العسكري في صحيفة يديعوت

---

[1]– شدوى محمد ابراهيم بسيوني، **السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية...**، مرجع سابق.

[2]– ميرفت عوف، **كيف استفادت (إسرائيل) من التدخل الروسي في سوريا عسكريًا واستراتيجيًا؟** ساسة بوست، 24 ديسمبر 2015.
https://www.sasapost.com/how-israel-has-benefited-from-the-russian-military-intervention-in-syria/

أحرنوت، أليكس فيشمان، هذا الإنسحاب بصفقة روسية- سعودية، برعاية أمريكية. فالوضع الإقتصادي الروسي المتردي، وهو الجانب الأهم بين كافة الإعتبارات، يبرر الصفقة، خاصة ما يتعلق بأسعار النفط التي ساهم إنخفاضها في ضرب الإقتصاد الروسي. خصوصاً أنّ بوتين أعلن أنّ قراره لا يشمل سحب كافة القوات الروسية من سوريا، وإنما سيُبقي قاعدة جوية في اللاذقية وقاعدة بحرية في طرطوس، وإبقاء السيطرة الروسية في هاتين المنطقتين كان أحد أسباب التدخل الروسي في سوريا. كما أشار محلل الشؤون الأمنية والإستراتيجية في صحيفة معاريف، يوسي ميلمان، إلى أنّ بوتين حذِرٌ ولن يكرر أخطاء الرئيس السوفياتي، ليونيد بريجينيف، بالغوص في وحل دول أخرى، مثلما حدث عند غزو أفغانستان، ولذلك فإنّ بوتين لن يسمح بالغوص في الوحل السوري. في المقابل، إعتبر ميلمان أنّ انسحابًا روسيًا من شأنه أن يُعيد إيران إلى مكانة الصدارة في سوريا، بحيث تملأ إيران الفراغ الذي تتركه روسيا هناك.[1]

في مرحلة ما بعد الإنسحاب العسكري إستمرت التنسيقات الروسية وتطورت في المنطقة. فتعددت الزيارات الإسرائيلية إلى روسيا، وغالباً ما تحمل في طياتها المضمون نفسه وهو ضمان المصالح الإسرائيلية خاصةً الأمنية عند وضع التسوية السياسية في سوريا. في 21 نيسان 2016 زار نتنياهو موسكو، بهدف منع التهديدات الأمنية التي يُشكلها حصول حزب الله على أسلحة حديثة من سوريا وإيران، والحيلولة دون فتح جبهة ثانية ضد إسرائيل في مرتفعات الجولان التي تعتبرها جزءاً من الأراضي الإسرائيلية. وأوضح نتنياهو أنّ زيارته تهدف إلى تعزيز التنسيق الأمني مع روسيا، والحفاظ على حرية العمل للجيش الإسرائيلي وسلاح الجو. ثمّ زار نتنياهو في آب 2016 موسكو للمرة الرابعة في عام واحد. السبب المعلن للزيارة، هذه المرة، مرور 25 عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، لكنها فعلياً لا تنفصل عن الساحة السورية وتطوراتها، وسعيّ تل أبيب المستمر لتحقيق مصالحها فيها. وتلقى نتنياهو تأكيدات من بوتين حول أمن الحدود الإسرائيلية.

كذلك إستمر التنسيق الروسي الإيراني، فانطلقت مقاتلات روسية من قاعدة "نوجه" العسكرية بمحافظة همدان الإيرانية، لتستهدف مواقع في شمال حلب وإدلب ودير الزور(الخريطة رقم9 ص158). جاءت هذه العملية في ظلّ تقدمٍ كبيرٍ للمسلحين في حلب منذ نهاية تموز 2016. اعتبرت هذه الخطوة مقدّمةً

---

[1] - **الانسحاب الروسي ضمن صفقات دولية**، موقع عرب 48، 15 مارس 2016.
https://www.arab48.com/%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9/%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9/2016/03/15/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%B6%D9%85%D9%86-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

لتنسيق إستراتيجي واسع النطاق بين البلدين، لأنها المرة الأولى التي تسمح فيها طهران، منذ الحرب العالمية الثانية لقوة أجنبية بشنّ عمليات عسكريَّة من أراضيها. اسْتُخدمت هذه القاعدة لبضعة أيام من 16 آب 2016 حتى 22 منه. ذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي للصحفيين في طهران أنّ البلدين عقدا إتفاقات عدة حول التعاون في محاربة الإرهاب لا سيما في سوريا، بما في ذلك سماح طهران للقوات الجوية الروسية باستخدام المجال الجوي والبنية التحتية في إيران. وصرّح وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان بأنه لم يتمّ توقيع أي إتفاق مع الروس لتواجد طائراتهم في همدان بشكل دائم. مشدداً: "إننا لن نقدم للروس أي قاعدة جوية في أراضينا مهما كانت الظروف، إنهم لن يبقوا هنا".[1]

بلغ التعاون الروسي الإيراني ذروته بما حققه الطرفان من إنتصار في معركة حلب ليس عسكرياً فحسب بل سياسياً أيضاً. ما حدث في معركة حلب في التوقيت الذي تعقدت فيه مفاوضات جنيف حول الأزمة السورية دلّ على فشل الولايات المتحدة بالتصدي للتأثير الروسي على مجريات الأمور في سوريا، وأنّ على إسرائيل توطيد علاقاتها بروسيا فهي الآن صاحبة النفوذ الأكبر في سوريا. بعد تحرير حلب على يد الجيش السوري بدعم من الطيران الروسي والخبراء الإيرانيين وحزب الله، أصبح التأثير الأمريكي في الملف السوري بعيداً. إنّ إنتصار النظام السوري في معركة حلب يعني إنتصاراً وتدعيماً لنفوذ روسيا وإيران وحلفائها في سوريا وفي المنطقة. ولما كان تحجيم النفوذ الإيراني واحداً من أهم أهداف السياسة الإسرائيلية، فإن نجاح إيران في تدعيم ذاك النفوذ يعني فشل السياسة الإسرائيلية.

بعد السيطرة على حلب في ديسمبر 2016، تحوّل التركيز في سوريا نحو المقاربة الديبلوماسية. وللمضيّ قدماً، استعانت موسكو بتركيا كشريك أساسي لجعل المعارضة السورية تقبل بهدنة وتنضم إلى المباحثات للتوصل إلى تسوية سياسية. ثم شكّلت ثلاثياً ديبلوماسياً مع تركيا وإيران لدعم هذه المحادثات. واختارت الأستانة، عاصمة كازاخستان، مقراً لهذه المباحثات التي بدأت مطلع العام 2017، مع الإشارة إلى أن الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزارباييف صديق مقرّب لبوتين.[2]

هذه أبرز المحطات التي مرّ بها الدور الروسي في إدارة الأزمة السورية منذ بدايتها حتى نهاية العام 2016. سعت خلالها روسيا أن يظل نظام الأسد –أو أقرب بديل إليه– ضامنًا للمصالح الروسية، في

[1]– **موسكو: طائراتنا أنجزت مهامها بسوريا انطلاقا من همدان وسنواصل استخدام القاعدة في المستقبل**، RT Arabic، 22 أغسطس 2016.
https://arabic.rt.com/news/837730

[2]– Dmitri Trenin, **Fateful Triangle**, Carnegie Middle East Center, Beirut, March 14, 2017.

إطار مقاربتها العامة للشرق الأوسط التي تتمثل بأنّ موسكو لا تملك الموارد اللازمة للحلول مكان الولايات المتحدة في موقع الهيمنة في الشرق الأوسط. بل إنها تسعى لأن تكون في موقع الوسيط الذي يُقيم علاقات جيدة مع مختلف الأفرقاء المعنيين، وتتجنّب أن تصبح حليفاً كاملاً أو خصماً كاملاً لأيٍّ منهم. أما تحالفاتها فظرفية ومحدودة، ولا سبيل للمقارنة بينها وبين حلف شمال الأطلسي أو العلاقات الأميركية–الإسرائيلية. حيث يوافق الروس على أنه يجب أن تكون إيران جزءاً من التسوية السورية، إلى جانب لاعبين إقليميين آخرين، منهم إسرائيل. لكنهم يدركون أيضاً أنّ من شأن وجود عسكري تابع لإيران أو لحزب الله في سوريا، لا سيما في الجولان، أن يشكّل مصدراً مستمراً للنزاع مع إسرائيل، ما يتسبّب بتقويض التسوية السياسية التي تبذل موسكو قصارى جهدها لإنجازها، فإسرائيل ترفض كل إتفاق وقف إطلاق نار في محافظات الجنوب السوري يكرّس الوجود الإيراني فيها.

ويؤكد ظرفية التحالفات الروسية وبراغماتيتها، ما أشار إليه الدبلوماسي الإيراني والمدير العام السابق لشؤون الشرق الأوسط في الخارجية الإيرانية، جاويد قربان أوغلي، (خلال مقابلة له في ديسمبر 2015) أنه: "بعد أربع سنوات ونصف إستطاعت إيران تمرير إستراتيجيتها في سوريا المتمحورة حول بقاء الأسد في السلطة، بمساعدة الحلفاء الروس"، لكنه شكّك بنوايا الروس حيال الأسد وإيران، قائلاً إنّ "السياسة الروسية براغماتية مطلقة تبحث عن مصالحها وقد تنقلب على حلفائها في طهران ودمشق."[1]

كذلك يقول الكاتب أمير تبعون، المتخصص بالعلاقات الخارجية الإسرائيلية، (في 2016/3/16 لموقع "**والا**" العبري) "رغم التنسيق القائم والأجواء الإيجابية بين بوتين ونتنياهو، لكنّ بوتين لا يحسب حساب إسرائيل، عندما تتعلق الأمور بالمصلحة الروسية العليا، وقد أثبت ذلك خلال السنة الأخيرة أكثر من مرة."[2] وقد أثارت مسودة ورقة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا، للحل في سوريا، في أذار 2016، غضب نتنياهو، حيث نصّ البند الأول منها على: "إحترام سيادة سوريا واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، ولا يجوز التنازل عن أيّ جزءٍ من الأراضي الوطنية، وأنّ الشعب السوري ما زال ملتزمًا إستعادة مرتفعات الجولان المحتلة بالوسائل السلمية". وقد أدرك نتنياهو أنّ هذا البند

---

[1]– إيليا جزائري، **قاعدة همدان.. خفايا وأسرار الحلف الروسي الإيراني**، العربية.نت، 22 أغسطس 2016.
https://www.alarabiya.net/ar/iran/2016/08/22/%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%89-%D8%AD%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D9%87%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%86%D8%9F.html

[2]– أليف صباغ، **العلاقات الإسرائيلية الروسية قبل وبعد الدخول الروسي إلى سوريا**، الميادين.نت، 30 سبتمبر 2016.
http://www.almayadeen.net/articles/opinion/797053/

لا يُعبّر فقط عن موقفي المعارضة والنظام السوري بشأن إستعادة سوريا للجولان المحتل فحسب، وإنما يُعبّر أيضًا عن موقف الولايات المتحدة وروسيا.

بينما كان التنسيق الروسي الإيراني علنياً ومحدداً حيث يقتضي قيام موسكو بتأمين غطاء جوي للقوات السورية والإيرانية للسيطرة على الأرض. ثم تطور إلى إستخدام روسيا للأجواء الإيرانية ثم إستخدام قاعدة همدان العسكرية وهو تطور كبير على المستوى الإيراني لأنه اعتُبِر مخالفةً للقانون الأساسي الإيراني الذي يمنع إستخدام القوات الأجنبية للقواعد العسكرية الإيرانية. على عكس ذلك لم يكن التنسيق الروسي الإسرائيلي سوى جملة من الإتصالات لمنع التصادم أو حدوث أخطاء غير مقصودة. وكشف رون بن يشاي، محلل الشؤون العسكرية في صحيفة "يديعوت أحرونوت" (2015/10/1)، أن الروس وجدوا طريقة تبعدهم عن "آلية التنسيق" مع الإسرائيليين، عبر إبلاغهم المسبق عن نياتهم المبدئية بشنّ غارات في سوريا، دون إبلاغهم بموعد الضربات أو الأماكن المستهدفة، مع التلميح الروسي بأنّ الهجمات لن تُعرّض إسرائيل للخطر، وذلك بموازاة قيام روسيا بإبلاغ الجانب الأمريكي وحلف الناتو عن قرب شنّ غارات روسية في سوريا، والطلب منهما الإبتعاد عن المجال الجوي السوري منعاً للإحتكاك.[1]

إذاً، فإنّ الإدارة الروسية للأزمة السورية كانت محرّرة من أية قيود إسرائيلية وعلى العكس أدت إلى توطيد علاقاتها بحلفائها سواء بالنظام السوري أو بإيران من خلال التنسيق العسكري لتحقيق الأهداف السياسية والعسكرية المشتركة. وتلاحظ إسرائيل أنه منذ الإتفاق النووي في فيينا، تتوالى المؤشرات على إرتفاع مستوى التنسيق بين طهران وموسكو، بما في ذلك في الساحة السورية، وهو ما تعتبره يضفي نوعاً من "الشرعية العملية" على نشاطات إيران، كقوة إقليمية في الشرق الأوسط. ومع فشل إدارة أوباما في تحقيق الأهداف التي رسمتها بالهيمنة على سوريا وتوجيه ضربة قاضية للنفوذ الإيراني ودور حزب الله، تشعر الحكومة الإسرائيلية بإحباط شديد. خصوصاً مع تصريحات الرئيس ترامب خلال حملته الإنتخابية، التي مفادها، أنّ من يريد أن يحارب "داعش" والإرهاب عليه أن يدعم الحكومة السورية وأن يتفق مع روسيا حول ذلك. في المقابل، إستطاعت روسيا بتدخلها العسكري أن توقف تدهور قوات النظام السوري وأعادت له زمام المبادرة، وضمنت وجودها في المياه الدافئة للبحر المتوسط، وحمت نفسها في الوقت ذاته من تورط قواتها البرية في المستنقع السوري. وبالتالي نستطيع أن نقول بأنّ روسيا حققت الجزء الأكبر من أهدافها في سوريا، وفرضت نفسها كلاعبٍ دوليٍّ أساسي لا يمكن تجاوزه.

---

[1] – إبراهيم عبد الكريم، **إسرائيل والتدخل الروسي العسكري...**، مرجع سابق.

الفصل الثاني:

التأثير على المصالح الإقتصادية الروسية في المنطقة

لم يكن الدور السياسي لروسيا في المنطقة ولا سيما في الأزمتين الأنفتي الذكر منفصلاً عن المصالح الإقتصادية الروسية في المنطقة بل على العكس تماماً كانت هذه المصالح هي المحرك الأساس للساسة الروس للتدخل في إدارة تلك الأزمات، ولعلّ أبرز هذه المصالح كانت مبيعات السلاح الروسي لدول المنطقة ولأعداء إسرائيل بشكل خاص، وما تجنيه من عوائد مالية مهمة للإقتصاد الروسي وهي مصلحة متجددة نظراً لما تعانيه هذه المنطقة من صراعات دائمة ومتغيرة. والمصلحة الأخرى المهمة تمثلت في السعي الروسي لاستثمار ثروات المنطقة من النفط والغاز، لا سيما أنّ الغاز يُعتبر ورقة اللعب الإيكوبوليتيكية بيد الروس في وجه الدول الأوروبية. ونظراً لأهمية هاتين المصلحتين على سواهما، سيتناول هذا الفصل مبيعات السلاح الروسي في المنطقة، ثم يتناول مشاريع الغاز والنفط وأهميتها والصراعات التي نتجت عنها وفي كلا الحالتين سيتطرق الفصل إلى الموقف والدور الإسرائيلي والروسي أين تقاطعا وأين إختلفا.

المبحث الأول: مبيعات السلاح الروسية في الشرق الأوسط

إنّ حاجة روسيا للنمو الإقتصادي المستمر للتخلص من المساعدات الخارجية المشروطة، مرهونة بحيازتها العملات الأجنبية التي لا يمكن أن تتأتى إلاّ من صادرات بيع الأسلحة، هذا إلى جانب إهتمام دول المنطقة بهذا المجال لإعادة بعض التوازن المفقود أصلاً في المنطقة. في المقابل إسرائيل بحاجة إلى روسيا ليس فقط من أجل التجارة المربحة، ولكن بشكل خاص لتجنب الأسوأ، وهو البيع المتزايد للأسلحة والصواريخ الروسية لأعدائها. إنها مسألةٌ تتعلق بالأمن القومي والبقاء على قيد الحياة للدولة اليهودية. تنبع أهمية هذا الموضوع من أنّ معظم الدول في المنطقة إرتبطت عسكريًا بقوى عالمية لأنها لا تمتلك تكنولوجيا الصناعات العسكرية ولا التصنيع الحربي، ما يجعل جيوش المنطقة العربية معتمدةً بشكل كليّ على التسليح الخارجي بالإستيراد. يعتمد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بشكل كبير على توظيف صفقات الأسلحة مع دول الشرق الأوسط من أجل تفعيل الأجندة السياسية الروسية تدريجياً وتقديم موسكو كمنافسٍ قويّ للولايات المتحدة.

الفقرة الأولى: صفقات التسليح مع أنظمة "الإعتدال"

إنّ لتجارة الأسلحة إهتمام وأهمية خاصة في روسيا، تعود إلى تأمين إحتياجات قواتها المسلحة، بالإضافة إلى أنّها موردٌ مهمٌ للعملة الأجنبية الضرورية لأغراض الإستثمار الإقتصادي والحفاظ على قدراتها الصناعية والبحثية، وبالتالي تأكيد نفوذها وهيبتها. من جهة ثانية تسعى إلى فتح أسواقٍ جديدة لتجارتها، فبعد أن كانت دول أوروبا الشرقية السوق الرئيسية للسلاح الروسي إتجهت للإستيراد من الدول الغربية.

في المقابل تتجسد مصلحة إسرائيل بأن يكون مصدر السلاح للشرق الأوسط أمريكياً لأنه سيكون تحت عينها وسيكون أكثر إنضباطاً مما لو كان روسياً. لكنّ تقارباً روسياً حدث مع دول الفلك الأمريكي من خلال عقد العديد من صفقات الأسلحة، ساعدها على ذلك أنّ الدول العربية تحتل المركز الأول عالمياً في شراء الأسلحة، وكذلك التردد الأمريكي في تلبية بعض طلبات تلك الدول. ولأنّ نجاح تسويق السلاح يحتاج في جزءٍ كبيرٍ منه إلى حملات نشر الفزع وتخويف الأطراف المتنازعة في عدة أقاليم جيوسياسية من العالم كالصراع العربي–الإسرائيلي، الصراع العربي–الإيراني، والعربي– العربي... فضلاً عن دعم الحركات الإنفصالية وجماعات المعارضة، فإنّ روسيا التي لا تتقن هذه الحملات بشكل كافٍ، تستفيد من الجهود الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة في هذا الصدد. توجّه روسيا أسلحتها إلى أربعة أقاليم أساسية هي آسيا الوسطى بنسبة 62% من صادراتها ثم العالم العربي بنسبة 15% وأفريقيا بنسبة 5% وأمريكا اللاتينية بنسبة 2%. وفي خضم منافستها مع الدول المصدّرة الأخرى فإنها تحتل المرتبة الأولى في أفريقيا، والثانية في آسيا وأمريكا اللاتينية بعد الولايات المتحدة، بينما تحتل المرتبة الرابعة في العالم العربي بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.[1]

كما أحسنت روسيا إستغلال معارض الأسلحة الدولية للترويج لإنتاجها العسكري، فقدمت أفضل إنتاجها العسكري في عددٍ من دول العالم منها معرض بروكسل (في نيسان 2008)، ومعرض موسكو (أب 2008)، ومعرض أيدكس في أبو ظبي (في شباط 2009) ومعرض ريو دي جانيرو (نيسان 2009)، وفي إسطنبول (نيسان 2009)... تُعتبر هذه المعارض فرصةً تستغلها روسيا لإستعادة مكانة الإتحاد السوفياتي السابق كقطب دولي في تصدير الأسلحة. وتُصدّر روسيا أنماطاً مختلفة من الأسلحة لحوالي 80 دولة في العالم. وتعود مثل هذه المبيعات على روسيا بعوائد تتراوح بين 7 و9 مليار دولار سنوياً.[2]

---

[1]– عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة...**، مرجع سابق، ص69.

[2]– المرجع نفسه، ص70.

بعد غيابها لعقدٍ ونصف عن سوق السلاح العربي بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، وقّعت روسيا أول صفقة كبيرة للأسلحة عام 2006، وكانت مع الجزائر. حيث وقعت موسكو على حزمة من الإتفاقات التي تبلغ قيمتها 7.5 مليار دولار. وبحلول 2009–2011، إشترت الجزائر أسلحة روسية أكثر من الصين، وشمل ذلك 34 طائرة مقاتلة خفيفة من طراز MiG–29SMT / UMT، و28 مقاتلة متعددة الأغراض من طراز Su–30MKI، أنظمة صواريخ أرض–جو طويلة المدى (SAM) و185 دبابة قتال رئيسية T–90SA. كما وقّعت عقوداً مع روسيا لتحديث 250 دبابة، وتسليم أنظمة صاروخ Metis–M1 و Kornet–E المضادة للدبابات. يمكن توضيح أهمية سوق الأسلحة الجزائرية بالنسبة لروسيا من خلال كونها ثاني دولة تحصل على نظام الصواريخ الباليستية القصير المدى إسكندر–إي بعد أرمينيا. كما أنّ العقد الذي تمّ توقيعه في عام 2014 بشأن الإنتاج المرخص لـ 200 دبابة من طراز T–90SA MBTs بتكلفة تقديرية تبلغ مليار دولار، يجعلها واحدة من أكبر الصفقات في السوق العالمية فيما يتعلق بهذا النوع من الأسلحة. منذ عام 2006، تلقت الجزائر أكثر من 500 دبابة من طراز T–90SA.[1]

من جهته إعتمد الرئيس الليبي معمّر القذافي في تسليحه على الإتحاد السوفياتي ثمّ على روسيا الإتحادية، وفي الزيارة التي قام بها بوتين إلى ليبيا في إبريل 2008، تمّ التوقيع على عقود عسكرية بين البلدين. ثمّ جرى توقيع إتفاق جديد مع ليبيا خلال زيارة وزير الدفاع الليبي أبو بكر يونس إلى موسكو في ديسمبر 2010 بقيمة 1.8 مليار دولار.[2] ومع إندلاع الثورة الليبية وسقوط النظام خسرت روسيا أحد أهم زبائنها، حيث صوتت موسكو لصالح حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا (القرار 1970)، والذي أدى إلى خسارة الأرباح المتوقعة التي تصل إلى 7 مليار دولار. وقد أعلن أناتولي إيسايكين رئيس شركة روس أوبورون إكسبورت أنّ الشركة فقدت إيرادات تبلغ ملياري دولار بسبب الثورة في ليبيا وهي عقود أُبرمت مع طرابلس وتضمنت أسلحة وقطع غيار.[3]

لتأكيد حضورها كلاعب أساسيٍّ على الساحة الدولية، دخلت روسيا في المنافسة على كسب أسواقٍ جديدة لتصدير السلاح، وهي أسواق الخليج العربي. فوقّع بوتين مع الإمارات العربية صفقة بيع صواريخ متطورة

---

[1]–Timofey Borisov, “Russian arms exports in the Middle East”, **Russia’s return to the middle east building sandcastles**, Edited by Nicu Popescu and Stanislav Secrieru, European Union Institute for Security Studies, Paris, chaillot papers No.146, July 2018, p38–39.

[2]– ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**...، مرجع سابق، ص237.

[3]– نورهان الشيخ، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية**...، مرجع سابق، ص304.

بقيمة 634 مليون دولار عام 2002. وأعقبها توقيع صفقة كبيرة إبان زيارته إلى هذا البلد في سبتمبر 2007. ثم وقّع بوتين عقداً مع السعودية لتصدير أسلحة روسية إليها بقيمة 3 مليار دولار عام 2008، هدفت الرياض من خلاله لتنويع مصادر سلاحها، وعدم الإعتماد بشكل كامل على السلاح الأمريكي.[1] وفي تموز 2008 ذهب الأمير بندر بن سلطان إلى روسيا لإبرام عقد بأربعين مليار دولار لشراء أسلحة روسية مضادة للطائرات والصواريخ الباليستية لحماية الأراضي السعودية من الهجمات المفاجئة.[2] من المفيد الذكر أنّ التسلح السعودي موجه ضد إيران وليس ضد إسرائيل وبالتالي لا يشكل تهديداً لإسرائيل.

ساعدت الأحداث الأمنية والسياسية التي شهدتها المنطقة وظهور التنظيمات الإرهابية بعودة روسيا إلى السوق العراقية، التي كانت في الفترة ما بين 2003-2012 تتجه بشكل رئيسي نحو واردات السلاح الأمريكي. فقد زار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي موسكو في نوفمبر 2012، ووقع عقود تسلح بأكثر من 4 مليار دولار. كما جاهر المالكي بتنويع العلاقات الدولية لبلاده وعدم حصرها بالولايات المتحدة وكان يريد التفلت من الضغوط الأمريكية على حكومته فذهب إلى موسكو وقال من هناك إنّ بلاده ستدعم الأسد ضد الإرهاب.[3] وفي العام 2014 أصبح العراق ثاني أكبر مستورد للمعدات العسكرية الروسية بعد الهند. وخلال ذلك العام، تلقت بغداد 9 طائرات هجوم من طراز Su-25، و6 طائرات من طراز Mi-28NE، وحوالي 10 طائرات هليكوبتر هجومية من طراز Mi-35M...[4]

كذلك ساعدت الأحداث الأمنية والسياسية روسيا على دخول السوق المصرية. فالموقف الأمريكي السلبي من ثورة 30 يونيو 2013، التي أسقطت حكم الإخوان، دفع مصر لإعادة تقييم علاقاتها مع واشنطن، ما جعل إسرائيل الأكثر قلقاً وترقباً للتقارب المصري الروسي خاصة التعاون العسكري بينهما. ففي يناير 2014 زار القاهرة وزيرا الدفاع والخارجية الروسيّان، للمرة الأولى منذ السبعينيات. وإثر الزيارة، زار موسكو في فبراير 2014 وزير الدفاع المصري وقتها عبد الفتّاح السيسي بمرافقة وفد عسكريّ رفيع المُستوى. تمّ التوقيع بالأحرف الأولى على صفقة سلاح روسي إلى مصر بقيمة 3.5 مليار دولار على أن تقوم السعودية والإمارات بتمويلها. جاءت هذه الصفقة في الوقت الذي يواجه فيه الجيش المصري جماعات مسلحة في سيناء وتهديدات أمنية على الحدود، وبعد أن علقت الولايات المتحدة تزويد مصر

[1]- ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا...**، مرجع سابق، ص211.

[2]- مروان اسكندر، **الدب ينقلب نمراً روسيا...**، مرجع سابق، ص244.

[3]- سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير...**، مرجع سابق، ص383.

[4]- Timofey Borisov, **Russian arms exports in the Middle East**..., op.cit, p40.

بـ10 طائرات أباتشي، وحجبت المساعدات العسكرية عن مصر في أكتوبر 2013. ثمّ جاءت زيارة بوتين إلى القاهرة في فبراير 2015، وسط توقعات أن تكون صفقة السلاح الروسية أحد أهم بنود الزيارة، خاصة في ظل رغبة روسيا بتعويض خسائرها النفطية من خلال فتح أسواق جديدة لبيع الأسلحة الروسية. لكنّ السعودية والإمارات قررتا التراجع عن وعودهما بتمويل هذه الصفقة الروسية إلى مصر على أن يتم إستبدالها بصفقة أكبر مع فرنسا. لقد تدخلت السعودية بدفعٍ من الولايات المتحدة لمنع روسيا من فتح الأسواق العربية على صناعة السلاح الروسية.

وقد نشر معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي تقريراً إستراتيجياً، أعده الخبيران العسكريان يفتاح شابير وكشيش فارفياني حول عملية التسلح التي تمرّ بها مصر. يُشير التقرير إلى أنّ كل مشتريات الأسلحة الهائلة التي قامت بها مصر خلال السنوات الماضية، كانت بدعوى مواجهة التحديات الأمنية. لكنه طرح التساؤل، هل مصر التي تمتلك نحو 320 طائرة من طراز F16 لا يمكنها التعامل مع هذه التحديات، فتُضيف إليها طائرات فرنسية من طراز "رافال"، وطائرات روسية أيضاً! الأمر الذي يجعل فكرة مواجهة التحديات الأمنية الداخلية فكرة غير مقبولة. مضيفاً أنّ تلك الجماعات الإرهابية التي تهدد الأمن المصري، تتسلح بأسلحة خفيفة، ولا تحتاج مواجهتها إلى هذا التسلح المتطور. وأوضح التقرير أنّ إعادة تسليح الجيش المصري سيقلق إسرائيل، على المدى الطويل، لذلك يجب على تل أبيب أن تراقب ذلك بعين حذرة، وألاّ تغضّ الطرف عن عملية تسلحٍ بهذا الحجم. كما أنّ شراء طائرات متقدمة من طراز رافال وميج 29 من شأنها أن تحطم فكرة التفوق النوعي لسلاح الجو الإسرائيلي، بالإضافة إلى أنّ سلاح البحرية المصري أقوى وأكبر بكثير من البحرية الإسرائيلية في الوقت الحالي (البحرية المصرية ترتيبها السابع عالمياً فيما البحرية الإسرائيلية ترتيبها 36).[1] كما يُعتبر الجيش المصري الجيش الأقوى عربيًا طبقًا لتصنيف موقع جلوبال فاير لعام 2014 وثاني أقوى الجيوش في الشرق الأوسط والثالث عشر عالميًا طبقًا لتصنيف نفس الموقع العسكري.

لذلك فإنه فور إعلان البيت الأبيض قطع المعونة العسكرية عن مصر، سارعت القيادات العسكرية الإسرائيلية بالضغط على الكونجرس الأمريكي لإلغاء هذا القرار الذي وصفوه بالمتسرع وغير المدروس.

---

[1] – عرفة البنداري، **دراسة إسرائيلية: مصر قوة عسكرية رائدة، ولكن**، موقع رصيف 22، 13 ديسمبر 2016.
https://raseef22.com/politics/2016/12/13/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9%D8%8C/

ويعود الضغط الإسرائيلي على واشنطن في المقام الأول إلى قلقها من تنوع أسلحة الجيش المصري، حيث أنّ السلاح الجوي المصري أصبح الوحيد على مستوى العالم الذي يمتلك تنوعاً غير مسبوق لجهة التسلح، بعد أن أصبح يمتلك طائرات روسية وأمريكية وفرنسية وأيضاً صينية.

القاهرة تربطها بموسكو علاقات تاريخية منذ عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، تجددت قوتها بعد ثورة 30 يونيو حيث بدأت زيارات السيسي لموسكو منذ أن كان وزيراً للدفاع في أب 2013. واتجهت مصر بشكل واضح، لتنويع مصادر تسلّحها من دول تتقدمها روسيا، التي تحتل الآن النسبة الأكبر من تسليح الجيش المصري. تعددت الصفقات العسكرية الروسية لمصر، فقد أعلن التلفزيون الرسمي المصري في 26 أب 2015 عن إستلام مصر لمنظومة "S-300" الروسية، وهذه المنظومة تعدّ الأقوى على الإطلاق في التصدي للطائرات بجميع أنواعها والصواريخ البالستية، مما شكّل إضافةً نوعيةً لقوات الدفاع المصري. وفي 25 ديسمبر 2015 وقع البلدان إتفاقية توريد منظومات "بريزيدنت-إس" الروسية لحماية الطائرات والمروحيات من صواريخ "أرض -جو" و"جو-جو". تخطى التعاون العسكري بين البلدين الصفقات إلى الإهداءات، حيث نشرت الصفحة الرسمية لوزارة الدفاع المصرية، فيديو للقطعة البحرية الروسية من طراز "مولنيا" b32، التي أهدتها موسكو لمصر. فقد ظهرت السفينة التي تعتبر من أحدث القطع البحرية الروسية، تُبحر في المياه الإقليمية المصرية. ثمّ شاركت "مولنيا" في حفل إفتتاح قناة السويس الجديدة مع القطع البحرية المصرية في 6 أب 2015، بقيادة طاقم بحري روسي. لم تتوقف القاهرة عند حدّ المنظومات الدفاعية وإنما وقعت عقداً لتوريد 46 مقاتلة روسية من طراز "ميغ 29"، بقيمة 2 مليار دولار. كما وقعت مصر عقداً في أب 2015 لتوريد 50 مروحية حربية من طراز "كا52"، وتستطيع المروحية ضرب الأهداف الأرضية المدرعة وغير المدرعة والأهداف الجوية منخفضة السرعة وغيرها من الأهداف.[1]

كان لنجاح تدخل روسيا العسكري في سوريا أثراً كبيراً بعودتها إلى أسواق السلاح العربية بقوة. فقد باتت سوريا معرضاً حيّاً للأسلحة الروسية، واسْتُخدمت أسلحة متطورة فيها كالطائرة المدرعة "سو- 25" المخصصة لدعم القوات البرية. كما اختبرت روسيا طائرتي "سو-30 أس أم"، و"سو-34" المتطورتين

---

[1] - إيهاب نافع، **مصر مستمرة في تحديث جيشها بأسلحة روسية رغم مخاوف إسرائيل وأمريكا**، RT arabic، 27 ديسمبر 2015.
https://arabic.rt.com/news/805513

في غارات حقيقية. وخلال التدخل، اختبرت موسكو نحو مئتي نوعٍ جديدٍ من الأسلحة والمعدات العسكرية في ظروف قتالية حقيقية. أظهرت العديد منها أداءً جيدًا، ما زاد من جاذبيتها للمشترين المحتملين.

أظهر تقرير "للمركز الدولي لأبحاث السلام" في استوكهولم في ديسمبر 2015، إستناداً إلى نتائج الشركات المائة الأكبر عالمياً في بيع السلاح، أنّ المبيعات الروسية تشهد إزدهاراً حيث ارتفعت بنسبة 50%، فيما تراجعت نظيراتها الأمريكية والأوروبية الغربية بنسبة 3.2%. وبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى عالمياً في بيع السلاح، وروسيا في المركز الثاني الذي حافظت عليه في السنوات الخمس الماضية، فقد تكون روسيا هي المسيطرة على سوق السلاح العالمي بعد المكاسب التي حققتها خلال العام 2015 حيث باعت أسلحة بقيمة 15.2 مليار دولار. في العام 2015، –تحديداً بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا– شكلت دول الشرق الأوسط 36٪ من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية، لتصبح ثاني أهم سوق بعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي مثلت 48٪.[1]

بدأت الدول العربية تتجه لشراء السلاح الروسي، بعدما كانت وجهتها للشراء هي الولايات المتحدة. ونقلت صحيفة "كوميرسانت" عن مدير مصنع شكالوف نوفوسيبيرسك الروسي للطائرات الحربية سيرغي سميرنوف: "بعد بدء الحملة العسكرية الروسية في سوريا، طلبت الجزائر من روسيا في ديسمبر 2015، 12 قاذفة من طراز "سو 32". مضيفاً أنّ المفاوضات كانت تجري ببطء شديد في السنوات الثماني الماضية، لكنّ العملية العسكرية شجعت الجزائر على إتخاذ قرارها وأعطت زخماً إيجابياً للصفقة". وقالت الصحيفة إنّ ظهور منظومة الصواريخ الروسية S400 في سوريا أثار إهتمام السعودية، التي تسعى إلى تزويد جيشها بهذا السلاح النوعي.[2] كما صرح "فلاديمير كوجين" مساعد الرئيس الروسي، لوكالة "إنترفاكس" الروسية، في 24 شباط 2016 قائلاً: "أعلنت السعودية، شأنها شأن الإمارات العربية، عن إهتمامها بالتعاون معنا (لتوريد السلاح)، وتجري المحادثات معها على قدمٍ وساق."[3]

---

[1]– Timofey Borisov, **Russian arms exports in the Middle East**..., op.cit, p38.

[2]– **صفقات الأسلحة ستنهال على روسيا بعد حملتها العسكرية في سوريا**، RT arabic، 28 مارس 2016.
https://arabic.rt.com/news/816761–

[3]– رغداء زيدان، **السلاح الروسي في سورية صفقات ونفقات**، السورية.نت، 16 مارس 2016.
https://www.alsouria.net/content/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD–%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A–%D9%81%D9%8A–%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9–%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA–%D9%88%D9%86%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA

من جهته أبرم العراق صفقةً عسكرية مع روسيا بلغت قيمتها نحو مليار دولار. وفي شباط 2016 زار العراق وفد روسي ترأسه "ديمتري روغوزي" نائب رئيس الوزراء الروسي، لإبرام صفقات تسليح بقيمة سبع مليارات دولار.[1]

تسعى روسيا لتحسين صورتها كشريك موثوق، وزيادة نفوذها عبر إقامة شراكات طويلة الأمد مع دول الشرق الأوسط. تركّز موسكو على تطوير العلاقات العسكرية والتقنية مع القوى الإقليمية الرئيسية، ودخول أسواق جديدة. لكنّ مبيعات السلاح ليست الهدف النهائي، وإنما أداة لتعزيز مجالات التعاون الأخرى مثل النفط والغاز، والطاقة النووية، وتجارة السلع وما إلى ذلك. لقد أصبح سوق السلاح العالمي أكثر تنافسية وسوف تتعرض روسيا لمنافسة شرسة في سوق الشرق الأوسط. ولا تعني التطورات الأخيرة في العلاقات مع الدول التي لطالما إستوردت الأسلحة من الولايات المتحدة وأوروبا أن تتحول بالضرورة إلى روسيا كشريك نهائي في التسليح، لكنها تعكس طموح هؤلاء المستوردين في الإستفادة من هذه المنافسة بين كبار مصدري الأسلحة لتخفيف تعرضها للمخاطر السياسية من خلال تنويع مصادر تسليحها. وفي حين أنّ نافذة الفرصة قد فُتحت أمام روسيا، التي استفادت منها بالفعل، فإن البيئة السياسية المتغيرة بسرعة في المنطقة قد تجري تعديلاتها الخاصة.

الفقرة الثانية: صفقات التسليح مع الأنظمة المعادية لإسرائيل

إنّ السياسة الإسرائيلية التي تحاول أن تُملي على روسيا نوعية علاقاتها الدولية ومنعها من بيع الأسلحة بما يخدم المصالح الإسرائيلية، لم تعد مقبولةً في عهد بوتين، بعدما سادت في عهد يلتسين حيث اتبعت روسيا خيارات الإبتعاد عن علاقاتها التقليدية لصالح التقرب من الغرب وإسرائيل فكانت النتيجة مدمرة. مع وصول بوتين إلى السلطة باتت روسيا متحمسةً لبيع الأسلحة لأعداء إسرائيل ليس فقط للفوائد الإقتصادية بل أيضاً للردّ على السياسات الأمريكية والإسرائيلية الهادفة إلى تطويقها وتهديد أمنها القومي، والحصول من هذه الدول على أكبر قدر من التجاوب مع مطالبها السياسية والإقتصادية. مع ذلك تركت الروابط العميقة بين روسيا وإسرائيل أثرها على علاقات روسيا التسليحية مع سوريا وإيران ولكن لأسباب مختلفة عن الحقبة اليلتسينية. فقدت شهدت الدولتان في بعض الأحيان خفض كمية ونوعية إمداداتهما من الأسلحة مع زيادة التعاون الروسي–الإسرائيلي.

---

[1]– رغداء زيدان، **السلاح الروسي في سورية...**، مرجع سابق.

كما شكّلت صفقات السلاح الروسية لإيران وسوريا هاجساً لإسرائيل، تجلّى بتجسس الدبلوماسيين الإسرائيليين في روسيا لجمع المعلومات حول هذه الصفقات. منهم العقيد فاديم ليدرمان ضمن الملحق العسكري الصهيوني في روسيا، الذي اعتقلته روسيا في أيار 2011، بتهمة التجسس وتمّ طرده من روسيا. وكانت قد حذرته موسكو 3 مرات لكنه واصل نشاطه.[1]

يُعتبر التعاون العسكري الروسي مع سوريا أحد أهم ركائز السياسة الروسية في الشرق الأوسط، إذ تُعدّ روسيا أكبر مَصدر تسليح للنظام السوري. فوفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام شكّلت روسيا 78% من مشتريات سوريا العسكرية بين عامي 2007 و2012، كما وصلت مبيعات الأسلحة الروسية إلى سوريا بين عامي 2007 و2010 إلى 7.4 مليار دولار، وهذا ما يثير القلق الإسرائيلي.[2] فروسيا وسوريا، اللتان تتحديان الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، لديهما سجل تاريخي من التعاون العسكري الذي يعود إلى الحقبة السوفياتية. وكانت الدعوة التي قدمها بوتين إلى الرئيس السوري بشار الأسد لزيارة موسكو في عام 2005 هي أول مبادرة من هذا النوع يقوم بها زعيم روسي منذ أكثر من عشر سنوات.

باعت روسيا في أبريل 2005 إلى سوريا صواريخ ستريليتس، متجاهلةً مخاوف إسرائيلية وأمريكية من أنّ الأسلحة قد تقع بأيدي حزب الله. حيث صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك شمعون بيريس في يناير 2005 لوكالة أسوشيتد برس أنّ أيّ عملية بيع صاروخية إلى سوريا غير مقبولة، معتبراً أن "لدينا مشاكل كافية على الأرض في سوريا ولا نحتاج إلى المزيد من المشاكل من السماء."[3] وعندما سأل التلفزيون الإسرائيلي بوتين عما إذا كان يشعر أن بيع نظام ستريليتس **الدفاعي** يشكل تهديدًا لإسرائيل، أجاب ضاحكاً: "بالتأكيد، لن يعود بإمكان الطائرات الإسرائيلية الطيران فوق قصر بشار الأسد." وفي سبتمبر 2005، وعدت روسيا بمضاعفة عدد الضباط السوريين المدربين في الأكاديميات العسكرية الروسية.[4]

بالرغم من بيع بعض صواريخ ستريليتس إلى سوريا، فقد سعت روسيا لتهدئة المخاوف الإسرائيلية. وذكرت صحيفة نيزافيسيمايا غازيتا، في فبراير 2006 أنّ "المطلعين على بواطن الأمور يقولون إنّ الجيش الروسي أبلغ زملاءه الإسرائيليين بالخصائص التقنية لصواريخ سام." ما يدلّ على سعي روسيا للتقليل من تداعيات بيع أسلحتها إلى سوريا. ويعتقد مارك كاتز، الخبير في العلاقات السورية الروسية،

---

[1]– خالد سعيد، **المهاجرون الروس قادمون...**، مرجع سابق، ص71.

[2]– شدوى محمد ابراهيم بسيوني، **السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية...**، مرجع سابق.

[3] –Ilya Bourtman, **Putin and Russia's middle**..., op.cit, p8.

[4]– Ibid, p5.

أنّ الضغط الإسرائيلي على روسيا نجح في تغيير صفقة بيع الأسلحة إلى دمشق حيث أنّ موسكو لن تبيع سوريا صواريخ الدفاع الجوي التي كانت تريدها (S300، اسكندر– Igla ،E).[1] وهذا إشارة واضحة حول مدى حساسية المخاوف الأمنية الإسرائيلية التي كانت تحد من مدى إستعداد موسكو للتعاون العسكري مع سوريا.

هنا يجب الإلتفات إلى أنّ الضعوط الأمنية الإسرائيلية ليست وحدها المعيار الأساس في الإستجابة الروسية بعدم توريد أسلحة متطورة إلى سوريا، وإنما هناك معيار أكثر أهمية وهو التجارة الروسية–الإسرائيلية التي هي من حيث القيمة المطلقة أكبر بكثير من التجارة الروسية السورية. وكما أشار رسلان بوكوف، المحلل الدفاعي الروسي في صحيفة نيزافيسيمايا غازيتا الروسية فإنّ "بيع الأسلحة إلى سوريا سيحل مشاكل شركة روسية أو اثنتين، لكنه لن يُغير الوضع في القطاع الصناعي العسكري." من جانب آخر فشلت سوريا تاريخياً في سداد ديونها لروسيا، كما أنّ افتقارها إلى العملة الصعبة جعل بيع الأسلحة موضع تساؤل على أسس اقتصادية. ولأنّ القيمة الإجمالية لبيع الصاروخ "ستريليتس" كانت 100 مليون دولار فقط، وهذا المبلغ كان يمكن للسوريين أن يدفعوه على الفور، فقد تمّت الصفقة.[2]

في شباط 2006 سافر رئيس الأركان العامة يوري باليوفسكي إلى سوريا للقاء الرئيس الأسد وغيره من كبار المسؤولين السوريين. ومن بين المواضيع التي نوقشت كانت آفاق صفقات أسلحة جديدة. وقد تمّ بيع مجمعين للدفاع الساحليين باستيون–بي، مع 36 صاروخًا مضادًا للسفن من طراز "ياخونت" في عام 2007، على الرغم من ضغوط إسرائيل ووزارة الخارجية الأمريكية.[3] وقد حققت صفقات السلاح الروسية مع سوريا أحد أهم أهداف السياسة الروسية وهي العودة إلى المياه الدافئة. وقد رأت صحيفة يديعوت أحرنوت أنّ سوريا اعتزمت وضع ميناءيها في اللاذقية وطرطوس تحت تصرف الروس كقاعدتين دائمتين لروسيا في سوريا، وذلك كجزء من صفقة السلاح التي تمت بين الدولتين في العام 2006.[4]

يتحكم بتوريد السلاح الروسي إلى سوريا إعتبارٌ آخر وهو المساس بالأمن والإستقرار في الجوار الروسي القريب. ففي العام 2008 إنزعجت روسيا من تزويد إسرائيل نظام ميخائيل ساكاشفيلي المعادي لروسيا بطائرات من دون طيار، لكنّ موسكو سرعان ما وجدت طريقةً لوضع النقاط على الحروف مع شريكها

---

[1]– Ilya Bourtman, **Putin and Russia's middle**..., op.cit, p8.

[2]– Ibid, p9.

[3]– Igor Delanoë, **Russie–Israël: les défis** ..., op.cit, p128.

[4]– خالد سعيد، **المهاجرون الروس قادمون...**، مرجع سابق، ص81.

الإسرائيلي. فنشّطَت في الحال المباحثات مع سوريا لتزويدها بصواريخ "ياخونت" ضد القطع البحرية، ومع طهران لتزويدها بمنظومة S300. حاولت سوريا إستغلال التوتر الإسرائيلي الروسي بسبب الحرب الجورجية، فقام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة إلى روسيا في 20 آب 2008، بهدف دفع روسيا لتزويده بسلاح روسي هجوميّ متطور، لكنّ إسرائيل عملت على إبقاء السياسة الروسية القديمة القائمة على تزويد سوريا بسلاح دفاعي فقط، ورغم التوتر إستجابت روسيا للطلب الإسرائيلي.[1] ومع خوف إسرائيل من تنفيذ روسيا تهديدها زار رئيس الحكومة أنذاك إيهود أولمرت موسكو في أكتوبر 2008، وقدّم موافقته على إستعادة روسيا موقعاً أثرياً أنشأه القيصر الروسي ألكسندر الثالث عام 1888، وسط مدينة القدس. وأخبر نظيره الروسي أنّ إسرائيل لن توقع إتفاقات جديدة لتسليح جورجيا مقابل عدم تزويد سوريا وإيران بأنظمة صاروخية متطورة. وزوّدت إسرائيل روسيا بطائرات دون طيار.[2]

أصبحت إسرائيل الأولى عالمياً بتطوير وإنتاج وتصدير الطائرات بدون طيار (drone). ما جعلها سادس أكبر تاجر للأسلحة في العالم، وسعت روسيا لامتلاك هذه الطائرات. في أكتوبر 2010 وُقِّع عقدٌ بقيمة 400 مليون دولار لشراء هذه الطائرات لمدة ثلاث سنوات بين شركة إسرائيل لصناعة الطيران(IAI) والشركة الروسية (Oboronprom)، وتضمن إنشاء مصنع تجميع في مدينة يكاترينبورغ الروسية، الذي بدأ بإنتاج هذه الطائرات عام 2012. واعتبر نائب رئيس الوزراء ديمتري روجوزين، التعاون في هذا المجال جزءاً أساسياً من "التفاهم الاستراتيجي" بين إسرائيل وروسيا. لقد استُخدم نقل التكنولوجيا إلى موسكو كورقة مساومة إسرائيلية لتجميد صفقات الأسلحة بين دمشق وموسكو. فتجميد تسليم ثماني طائرات إعتراضية من طراز MiG-31E إلى سوريا جاء في أيار 2009 (بموجب عقد جرى توقيعه عام 2007) بعد أسابيع فقط من بيع إسرائيل طائرات بدون طيار لروسيا.[3]

خلال الأزمة السورية إستمرّ التعاون العسكري بين روسيا وسوريا، حيث واصلت مؤسسة "روس أوبورون إكسبورت" توريد السلاح إلى سوريا بموجب العقود الموقّعة مُسبقاً. وإن تكن روسيا قد أوضحت في أكثر من مناسبة أنّ الأسلحة التي تصدرها لسوريا هي من النوع الدفاعي. فهي لا تريد تكرار السيناريو الليبي حين أوقفت توريد الأسلحة إلى ليبيا بينما استمرّت الدول الغربية بإمداد المعارضة بالأسلحة. وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: "لا نورّد إلى سوريا، ولا إلى أي مكان آخر، وسائل لقمع المتظاهرين

[1] – أيمن يوسف، مهند مصطفى، **سياسة إسرائيل الخارجية...**، مرجع سابق، ص204.

[2] – عدنان أبو عامر، **العلاقات الروسية الإسرائيلية...**، مرجع سابق، ص212.

[3] –Igor Delanoë, **Russie-Israël: les défis...**, op.cit., p123, p124.

السلميين، بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية التي تبيع وسائل من هذا القبيل إلى دول المنطقة. فنحن لا نورّد لدمشق إلاّ الأشياء التي ستحتاج إليها حال تعرضها لعدوانٍ خارجي."[1]

حين وقَعَت أحداث أوكرانيا عام 2014 ظنّ الغرب والإسرائيليون أنّ هذه فرصة تاريخية لتطويق روسيا ومنعها من تحقيق أي شيء لا في سوريا ولا في غيرها. لكنّ بوتين سارع إلى عقد إتفاقيات مع القيادة السورية، لتصبح موسكو أكثر تشدداً في دعمها لسوريا مما كانت عليه قبل أحداث كييف. فقد إتفق البلدان في أيار 2014 على تشكيل لجنة إقتصادية مشتركة. كان العنوان المعلن "تعزيز التعاون في مجالات التجارة والإستثمار والإقتصاد"، لكنّ ذلك كان غطاءً لرفع مستوى العلاقات العسكرية على نحوٍ غير مسبوق. حيث كان في هذه اللجنة نائب رئيس الحكومة الروسية ديمتري روغوزين، وهو ليس رجلاً عادياً هو أكثر بكثير من مجرد نائب رئيس الحكومة. ففي عام 2011 تمّ تكليفه الإشراف على مجمع الصناعات الحربية ودراسة كل ما يتعلق بالحاجات الدفاعية، وكثيرٌ من أسرار القوة العسكرية الروسية بيديه. وقد اهتمت الإستخبارات الأمريكية والإسرائيلية بمعرفة المزيد عنه منذ بروز اسمه. ووصفته مجلة فوربس الأمريكية بأنه "زعيم صقور السياسة الخارجية الروسية".[2]

أمّا العلاقات العسكرية بين إيران وروسيا فهي تعود إلى ما بعد الثورة الإيرانية. حين توقفت الولايات المتحدة عن إمداد إيران بالسلاح، فلجأت إلى روسيا. في العام 1991 وقعت موسكو وطهران عقداً كبيراً لتوريد السلاح، واقترحت روسيا إعادة تسليح الجيش الإيراني، وبناء سلاحه الدفاعي. توقف التعاون العسكري بين الطرفين في العام 1995 بسبب إتفاقية غور–تشيرنوميردين، بين نائب الرئيس الأمريكي آنذاك آل غور ورئيس الوزراء الروسي السابق فيكتور تشيرنوميردين، تعهدت روسيا بموجبها التوقف عن دعم إيران بالسلاح مقابل الحصول على مساعدة مالية أمريكية. لكن وصول بوتين إلى السلطة أعاد التعاون العسكري بين البلدين، حيث ألغت الحكومة الروسية هذا الإتفاق في نوفمبر 2001.

كان للإعتراضات الإسرائيلية تأثيرٌ أقل على مبيعات الأسلحة الروسية لإيران، ربطاً بقضية التعاون النووي بينهما. فقد قال وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف في ديسمبر 2005، "إنّ روسيا تزوّد إيران بالأسلحة التقليدية والمعدات العسكرية ومعدات الدفاع الجوي ذات المدى المحدود. هذه تجارة عادية ولن ننهيها." وناقش المحلل الروسي أندري بيونتكوفسكي في مارس 2006 بأنّ البيع الروسي لنظام الدفاع

[1]– نورهان الشيخ، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية...**، مرجع سابق، ص299.

[2]– سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير...**، مرجع سابق، ص374.

الجوي Tor M1 9M330 لإيران الذي جرى في نوفمبر 2005 يُلغي خيار الضربة الإسرائيلية العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية. وبالتالي، روسيا لا تقوم فقط ببيع التقنيات النووية لإيران، بل تحمي ضمنيًا برنامج إيران النووي.[1] إذاً هذا البيع مرتبط بالجانب الإقتصادي المزدوج عوائد مبيعات السلاح من جهة وعوائد إنشاء المفاعلات النووية من جهة ثانية.

إنّ التعاون العسكري الروسي مع إيران لم يَقِف على توريد الأسلحة بل شَمِل أيضاً توريد تقنيات صناعة الأسلحة. في العام 2008 قدّم مدير الإستخبارات القومية الأمريكية مايكل ماكونل، تقريراً مفصلاً يتضمن إشارات إلى مساعي إيران لتطوير صواريخ باليستية، قادرةٍ على حمل رؤوس نووية. وقد كان للمساعدة الروسية دوراً في تطوير برنامج الصواريخ الإيرانية. إنّ صاروخ شهاب4 الذي أُطلِق في العام 2008، تمّ تصنيعه بناءً على تقنية روسية. ويشير بعض الخبراء العسكريين إلى أنّ شهاب4 هو نسخة قريبة من الصاروخ الروسي SS4. وتُشير التقارير الأمريكية والإسرائيلية إلى الجهود الروسية في تطوير الصاروخ الإيراني شهاب5. لذا تَعتبر إسرائيل أنها أصبحت بمرمى الصواريخ الإيرانية بفعل المساعدات الروسية.[2]

لكنّ الروس حاولوا مبادلة دعمهم لإيران بوقف الولايات المتحدة نشر منظومة الصواريخ الدفاعية وتوقف تمدد الناتو في أوروبا الشرقية. فاقترح بوتين بدل نشر الصواريخ في التشيك وبولندا، إنشاء إدارة أمريكية روسية مشتركة في محطة "غابالا رادار" في أذربيجان لرصد مساعي أية دولة لإجراء تجارب نووية أو إختبار صواريخ في المنطقة. بالرغم من رفض الأمريكي لهذا المقترح، لكنه أثار بعض الحساسيات لدى المسؤولين الإيرانيين واعتبروه محاولة روسية لكسب الودّ الأمريكي على حساب مصالحهم.[3]

تركت المفاوضات النووية الدولية ثمّ الإتفاق النووي الإيراني أثرها في التسليح الروسي لإيران. فقبل أشهر من التوقيع على الإتفاق، تحديداً في أبريل 2015 وقّع الرئيس الروسي بوتين مرسوماً يقضي برفع الحظر عن توريد منظومة S300 لطهران. واستأنفت موسكو إتفاق العام 2007 الذي يقضي بتسليم هذه الصواريخ إلى إيران، بعد أن تراجعت سابقاً عن تسليمها تحت ذريعة الإلتزام بقرار حظر توريد الأسلحة (1929) الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على إيران عام 2010. لكنّ روسيا كانت قد جمدت ما بين عامي 2007 و2010 تلك الصفقة بإغراءات من إسرائيل التي اعترضت على الإتفاق –لأنّه بحصول

[1]– Ilya Bourtman, **Putin and Russia's middle**…, op.cit, p9.

[2]– Ariel Cohen, **The Russian Handicap to U.S. Iran Policy**, Jerusalem Center for Public Affairs, Vol. 8, No. 28, April 22, 2009.

[3]– أيمن يوسف، مهند مصطفى، **سياسة إسرائيل الخارجية**…، مرجع سابق، ص201.

إيران على نظام S-300 لن تقدر الطائرات الحربية الإسرائيلية التسلل إلى الأجواء الإيرانية- والتي أوقفت تعاونها العسكري مع جورجيا إستجابةً لطلب الروس في آب 2008، وباعت إلى موسكو طائرات من دون طيار في نيسان 2009، ثم وقعت إتفاق تعاون عسكري معها في أيلول 2010.

في أيار 2016 أعلن وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان عن تسلّم بلاده لنظام الدفاع الصاروخي S300 من روسيا، وتمّ تسليمه إلى قاعدة خاتم الأنبياء في طهران.[1] وكان قد أفاد ديمتري روغوزين نائب رئيس الوزراء الروسي في تصريحات لقناة روسيا24 في 30 ديسمبر 2015 أنه تمّ تطبيق الإتفاق الموقّع بين روسيا وإيران بشأن بيع أنظمة S300 والتسديد والتسليم أيضاً. وقال روغوزين "رفضنا تصدير هذه المنظومة وشعرت إيران بالقلق فقررت رفع دعوى كبيرة وخطيرة ضدنا في المحكمة الدولية لكنّ الدعوى لم تتحرك كثيراً، والآن نجحنا في تسوية هذا الخلاف من خلال مفاوضات طويلة ومعقدة". وفي مطلع آب 2016 أعلن روغوزين أنّ روسيا قد نفّذت حتى حينه زهاء 50% من بنود العقد المبرم مع إيران لتزويدها بالصواريخ المذكورة.[2]

يأتي رفع هذا الحظر في إطار رفع العقوبات التي نصّ عليها الإتفاق النووي الإيراني والذي يشمل أيضاً رفع عقوبات على التسلح. وقد أعرب نتنياهو عن إستيائه من هذه الخطوة أثناء مهاتفته للرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 14 نيسان 2015، ولكن هذا الإستياء لم يُقدم أو يؤخّر. رفضت روسيا تسليم هذه الصواريخ لشركائها في طهران ودمشق، تجاوباً مع ضغوط وصفقات مع واشنطن في الوقت نفسه، لأنّ الأخيرة كانت تخشى إستخدامها ضد طائراتها عندما كانت تهدد بقصف البلدين، ولكن بعد تخلي سوريا عن أسلحتها الكيمائية، وإيران عن طموحاتها النووية (ولو مؤقتاً) تبددت هذه المخاوف، وبالتالي زالت أسباب الخطر مما يعني أن الضغوط الاسرائيلية لم تعد ذي قيمة.[3]

تجدر الإشارة إلى أنه في الفترة التي كانت إسرائيل تسعى للمصالحة مع تركيا، سارعت موسكو بعد زيارة دوري غولد، المدير العام للخارجية الإسرائيلية، في شباط 2016، إلى تأجيلٍ آخرٍ لصفقة صواريخ

---

[1]-Andrew Roth, **Iran announces delivery of Russian S-300 missile defense system**, The Washington Post, May 10, 2016.

[2]- **طهران تعرض** "إس-300" من "صنعها"، RT Arabic، 21 أغسطس 2016. https://arabic.rt.com/news/837603

[3]- عبد الباري عطوان، **رفع الحظر عن تسليم ايران صواريخ "اس 300" الروسية**، صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، 14 إبريل 2015. https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D8%B3-300-%D8%A7%D9%84/

S300 لإيران، فيما اعتُبر إيماءة لتل أبيب لعدم المضي في هذه المصالحة، لكنّ إسرائيل لم تستجب لهذه الخطوة.[1]

هناك مفاوضات تجري بين موسكو وطهران لتوريد أسلحة ومعدّات بقيمة 10 مليارات دولار. هذا ما أكدّه رئيس لجنة الدفاع والأمن في المجلس الفيدرالي الروسي، فيكتور أوزيروف، في تصريحات للصحفيين، في 14 نوفمبر 2016 على هامش زيارة قام بها إلى إيران. موضحاً أنّ من بين هذه الأسلحة دبابات من طراز "تي-90"، ومروحيات وطائرات. ورجّح أوزيروف أن تورد روسيا هذه الأسلحة والمعدات إلى إيران قبل العام 2020. لكنه أكد أنّ هذه التوريدات لن تتم إلاّ بموافقة مجلس الأمن الدولي.[2]

إحتجّ وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان على تلك الصفقات التي يدور الحديث عنها قائلاً: "إنّ إسرائيل توجهت إلى موسكو بمختلف القنوات محتجةً ومطالبةً بإلغاء هذه الصفقات أو تقليصها على الأقل بحيث لا تحصل طهران على أسلحة حديثة متطورة، إلاّ أنّ الردّ الروسي جاء بارداً." وأشار ليبرمان، أنه يستبعد إحتمال إستجابة روسيا لهذا الطلب، قائلاً "هذه الصفقة تخدم مصالح روسيا الإقتصادية. ولذلك أشك في أنهم سيتجاوبون معنا." وأضاف: "بالطبع، أمر هذه الصفقة لا يريحنا على الإطلاق، لكن الروس في الواقع لا يسألوننا. نحن من جهتنا نتحدث ونحاول الشرح لكنّ كل دولة تمارس سياستها، وفقًا لمصلحتها، وروسيا موجودة في ضائقة إقتصادية وهي تعمل وفقًا لمصلحتها."[3]

إنّ التعاون العسكري مع إيران لن يكون سهلاً نظرًا للقيود التي يفرضها الإتفاق النووي الإيراني في مجال واردات الأسلحة لإيران، وتحديدًا شرط الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي لتصدير أيّ سلاح لإيران، وسيبقى هذا الشرط ساريًا حتى عام 2020. وهو ما سينعكس تحسناً في العلاقات الروسية الإسرائيلية، فلن تضطر إسرائيل إلى توتير علاقاتها مع روسيا خوفاً من هذه الشحنات، لأنّ مجلس الأمن

---

[1]- ماجد عزام، **عندما تتحفظ روسيا على التطبيع بين تركيا وإسرائيل**، موقع العربي الجديد، 29 فبراير 2016.
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/2/28/%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D9%81%D8%B8-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84

[2]- **روسيا تُحصّن إيران عسكرياً... أسلحة بـ10 مليارات دولار**، موقع العربي الجديد، 14 نوفمبر 2016.
https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/11/14/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%86-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A8%D9%8010-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1

[3]- نظير مجلي، **إسرائيل تحتج على تزويد روسيا إيران بأسلحة قيمتها 10 مليارات دولار**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 13870، 18 نوفمبر 2016.

والفيتو الأمريكي الحليف الإستراتيجي لإسرائيل سيتكفل بالأمر. لكنّ الأسلحة الدفاعية غير مشمولة بقرارات الحظر الأممية المتعلقة بإيران، ما يعني أنّ صفقة S300 تبقى خارج دائرة الإتفاق النووي التي أبقت الحظر الدولي لمدة 5 سنوات على قائمة الأسلحة المحددة بشكل حصريّ وليس على سبيل التعداد في قرارات مجلس الأمن (1747 و1929) والحظر لمدة 8 سنوات فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية. ولأنّ منظومة S300 هي منظومة دفاعية بحتة وليست هجومية، وكونها لا تُصنف ضمن الصواريخ الباليستية، فإنها لا تدخل بالتالي في سياق المحظورات الواردة في القرارات الدولية.[1]

لقد تعددت الصفقات العسكرية الروسية مع سوريا وإيران، وتعدّتها إلى تقديم خبراء عسكريين وإجراء مناورات مشتركة، على الرغم من المعارضة الأمريكية والإسرائيلية. مع ذلك كان بوتين يسعى للإبقاء على علاقات وثيقة مع كلٍّ من إسرائيل وسوريا وإيران في آنٍ واحد ونجح بالفعل في تحقيق هذا التوازن إلى حدٍ كبير. فالروس يمسكون العصا من المنتصف، فتارةً يُلوّحون بتقديم المساعدات لسوريا وإيران، وطوراً يضعون الأمن القومي الإسرائيلي في الإعتبار. ففي اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون والرئيس بوتين عام 2005 في القدس، أبدى شارون قلقه من تزويد إيران وسوريا بأسلحة متقدمة مضادة للطائرات. لكنّ بوتين أكّد لشارون أنّ روسيا لن تقوم بأيّ عمل يهدد أمن إسرائيل، أو أن تقوم بتزويد طرفٍ بأسلحة تهدد التوازن العسكري في الشرق الأوسط. كما أنّ روسيا تُبقي عينها على إسرائيل لوجود نحو مليون شخص من أصل روسي. وهم يريدون الحفاظ قدر المستطاع على العلاقات الطيبة والمصالح المشتركة مع مختلف الأطراف في المنطقة. روسيا ترفض تغيير موازين القوى العسكرية بين سوريا وإيران من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، وهي تواصل دعم الجهود الدفاعية للبلدين، دون أن تصل إلى بناء القوة الهجومية لهما. وحين تتمسك روسيا أو تمتنع عن تنفيذ صفقاتها مع هذه الدول تأخذ بعين الإعتبار عدة أبعاد كما ذكرنا أبرزها البعد الإقتصادي لما تمثله عائدات السلاح من مصدر مهم للعملات الصعبة، والتي بدورها تُحسّن وضعية الإقتصاد الروسي. فضلاً عن تأمين نفوذ معين تجاه الدول المستوردة. كما أنّ هذه الصفقات تُمثّل ورقة ضغط ومساومة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لكي يكفوا عن استفزازها في المناطق التي تُعدّها مناطق إستراتيجية لأمنها القومي، أو للحصول منهما على أكبر قدر من التجاوب مع مطالبها السياسية والإقتصادية.

---

[1]- علي عوباني، **هل تتعارض صفقة صواريخ 'اس 300' مع الاتفاق النووي؟**، موقع العهد الاخباري، 24 أغسطس 2015.
https://www.alahednews.com.lb/114605/4/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D8%B3-300-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A%D8%9F/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85

المبحث الثاني: مصالح روسيا في نفط وغاز الشرق الأوسط

تنظر روسيا للموارد الطبيعية وموارد الطاقة تحديداً كوسيلة لترسيخ مكانتها كقوة عظمى. عبّر الرئيس فلاديمير بوتين عن هذا النهج منذ عام 1997، في أطروحة قدّمها إلى معهد سانت بطرسبرغ للتعدين، دعا فيها لإعادة سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية وعلى شركات الطاقة الروسية الكبيرة. روسيا هي الدولة الوحيدة بين الدول الكبرى التي لا تحتاج إستيراد الطاقة، ما يعطيها تفوقاً إستراتيجياً لا تمتلكه الدول الأخرى التي ليس لها إكتفاء ذاتيٌّ من هذه الموارد. كما أنّ ثروات روسيا تتزايد مع الإكتشافات الجديدة في سيبيريا وبحر قزوين وشبه جزيرة يامال، خصوصاً بعدما خفّضت روسيا في ديسمبر 2008 الضريبة على إستخراج المطمورات، وعلى إستثمار الحقول الجديدة في هذه المناطق. تملك روسيا 1.7 تريليون قدم مكعب من إحتياط الغاز وهو ما يوازي 27.5% من الإحتياط العالمي لهذه المادة. ما يجعلها الأولى عالمياً في الإحتياط والإنتاج والتصدير.[1] تعتبر روسيا الدولة الثامنة عالمياً من حيث الإحتياط النفطي، والثانية من حيث التصدير (الرسم البياني رقم2 ص158). إضافةً إلى الإتفاقات التي تربطها مع دول آسيا الوسطى لشراء النفط والغاز بأسعار زهيدة. فمثلاً تشتري روسيا المتر المكعب من غاز تركمنستان بسعر 100$ وتبيعه ب230$. من جهة ثانية، شكّلت عملية نقل النفط والغاز من أماكن إنتاجها إلى الممرات المائية أو البرية، محطة تنافس دولي له إنعكاساته على أسعار هذه المواد التي يعتمد عليها الإقتصاد الروسي. حيث يرى بوتين: "أنه إذا كانت صحة قطاع الطاقة بخير فإنّ صحة الإقتصاد الروسي بخير." لقد تغير الإقتصاد الروسي بشكلٍ كبيرٍ في السنوات الأولى من القرن الحالي، وأحد أسباب ذلك كان الإستراتيجية الطاقوية التي إعتمدتها الحكومات الروسية في هذه الفترة. كيف تجسدت هذه الإستراتيجية، هل كان للعلاقات الروسية الإسرائيلية تأثير عليها، وكيف ارتبطت بثروات الشرق الأوسط وممراته؟

الفقرة الأولى: روسيا والطاقة في الشرق الأوسط

تركت مصادر الطاقة تأثيراً مهماً في تحديد إتجاه السياسات الدولية. فالإحتلال الأمريكي للعراق، وحروب إسرائيل على غزة، والأزمة الأوكرانية، والتدخل الروسي في سوريا... هذه الصراعات وغيرها كان أحد جوانبها الصراع العالمي للسيطرة على مصادر الطاقة. وبجانب الحروب تبرز أيضاً التحالفات المتنوعة التي تتشكل في المنطقة وتُحركها دوافع الطاقة. أما روسيا فقد أعلن رئيسها بوتين، في العام 2007: "إنّ

[1]– أسامة مخيمر، **الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007، ص92.

تجربة إحتلال أفغانستان والعراق تفرض على الدول الغنية بالنفط إمتلاك دفاعات عسكرية قوية". ما دلّ على قلق روسيا من مستقبل الصراع على مصادر الطاقة واحتمال محاصرة روسيا عسكرياً، بعدما استقطبت مناطق إحتياطيات هذه المواد أنظار القوى الكبرى لا سيما الولايات المتحدة.

إنّ تغير أسس السياسة الخارجية الروسية من تصدير الأيديولوجيا إلى تصدير الأعمال، ثم إدراكها لأهمية النفط والغاز الإقتصادية والسياسية، دفع روسيا لتوسيع علاقاتها وتنسيق سياساتها مع دول الشرق الأوسط الغنية بهذه المواد، (حوالي 70% من إحتياطيات النفط في العالم تتجمع في السعودية والعراق والكويت وإيران. أهم إحتياطيات الغاز تتركز في قطر 10% والإمارات 10% وإيران 16%)[1] بهدف الحفاظ على إستقرار أسعار هذه المواد. فبعد أن أدّت الأزمة المالية العالمية عام 2008 إلى إنكماش أسعار النفط، أعلن منتدى الإستثمار والتمويل العالمي الذي عُقد في موسكو في 2009/3/2 بمشاركة عربية واسعة، عن وضع خطة مرحلية إقترحتها روسيا، لضبط أسعار النفط. كما عملت روسيا على ضبط أسعار سوق الغاز المتنامي والمتفلت من القيود الدولية، فاستضافت في 2008/12/23 بدعوة منها، إجتماع الدول المصدرة للغاز في العالم، ضمّ وزراء من إيران والجزائر وقطر ونيجيريا وفنزويلا.[2]

قامت الإستراتيجية الطاقوية الروسية على التعاون الوثيق في مجال الطاقة مع المنافسين المحتملين. وضرورة التعاون والتنسيق حول مستوى أسعار النفط تستند إلى سابقةٍ في العام 1986 عندما كان الإتحاد السوفياتي بحاجة لموارد مالية كبيرة، وصلت الخلافات بخصوص كميات الإنتاج والأسعار داخل أوبك إلى حدود الأزمة. سعى السعوديون للتقيد بسياسات محافظة، ولمّا لم يجدوا تجاوباً من الأعضاء الذين ينتجون أكثر من حصصهم المقررة، قاموا بإغراق السوق بالنفط. فهبطت الأسعار إلى 9 دولار للبرميل بعدما كان 37 دولار للبرميل في العام 1980، مما شكّل خسارة كبيرة للإتحاد السوفياتي.[3]

يعود التنسيق مجدداً مع السعودية في ظلّ ما تشهده السوق النفطية من إنخفاض حاد في سعر البرميل من 125$ إلى 40$ عام 2015، و27$ عام 2016. فالتحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" في العراق وسوريا، وانهيار الأوضاع في دول مثل اليمن ومصر وليبيا، والأزمة في أوكرانيا... من المفترض أن تؤدي كلها إلى إرتفاع جنوني في أسعار النفط، بسبب اشتداد الطلب عليه، لكنّ الأمر كان عكس ذلك.

---

[1]- مروان اسكندر، **الدب ينقلب نمراً روسيا:...**، مرجع سابق، ص229.

[2]- ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا...**، مرجع سابق، ص248.

[3]- مروان اسكندر، **الدب ينقلب نمراً روسيا: الولادة الجديدة...**، مرجع سابق، ص252.

أمام هذا التراجع المخيف في أسعار النفط، إرتفعت صيحات المطالبين لأوبك بخفض الإنتاج إلى حدود مليوني برميل يوميًا، للحفاظ على تماسك الأسعار. وهنا يرى الخبراء أنّ ما يجري في أسواق النفط له طابع سياسي وأنه إتفاق بين منتجي النفط الكبار في المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا إقتصاديًا بسبب موقفها من الأزمة الأوكرانية. ومعاقبة إيران التي تمّ تخفيف العقوبات المفروضة عليها بعد إبرام الإتفاق النووي، وأصبح لديها قدرةً أكبر على بيع نفطها في الخارج. وبالتالي إحداث عجز في موازنتهما، حيث تُمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل لاقتصادات كلٍّ منهما. لكنّ روسيا تسعى إنطلاقاً من نفوذها في سوريا والعراق وشراكتها مع إيران إلى الإمساك بأوراق النفط في منطقة الشرق الأوسط من خلال السيطرة على حجم الإنتاج في ثاني وثالث دولتَين داخل أوبك وهما إيران والعراق، فضلاً عن إنتاجها الداخلي، لتمارس الضغط على باقي الإنتاج الشرق أوسطي.

جاءت مبادرة تثبيت مستويات الإنتاج بتوافق مبدئي بين روسيا والسعودية في شباط 2016، لمنع إغراق الأسواق بمزيد من النفط. في نوفمبر 2016 عُقد إجتماع لأوبك في فيينا بحضور روسيا وقرّر أعضاؤها تخفيض إنتاج المنظمة لاستعادة التوازن في السوق العالمية. وهو قرار تحملت السعودية –أكبر منتج في أوبك– العبء الأكبر في تنفيذه، بعد قرار خفض إنتاجها 300 ألف برميل يومياً. فروسيا سعت للحفاظ على موازنتها كما هي قبل الإنتخابات الرئاسية في آذار 2018، والسعودية تسعى إلى تمويل حرب باهظة الثمن في اليمن، والحفاظ على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية لتجنّب الإضطرابات الداخلية.[1]

لم يقتصر التعاون بين الطرفين على تثبيت أسعار النفط، بل تعداه إلى مشاريع مشتركة في استثمار الغاز. فقد أنشأت شركة لوك أويل وشركة أرامكو عام 2004، مشروع "**لوكسار**" لإكتشاف واستثمار الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي لمدة 40 سنة، وتمتلك لوك أويل 80% من أسهمها.[2]

ولأنّ العراق يمثل رابع أكبر منتج للنفط في العالم، حاولت روسيا تطوير حقول النفط في العراق فأبرمت إتفاقاً لإنتاج النفط وتطويره مع صدام حسين عام 1998. وفي نيسان 2009 حاول الروس إعادة تفعيل هذه الإتفاقية التي عُلّقت مع الإحتلال الأمريكي للعراق. وقد زار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي موسكو ووافق على الخطوط العريضة لإعادة المفاوضات لتطوير بئر غرب كورين في شمال البصرة. في

---

[1]– Elena Cherney, Margherita Stancati, James Marson, **Russia, Saudi Arabia Explore Expanding Oil Alliance to Middle East Troubles**, The Wall Street Journal, June1st, 2017.

[2]– أماني عبد الكريم علي سليمان، **أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي "2011 – 2016"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، مصر، دون ت. http://democraticac.de/?p=34573

العام 2009 حصلت غازبروم على عقد إستخراج النفط من حقل "بدرة"، الذي يُنتج 170 ألف برميل يومياً، كما حصلت شركة لوك أويل على عقد إستخراج النفط من حقل "القرنة"، وهو أكبر حقل في العالم من حيث الإحتياط ويستخرج منه 1.7 مليون برميل يومياً.[1] وفي العام 2010 تعاقد العراق على تطوير حقول عديدة مع 13 شركة عالمية منها شركات روسية تشمل لوك أويل وغازبروم.[2]

بخصوص إيران لم تقم بتطوير إمكانياتها من النفط والغاز بسبب الحصار المفروض عليها، وهي كانت تستورد الغاز من تركمانستان. لكن في العام 2008، أظهرت روسيا عزمها على التعاون مع إيران رغم القرارات الأمريكية والدولية والحصار المفروض على إيران وحظر التعامل معها، والإستثمارات المعلنة بين الطرفين في مجال الغاز والنفط قدرت ب 4 مليارات دولار.[3]

مع عودة إيران إلى أسواق الطاقة الدولية، عبّر العديد من الإقتصاديين الروس عن مخاوفهم بشأن عواقب ذلك على روسيا. فروسيا تقوم حالياً بتصدير نحو 3.5 مليون برميل من النفط يومياً إلى أوروبا، و988 ألف برميل إلى الصين، بينما كانت إيران تصدّر 992 ألف برميل إلى الصين، ولم تصدّر أي كمية إلى أوروبا في ظلّ العقوبات التي كانت مفروضة عليها. ولأنّ سوق الطاقة لن يشهد تغيراً يُذكر في أوروبا أو الصين، فإن عودة إيران إلى المنافسة ستقلّص حصة روسيا في كلا السوقين.[4] لقد فُتحت أمام موسكو العديد من الفرص والمكاسب الإقتصادية مع طهران عقب توقيع الإتفاق النووي، لكنّ روسيا ستكون أمام منافسة لا مفرّ منها: من جهة، إيران تعود إلى أسواق الطاقة العالمية بقوة، ومن جهة ثانية ترغب الشركات الأوروبية والصينية والأمريكية في العودة للاستثمار في السوق الإيرانية، ما يعني أنّ المرحلة المقبلة لن تكون سهلة على روسيا، خاصة أنها تواجه تحديات إقتصادية كبيرة داخلياً، لكن الفائدة من ذلك تستحق هذا العناء.

إستناداً إلى إستراتيجية التعاون الوثيق مع المنافسين المحتملين، زار وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك طهران، في 13 ديسمبر 2016 على رأس وفدٍ ضم 500 شخص، وتمّ توقيع مذكرة تفاهم مع شركة غازبروم لتطوير حقلين كبيرين من حقول النفط الإيرانيّة. وبموجب الإتفاق ستُجري شركة غازبروم دراسات على حقلي "جنكوله" و"جشمه خوش" الواقعين قرب الحدود العراقية. إضافةً إلى هذين الحقلين

---

[1]– **لوك اويل تفوز بعقد تطوير حقل القرنة الغربي**، RT arabic، 12 ديسمبر 2009. https://arabic.rt.com/news/38711–

[2]– مروان اسكندر، **الدب ينقلب نمراً روسيا: الولادة الجديدة...**، مرجع سابق، ص195.

[3]– مروان اسكندر، **الدب ينقلب نمراً روسيا: الولادة الجديدة...**، مرجع سابق، ص268.

[4]– Huseyn Panahov, **Russian Expectations for...**,op.cit.

خُصِّصت خمس حقول لشركات روسية أخرى، منها حقلا "منصوري" و"آب تيموري"، لشركة لوك أويل، وحقلا "آبلان" و"بايدار غرب" لشركة "زارا بجنفت"، فضلًا عن تسليم حقل "دهلران" لشركة "تاتنفت"، بُغيَة إجراء دراسات حولها. كما أبدى عدد من الشركات الروسية مؤخَّرًا رغبته في استيراد كميات من النفط الإيراني، وأجرت مفاوضات مع الجانب الإيرانيّ بهذا الخصوص. هذا ما أكَّده وزير النفط الإيرانيّ بيجن زنغنه أنه جرى الإتفاق على بيع مئة ألف برميل من النفط الخام لروسيا، مشيراً أن نصف قيمة كمية النفط ستُسلَّم نقدًا للجانب الإيراني، أما النصف الآخر فسيكون على شكل خدمات فنية وهندسية.[1]

تُعتبر ليبيا التاسعة عالمياً في إحتياطيات النفط (الثانية والعشرين في مجال الغاز) والأولى أفريقيًا. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع النفط الليبي بنوعية جيدة وغير مكلف. ويسمح موقع ليبيا الجغرافي الأقرب إلى أوروبا من الدول الأخرى المنتجة للنفط، بنقله بسرعة أكبر إلى العملاء الأوروبيين. قبل الأحداث كانت غازبروم تملك 7.4% من النفط الليبي المنتج. خلال الأحداث وقّعت في نيسان 2011 شركة إيني الإيطالية وغازبروم إتفاقيات تمهد الطريق لتسليم شركة غازبروم مستقبلاً 50٪ من حصة إيني (التي تمتلك حصة الأسد من الإستثمارات في ليبيا) في حقل Elephant الليبي. كما تمتلك شركة تاتنفت 75٪ من حقليْ مبروك والجرف. وقد علّقت هذه الشركات إنتاجها مع تطور الإضطرابات في ليبيا.[2]

كما استحوذت شركة روسنفت، في ديسمبر 2016، على 30% من حقل الشروق المصري، في صفقة مع إيني الإيطالية، التي اكتشفته عام 2015، والتي كانت تحظى بـ90% من ملكيته.[3]

أما تركيا التي تُعدّ المستورِد الأهم للطاقة الروسية في الشرق الأوسط، فقد زارها الرئيس بوتين في ديسمبر 2004 وكانت الزيارة الأولى بعد آخر زيارة قام بها رئيس الإتحاد السوفياتي بودغورني عام 1972. اصطحب بوتين معه رؤساء أكبر الشركات الروسية لا سيّما شركتيّ غازبروم وتاتنفت.[4] في نوفمبر 2005 عُقد لقاء ثلاثي بين الرئيس الروسي بوتين ورئيس الوزراء التركي حينذاك أردوغان ورئيس وزراء

---

[1]– معتصم صديق عبدالله، **إيران وروسيا...**، مرجع سابق.

[2]– Naim Ameur, "La Libye entre les intérêts de l'Occident et la résistance de Kadhafi", **Arabie heureuse?** La revue outre-terre, Cairn.info, N° 29, Mars 2011, p.308, 307.

[3]– محمد عابد، **نعمة الغاز قد تكون نقمة على إسرائيل**، صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، 6 إبريل2017.
https://www.raialyoum.com/index.php/%D9%86%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%82%D8%AF-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%86%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84/

[4]– معمر سليم خولي، **العلاقات التركية– الروسية من إرث الماضي الى آفاق المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص33.

إيطاليا حينذاك سيلفيو برلسكوني في مدينة سامسون التركية ليجري بشكل رسمي إفتتاح خط أنابيب "بلو ستريم" الذي مُدد في مياه البحر الأسود لنقل الغاز الروسي إلى تركيا ومنها إلى جنوب أوروبا.[1]

بالنسبة لإسرائيل كانت تعتمد تنويع مصادر إمدادها بعناية شديدة، وتشتري نفطها وغازها من دول مثل النرويج وفنزويلا والمكسيك ونيجيريا والغابون ومصر. لكنها منذ أوائل العام 2000 إعتمدت على موسكو، حيث زادت حكومة أرييل شارون وحكومة إيهود أولمرت من اعتمادها على الطاقة الروسية. بلغ هذا الإعتماد ذروته في العام 2006، حيث وصلت 88٪ من شحنات النفط من روسيا ورابطة الدول المستقلة. هذا الخيار حكمته الأسعار المناسبة من روسيا، بالإضافة إلى ضغوط من الوزراء الإسرائيليين الناطقين بالروسية. وفي العام 2003 قام الروس بإعادة تنشيط خط أنابيب النفط عسقلان–إيلات، الذي يمرّ عبر إسرائيل، متجاوزًا قناة السويس ويسمح بتصدير النفط الروسي بشكل أسرع إلى آسيا. ويحصل الإسرائيليون على أتاوات على النفط المنقول عبر هذا الطريق.[2]

هذه إطلالة عامة على أبرز مصالح روسيا في المنطقة فيما يتعلق باستثمار النفط والعلاقات مع الدول النفطية فيها. أما ما يتعلق باستثمار الغاز فهو أكثر أهمية وحساسية. إنطلاقاً من أنّ روسيا التي تُعتبر المنتج والمصدّر الأول عالمياً لهذه المادة هي في حالة شبه احتكار لصادرات الغاز إلى أوروبا. وفي سبيل السيطرة على أوروبا من ناحية وعلى منابع الغاز وممراتها من ناحية أخرى، ساد سباق إستراتيجي بين مشروعين: 1. المشروع الأمريكي **نابوكو:** الذي سعى من جهة إلى نقل الغاز من دول آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى البحر الأسود، تحديداً المياه الإقليمية لتركيا، ومساره منها إلى بلغاريا فرومانيا ثم هنغاريا فالتشيك وكرواتيا وسلوفانيا فإيطاليا. ومن جهة ثانية أنبوب الغاز العربي الذي أنشئ عام 2003 ليتم نقل الغاز المصري من العريش إلى الأردن ثم سوريا وربطه بمشروع "نابوكو" لتصدير الغاز إلى أوروبا. فبعد أن أدى الخلاف الروسي الأوكراني عام 2004 حول سعر الغاز إلى تخفيض ضخ روسيا للغاز إلى أوروبا حوالي 48 ساعة. تلّقت أوروبا الإنذار وبدأت التفكير بحلول لتوفير الغاز الطبيعي إلى أوروبا من آسيا الوسطى دون المرور بروسيا، لتجنب تكرار هذا الموقف واستغلال روسيا الغاز كسلاح

[1]– المرجع السابق، ص37.

[2]– Pierre Razoux, **The keys to understanding…**, op.cit. p.4.

إقتصادي ضد أوروبا، وتمثل هذا في إتفاق خط أنابيب **نابوكو** عام 2009 كما تمّ الإتفاق على خط **تاناب** الذي ينقل الغاز من أذربيجان عبر تركيا إلى اليونان ثم أوروبا الذي افتتح في يونيو 2018.[1]

2. المشروع الروسي في شقيه الشمالي والجنوبي والذي يقطع الطريق على نابوكو عبر التالي:

أ- **السيل الشمالي:** سارع بوتين في شباط 2008 بزيارة بلغاريا واليونان وعقد إتفاقيات مبدئية مع دول جنوب شرق أوروبا لإقامة هذا الخط الذي يمر من روسيا عبر بحر البلطيق إلى شمال ألمانيا ومن ثم توزيعه إلى الدنمارك وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والنمسا والتشيك وبولندا، وقد افتُتِح عام 2011. (الخريطة رقم10 ص159)

وقد تخلت فرنسا عن مشروع نابوكو في 2010/3/1 حيث وقعت مع روسيا إتفاقية للتعاون بين البلدين في مجال النفط والغاز بما في ذلك المساهمة الفرنسية في تكاليف بناء خط "السيل الشمالي".

ب- **السيل الجنوبي:** وقعّت تركيا مع روسيا في 2009/8/16 إتفاقية لمدّ هذا الخط عبر مياهها الإقليمية في البحر الأسود، إلى وسط وجنوب أوروبا (ثم وقعت موسكو إتفاقاً في 2011/12/28 مع أنقرة لتمرير جزء من السيل الجنوبي عبر أراضيها). وتخلّت تركيا بذلك عن مشروع نابوكو. ثمّ أعلنت روسيا في ديسمبر 2014 عن إلغاء مشروع "السيل الجنوبي"، بسبب أزمة أوكرانيا، والتعاقد مع تركيا على تنفيذ "السيل التركي" لنقل الغاز إليها ثم إلى اليونان فأوروبا.[2]

لم تقتصر محاربة روسيا لمشروع نابوكو على إقامة مشاريع موازية له وإقناع الدول الأوروبية بالإنضمام إليها، بل دخلت أيضاً في عقود شراء غاز طويلة الأمد مع كلّ الدول المفترض منها ضخّ الغاز في خط أنابيب نابوكو، ثم إعادة بيعه عبر أنابيبها العابرة للقارات. فتقرّب بوتين من تركمنستان بعد تولي قربان محمدوف الرئاسة عام 2006. ما سمح لروسيا بإقناع عشق إياد بالإنسحاب من مشروع نابوكو، والبقاء في النظام القائم فعلاً الذي يُصدّر الغاز التركماني عبر شبكة الأنابيب الروسية.[3] في شباط 2009 نجح الرئيس الروسي ميدفيديف في إبرام معاهدة أمنية مع جميع جمهوريات آسيا الوسطى: كازاخستان، أوزباكستان، تركمانستان، طاجيكستان، قيرغيزستان وروسيا البيضاء حيث ستمدهم روسيا بقروض تصل

---

[1]- باسم خفاجي، **روسيا ومواجهة الغرب.. أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم**، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، 2008، ص96، 97.

[2]-Imad Fawzi Shueibi, **La Syrie centre de la guerre du gaz au Proche-Orient**, Réseau Voltaire, 8/5/2012.

[3]- عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة...**، مرجع سابق، ص84.

إلى 10 مليار دولار مقابل شراء غاز هذه الدول وإعادة بيعه من قِبل روسيا. لكنها ارتبطت مع أذربيجان بعقود بيع طويلة الأمد، حيث وقع البلدان عام 2009 إتفاقاً لشراء حصة كبيرة من الغاز الأذري من دون تعهد الأخيرة بعدم البيع إلى نابوكو في حال وُجد فائض لديها.[1] كما سعت روسيا إلى ربط الغاز الإيراني بشبكة الأنابيب الروسية التي تربط الجمهوريات المذكورة مع أنابيب الغاز الروسي.

من جهة ثانية وقعت الدول المحيطة بالبحر الأسود إتفاقية خط نقل الغاز (بلو ستريم) خلال قمة لهذه الدول في مدينة سمسون التركية عام 2007. كذلك وقعت تركيا في اسطنبول في 2009/8/6 إتفاقية خط (بلو ستريم 2) عبر المياه الإقليمية لتركيا في البحر الأسود ليصل إلى أوروبا.[2]

لكلّ هذه الأسباب تخلى الإتحاد الأوروبي رسمياً عن مشروع نابوكو في تموز2013. وبالتالي فقد حافظت روسيا على احتكارها للسوق الأوروبي ومنعت أي منافسة لها من دول آسيا الوسطى عبر المشاريع الغربية التي ترتبط حكماً بتركيا دولة الممر الذي لا مفرّ منه إلى أوروبا سواء من آسيا الوسطى أو الشرق الأوسط.

الفقرة الثانية: روسيا وثروات الحوض الشرقي للبحر المتوسط

نجحت الإستراتيجية الروسية بمحاورها وأبعادها المتعدّدة في إجهاض مشروع نابوكو وجعلته يولد ميتاً بعد أن جففت كلّ المصادر المحتملة لأيّ شكل من أشكال هذا المشروع. في هذه الأثناء تحديداً في العام 2009 تمّ اكتشاف حقول الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط، الممتدة عبر المياه الإقليمية لمصر وغزة و"إسرائيل" وقبرص ولبنان وسوريا. فقرّرت الولايات المتحدة وضع مشروعٍ مضادٍ في ظلّ عدم توافر الغاز الآسيوي لخط نابوكو وتعويضه من خلال الغاز الشرق أوسطي، وتحديداً من قطر. من هنا وُلدت فكرة مشروع خط الغاز القطري الذي يتجه غرباً إلى الأراضي السورية حيث يلتقي بخط الغاز المصري والخط الإسرائيلي، ثم يتجه شمالاً إلى تركيا أو يتجه مباشرةً عبر البحر المتوسط إلى أوروبا. كما برزت بعض المناطق العراقية أيضاً، والتي تمّ زرع الإرهاب فيها، كمصدر إضافي للطاقة.

إذاً لم تكن الأزمة السورية بعيدةً عن الصراع العالمي على موارد الطاقة. يقول السفير الفرنسي السابق ميشال ريمبو أنه "خلال البحث في ملف النفط، إكتشف الجيولوجيون فجأة الموقع المفتاح لسوريا، ذلك

[1]– أسامة العرب، **ثروة النفط والغاز: خفايا الصراع على الشرق الأوسط**، صحيفة البناء، 6 أغسطس 2016.

[2]– ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**...، مرجع سابق، ص245.

أنّه لتمرير النفط والغاز من الخليج وإيران وقطر إلى أوروبا يجب المرور حكماً بالأراضي السورية. وقد إكتشف معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، أنّ الأراضي السورية تضمّ إحتياطيات نفطية وغازية هائلة وكذلك دول الجوار، وبدأت رحى الحرب تدور لأجل ذلك.[1] وفي شرحه لأهداف الحرب على سوريا، يتوقف الكاتب الفرنسي جان بيار إستيفال عند مسألة الطاقة "فسوريا وبعد أن تكون قد تخلصت من النظام المعادي لأمريكا وتقوم مكانه حكومة صديقة ستشكل الفريسة الفضلى. إنّ الوضع الجغرافي لسوريا مثاليّ، ذلك أنّ سوريا هي المنفذ الأرضيّ الوحيد إلى ثروة الطاقة في عراقٍ ضعيف وممزق بالحرب الطائفية وأيضاً باب الدخول إلى ثروات إيران المعادية والتي ينبغي إخضاعها سريعاً بحسب أمريكا."[2]

في تفاصيل المشروع القطري أنه عندما اختارت قطر تصدير غازها إلى أوروبا عبر خط أنابيب بري يمرّ بأراضي العراق والأردن وسوريا، تقاربت مع الأخيرة عام 2010 في إطار إتفاقية الدفاع، لكنّ سوريا اختارت في نهاية الأمر الحلف الغازي مع العراق وإيران. حيث عقدت إيران إتفاقاً في تموز 2011 مع العراق وسوريا لمدّ خط أنابيب ينقل الغاز الإيراني إلى ميناء اللاذقية السوري ثم إلى أوروبا. وكان مُقرَّراً أن ينتهي بناء الخطّ في العام 2016، لكنّ عواصف الربيع العربي وما تلاها من الأحداث السورية أخّرت المشروع. وقد نظرت كل من قطر وتركيا وإسرائيل إلى هذا الحلف بعين الريبة لأنه سيكون مستقلاً تماماً عنهم. أما الولايات المتحدة فكانت تشرف على ذلك من خلال دعم حلفائها تركيا وإسرائيل وقطر ومحاولة إضعاف الخصوم روسيا وإيران، وبذلك صارت مسألة الغاز جزءاً مفصلياً من الصراع الدائر في سوريا. وبروتوكول الدوحة الموقع في نوفمبر 2012 من قبل غالبية أطراف المعارضة السورية يلحظ أنه ما بعد الأسد سيُسمح لأنبوب الغاز القطري بالمرور عبر سوريا وتحديداً من مدينة حلب إلى تركيا ثم أوروبا.[3]

هذا المخطط رسّخ التحالف الروسي السوري الإيراني لحماية مصالحهم المشتركة في ثروات الغاز. حيث تسعى الدول الأوروبية والولايات المتحدة لحرمانهم من أسواق الغاز في أوروبا عبر التعاون بين قطر والسعودية وتركيا بإدارة ودعم غربي وهو ما تنبهت له كلٌّ من إيران وروسيا مبكرًا. ثمّ جاء التدخل العسكري الروسي في سوريا الذي قطع الطريق على المشروع القطري الذي كان من شأنه أن يحطّم إحتكار روسيا لتصدير الغاز إلى السوق الأوروبية، ومَنَع تركيا من الحصول على أية منافع إقتصادية

---

[1]- Michel Raimbaud, **Tempete sur le Grand moyen-orient**, Ellipse, Paris, février 2015, p.415.

[2]- Jean pierre Estival, **La tragedie syrienne revolte populaire ou complot international?**, Le Harmattan, Paris, Mars 2013, p752.

[3]- سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير...**، مرجع سابق، ص367.

من مرور الغاز القطري عبر أراضيها إلى أوروبا. كما سيسمح بقاء الأسد بوصول الغاز الإيراني إلى الموانئ السورية، وتسعى روسيا لإبرام عقود مع إيران طويلة الأمد، لتصدير الغاز الإيراني إلى أوروبا، على غرار العقود التي أبرمتها مع دول آسيا الوسطى للحصول على إنتاجها الغازي بأسعار زهيدة، وإعادة تصديرها بالأسعار العالمية للدول الأوروبية. فلا يكون الغاز الإيراني بديلاً مطلقاً عن الغاز الروسي بالنسبة لأوروبا.

بالنتيجة لم تربح روسيا فقط إجهاض المشروع القطري فقط بل استأثرت شركاتها باستثمار النفط والغاز في سوريا. وقال إيفان كونوفالوف مدير مركز الإتجاهات الإستراتيجية لصحيفة «نيويورك تايمز» في 5 آب 2017، إن الصفقات وُقّعت في شهر ديسمبر 2016، (أي مع نهاية معركة حلب).

مع نجاح روسيا بقطع "نابوكو" الغربي ثم القطري، أفصح "نابوكو" الإسرائيلي عن وجهه. فقد اتجهت إسرائيل إلى كلٍّ من قبرص واليونان وإيطاليا، لبحث سبل نقل الغاز الإسرائيلي عبر أنابيب إلى الأسواق الأوروبية، بعدما اكتشفت أهم حقلين لإنتاج الغاز: حقل تمار عام 2009، وحقل ليفياثان عام 2010. إنّ فشل المشاريع السابقة التي سعت إسرائيل لتكون جزءاً منها، دفعها لإنشاء أنابيبها الخاصة هذه المرة مباشرة مع جنوب أوروبا. فتمّ الإستعاضة عن خط الأنابيب البري بمشروع بحري يمدّ أنابيب الغاز الإسرائيلي إلى قبرص فاليونان ثم إلى أوروبا عبر المياه الإقليمية لهذه الأطراف. ووقّع وزراء الطاقة في إسرائيل واليونان وقبرص، مذكرة تفاهم بشأن تنفيذ مشاريع مشتركة في مجال الطاقة والمياه، واتفق الوزراء في 8 آب 2013 على إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز بين الأطراف الثلاث، ومرفأ لتخزين الغاز المسال في قبرص لتصديره إلى أوروبا.[1] أعلنت حكومات إيطاليا واليونان وقبرص وإسرائيل العام 2025 موعداً لاستكمال هذا المشروع. والمشروع المزمع لمدّ أطول خط أنابيب للغاز في العالم تحت البحر، سيمتد من شرق البحر المتوسط إلى جنوب أوروبا، بدعم من الإتحاد الأوروبي. وتُقدّر كلفته بـ6.2 مليار دولار.[2]

في المقابل، ومنذ خريف العام 2010، سعت روسيا للحصول على 50% من حصة شركة إسرائيلية تمتلك تراخيصاً للتنقيب وإنتاج الغاز البحري. في يناير 2011 إستمرت المفاوضات مع مختلف الشركات

---

[1] – ليلى نقولا الرحباني، **روسيا – "إسرائيل": معركة النفط قادمة**، kassioun.org، 18 أغسطس 2013.
http://kassioun.org/reports-and-opinions/item/1699-2013-08-18-14-59-39

[2] –**خط غاز المتوسط قد يكتمل في 2025**، صحيفة الشرق الأوسط، 04 أبريل 2017.
https://aawsat.com/home/article/893871/%D8%AE%D8%B7-%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%82%D8%AF-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D9%85%D9%84-%D9%81%D9%8A-2025

الإسرائيلية. ثم بدأت جولة جديدة من المفاوضات في يونيو 2012 خلال زيارة الرئيس بوتين إلى إسرائيل، التي هدفت إلى إدراج شركة غازبروم، وروسيا نفسها في تطوير صناعة الغاز الإسرائيلية.[1]

في العام 2010، احتفظت الشركات الأمريكية فقط باستخراج المواد الهيدروكربونية في "إسرائيل" (تمتلك شركة نوبل الأمريكية للطاقة ما يقارب 40% من حقل ليفياثان). لكنّ تلّ أبيب أرادت تنويع مصادر تمويلها وألاّ تعتمد فقط على مصادر واشنطن، فاستفادت غازبروم، التي دخلت سوق الغاز الطبيعي المسال، والذي يُشكل تطويره أولوية لإستراتيجية الطاقة الروسية. في فبراير 2013، وقعت شركة تابعة لشركة غازبروم مع الشركة الإسرائيلية (Levant LNG Marketing Corporation) عقد شراء حصري لمدة 20 عامًا للغاز الطبيعي المسال من حقل غاز تمار قبالة حيفا.[2]

بالرغم من مساعي إسرائيل تجنب أي صدام مع موسكو، لكنّ شركاءها الأمريكيين لم يُخفوا رغبتهم باستخدام غاز ليفياثان للتخفيف من إعتمادية أوروبا على الغاز الروسي. وفي خطوة لاستباق أي صدام، دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، الرئيس بوتين، للعب دورٍ في تطوير حقول الغاز الإسرائيلية، وذلك في زيارة له إلى الكرملين في حزيران 2016، حيث قال نتنياهو، إنه لا يوجد أي عائق قانوني حيال استثمار الشركات الروسية في هذه الحقول، مشيراً أنّ إسرائيل تفتح أبوابها لكافة الدول، لتطوير مشاريع الطاقة. الأمر الذي يُعدّ مجاملة إلى حدٍ ما، في ظلّ امتلاك شركة نوبل الأمريكية حقوق تشغيل الحقول الإسرائيلية، وحصصاً تقارب 40% من عوائدها، ورفضها مشاركة الروس، وفق ما ذكرت صحيفة غلوبز الإسرائيلية في نيسان 2016.[3]

تولي السلطات الروسية أهمية كبيرة لقضية الغاز الإسرائيلي، فغازبروم –مع إحتياطاتها من الغاز 22 مرة أكبر من حقل ليفاثيان وصادرات سنوية من الغاز أكثر مما يمتلكه هذا الحقل بأكمله– مصمّمةٌ على دخول سوق الطاقة الإسرائيلية. إحدى الإجابات المحتملة حول السبب، هي أنّ روسيا تريد الحفاظ على مكانتها في السوق الأوروبية، التي يمكن أن تتقوض عندما تبدأ إسرائيل بتصدير الغاز إلى أوروبا.[4] إنّ

---

[1]–Dmitry Maryasis, “Participation of Russian Energy Companies in the Development of Israel’s Natural Gas Discoveries”,**Russia and Israel in the Changing Middle East Conference Proceedings**, Institute for National Security Studies, Tel Aviv, Memorandum No. 129, July 2013, p. 95.

[2]– Igor Delanoë, **Le grand jeu des alliances…**, op.cit, p8-9.

[3]– محمد عابد، **نعمة الغاز قد تكون نقمة…**، مرجع سابق.

[4]– Dmitry Maryasis, **Participation of Russian Energy Companies**…, op.cit, p.95.

الكمية التي يمكن لإسرائيل تصديرها لن تشكّل حصةً كبيرةً من السوق، فقد تمّ اكتشاف حوالي 700 مليار م³ من إحتياطي الغاز البحري، وتقدر إحتياطيات ليفاثيان بـ300 مليار م³ في حين تقدر إحتياطيات تمار1 وتمار2 بـ 250 مليار م³.[1] وكميات الغاز في ليفياثان بحسب أحدث التقديرات الإسرائيلية (التي صدرت في حزيران 2015)، تُشير إلى وجود 467 مليار م³ من الغاز.[2] بينما تمتلك روسيا إحتياطيات مؤكدة تبلغ 47570 مليار م³. في عام 2011 بلغ إنتاج روسيا من الغاز الطبيعي، 669 مليار م³، وبلغت صادراتها من الغاز الطبيعي تلك السنة 204 مليار م³.[3] ومع ذلك قد تتسبب إسرائيل في إنخفاض أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا، لا سيما مع قربها من أسواق جنوب وجنوب شرق أوروبا، واحتمال العثور على المزيد من الغاز في شرقي المتوسط، ما حتَّم على موسكو التحرك.

بالإضافة إلى حاجتها لحماية أسواقها الأوروبية، فإنّ روسيا لديها بعض الأهداف الأخرى، كأن يكون لها موقع رئيسي في سوق الطاقة في شرق المتوسط. فرواسب الغاز لا تنتهي في إسرائيل بل تمتد إلى لبنان وقبرص وسوريا ومصر، مما يُعطي الشركات الروسية فرصاً محتملةً لاستكشاف واستغلال جميع هذه الودائع. فالأطراف التي كانت حتى الأمس تعتمد على موارد الطاقة المستوردة (إسرائيل ولبنان خصوصاً) لديها فرصة لتلبية إحتياجاتها الداخلية بالكامل وحتى لتصدير بعض الغاز المكتشف. وبالفعل نشطت غازبروم في منطقة شرق البحر المتوسط. فقد فازت شركة pao Novatek الروسية بعرضٍ للتنقيب عن الغاز البحري في حقل قبرص Block-9.[4] (الخريطة رقم11 ص159)

لعلّ السعي الروسي لتطوير مرفأ طرطوس السوري حيث توجد قاعدة عسكرية روسية، يهدف للمساهمة في حماية منابع النفط والغاز المستقبلية في سوريا وربما أيضاً في لبنان وقبرص. حيث يؤكد المسؤولون الإسرائيليون أنّ أغلب إحتياطيات الغاز المكتشفة تقع ضمن "المياه الإسرائيلية"، وبهذا ينكرون مطالبات كلٍّ من لبنان، سوريا، قبرص والفلسطينيين. كان لبنان نقطة التوتر الأولى، ففي مطلع العام 2011 أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن تطويرها بشكل منفرد لحقلين يشكلان ما نسبته قرابة 10% من إجمالي الغاز في شرق المتوسط، واللذين يقعان في مياه متنازع عليها بين إسرائيل ولبنان في ظلّ عدم ترسيم

[1] -Igor Delanoë, **Russie-Israël: les défis**...,op.cit, p121.

[2]– محمد عابد، **نعمة الغاز قد تكون نقمة**...، مرجع سابق.

[3]-Avinoam Idan, “Russia as a Possible Partner in Developing Israeli Gas Discoveries”, **Russia and Israel in the Changing Middle East Conference Proceedings**, Institute for National Security Studies, Tel Aviv, Memorandum No. 129, July 2013, p.104.

[4]- Dmitry Maryasis, **Participation of Russian Energy Companies**..., op.cit., p96.

الحدود البحرية. وفي عام 2013 اتخذ لبنان خطوةً من جانبه، حيث بدأ بالتفاوض مع روسيا. كان الهدف من هذه المفاوضات هو أن تعمل الشركات الروسية على تطوير الحقول التي يطالب بها لبنان في البحر، بينما يُقدم الجيش الروسي مساعدته في الصراع الحدودي المستمر مع إسرائيل. بحلول عام 2015 بدأت الأمور تستقرّ على حالة من الردع المتبادل، فرغم أنّ إسرائيل تمكنت من الحفر في الحقل الأصغر، لكنّ الحفر في الحقل الأكبر عُلّق إلى إشعار آخر في ظلّ الوضع الأمني. كما أنّ شركة النفط الأمريكية "نوبل إنرجي" التي تعاقد معها الجانب الإسرائيلي، لم تكن راغبةً في استثمار ملايين الدولارات في منشآت قد تكون عُرضةً لهجمات حزب الله، وقد تكون كذلك في مرمى نيران البحرية الروسية.[1]

لفتت تقارير إلى أنّ روسيا وفي محاولاتها لضمان حصة لها في استخراج الغاز الإسرائيلي، حذرت إسرائيل بأنها الطرف الوحيد القادر على إقناع سوريا وحزب الله بعدم إستهداف الأرصفة البحرية الإسرائيلية بالصواريخ البحرية من نوع (ياخونت) التي زودتها روسيا لكلٍّ منهما.[2] وكان موقع ديبكا الإسرائيلي قد كشف في سبتمبر2015 عن عرض قدمه الرئيس بوتين لإسرائيل قُبيل إرسال القوات الروسية إلى سوريا، عبر محادثة هاتفية مع نتنياهو وعرض عليه حماية حقول الغاز الإسرائيلية في البحر المتوسط، والإستثمار في تطوير حقل ليفياثان بقرابة 7 إلى 10 مليارات دولار، وتحمّل تكلفة مدّ خط أنابيب من إسرائيل إلى تركيا، لتسهيل تصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا. وألمح بوتين إلى أنّ إيران وحزب الله وسوريا قد يعملون على مهاجمة هذا الحقل المتاخم للحدود البحرية اللبنانية. إنّ ما عرضه بوتين يعني تحول أكبر الإكتشافات الإسرائيلية إلى مشروع روسي. ولم يرد نتنياهو حينذاك على الرئيس الروسي بشكل قاطع بشأن المقترح الذي عرضه عليه.[3]

من جهة ثانية سارت حكومة الوحدة الفلسطينية على خطى اللبنانيين والسوريين والقبرصيين الأتراك، ووقعت أواخر العام 2013 على إذن تنقيب مع شركة غازبروم، وعلى غرار ما جرى مع سوريا ولبنان، فقد ظهرت البحرية الروسية كحامٍ محتمل من التدخل الإسرائيلي. مع تحرك شركة غازبروم لتطوير إحتياطيات النفط المطالب بها فلسطينيًا، شنّ الإسرائيليون عمليتهم العسكرية "الجرف الصامد" عام

[1]– Michael Schwartz, **Energy wars in the Middle East**, middle east eye, February 26, 2015.
https://www.middleeasteye.net/essays/energy-wars-middle-east-1247456052

[2]– إسماعيل جمال، **منابع وخطوط نقل الغاز الطبيعي ترسم خريطة الصراع والتحالفات في الشرق الأوسط والعالم**، موقع القدس العربي الإلكتروني، 5 مارس 2016. http://www.alquds.co.uk/?p=Adver&paged=11900

[3]– ربيع يحيى، **بوتين يعرض على نتنياهو حماية حقول الغاز الإسرائيلية**، موقع إرم نيوز، 14 سبتمبر 2015.
https://www.eremnews.com/news/world/348453

2014 لإخضاع الفلسطينيين. كانت العملية تهدف إلى صدّ الخطط الفلسطينية–الروسية وللقضاء نهائيًا على أنظمة الصواريخ الغزية، وعلى ما يبدو فإن الهدف الأول قد تحقق عندما أجلت غازبروم صفقة تطوير الحقل (وربما غضت الطرف عنها تمامًا).[1]

من الأهداف التي تسعى إليها روسيا حماية السوق التركية. فروسيا التي تزوّد تركيا بنحو 60% من إحتياجاتها من الغاز شعرت بالخوف من فقدان حصتها من الغاز في هذه السوق بعد توقيع إتفاق تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل. ما شكّل سبباً في عودة العلاقات الروسية التركية بعد قطيعة استمرت 10 أشهر. فتركيا هي عملياً الطريق المتاح لتصدير فائض الغاز الإسرائيلي، هكذا صرّح شائي كوهين القنصل العام لإسرائيل بمدينة إسطنبول. الأمر لا يتوقف فقط على المسافة القصيرة بين الطرفين، التي ستضمن بناء خط أنابيب قليل التكلفة بدلاً من الخط القبرصي–اليوناني الباهظ التكلفة والمحفوف بالمخاطر. إنه يعتمد كذلك على ثقل الإقتصاد التركي واستقراره، وقدرة تركيا على توفير بنى تحتية عالية المستوى للتصدير إلى أوروبا. علاوة على استهلاك تركيا جزء من الغاز الإسرائيلي في إطار جهودها لتنويع مصادر الغاز التركية بعيدًا عن الغاز الروسي. وقد برز قلق إسرائيل عندما سارع وزير الطاقة الإسرائيلي شطاينيتس، في اليوم التالي لزيارة الرئيس أردوغان إلى روسيا في آب 2016 والإتفاق بين روسيا وتركيا على استئناف العمل في مشروع السيل التركي، إلى الإتصال بنظيره التركي والإطمئنان منه على استمرار رغبة تركيا في شراء الغاز من إسرائيل.[2]

توصّلت كلٌّ من تركيا وإسرائيل في 18 أكتوبر 2016 لإتفاق أولي وصفته تل أبيب بـ"الإنجاز التاريخي" يقضي بنقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر تركيا، بعد اجتماع عُقد في اسطنبول بين وزير الطاقة التركي بيرات البيرق ونظيره الإسرائيلي يوفال شطاينتس ويفترض الإتفاق أنّ المشروع سيكون جاهزًا لنقل الغاز في نهاية العام 2019.[3] حيث ترغب إسرائيل أن تكون جزءاً من خارطة الطاقة الإستراتيجية التي تتشكل في السنوات الحالية.

---

[1]– Michael Schwartz, **Energy wars**…,op.cit.

[2]– محمد حامد، **الصراع الروسي الإسرائيلي على الفوز بكعكة الغاز التركية**، ترك برس، 15 أغسطس 2016.
https://www.turkpress.co/node/24941

[3]– صالح النعامي، **غاز "إسرائيل" سيعبر تركيا... والعين على مصر وقبرص**، العربي الجديد، 18 أكتوبر 2016.
https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/10/18/%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%82%D8%A8%D8%B1%D8%B5-1

أمام هذا السعي الإسرائيلي للدخول إلى السوق التركية، سارعت القيادة الروسية إلى إستدراك الأمور. فقد أورد موقع صحيفة هآرتس الإلكتروني، في 18 شباط 2016، أنّ وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، كان قد أبلغ المدير العام للخارجية الإسرائيلية، دوري غولد، الذي زار موسكو في تلك الفترة، تحفظ بلاده على المساعي الجارية آنذاك من أجل تطبيع العلاقات بين إسرائيل وتركيا، وتتضمن التحفظات رفض بيع الغاز الإسرائيلي لتركيا. مع ذلك فإنّ المباحثات بين الطرفين في جنيف إستمرت بالتقدم حتى توقيع إتفاق المصالحة في حزيران 2016.[1]

عقب الإنقلاب العسكري الفاشل في تركيا وتوتر العلاقات التركية– الأمريكية، وقّعت روسيا وتركيا إتفاق "السيل التركي" في مؤتمر الطاقة الذي عُقد في إسطنبول في 10 أكتوبر 2016، بحضور رئيسي البلدين رجب طيب أردوغان وفلاديمير بوتين، وسط سخط أوروبي وأمريكي شديد على تركيا، لأنّ المشروع يكرّس هيمنة روسيا على سوق الغاز الأوروبي. كما ضغطت روسيا على اليونان لقبول مرور السيل التركي في أراضيها، ووافقت الحكومة اليونانية بسبب الأزمة الطاحنة التي تمرّ بها البلاد. وصرّح رئيس شركة غازبروم أليكسي ميللر في 8 ديسمبر 2016 بأنّ البدء بإنشاء القسم البحري من المشروع ممكن في النصف الثاني من العام 2017، وقال: "كلا خطي السيل التركي الأول والثاني، سيدخلان الخدمة نهاية العام 2019". الأول مخصص لتركيا والثاني لنقل الغاز الطبيعي الروسي عبره إلى أوروبا.[2]

إن عودة العلاقات التركية –الروسية، واستئناف تصدير الغاز الروسي يقلل من إحتياج تركيا لاستيراد الغاز الإسرائيلي، ولا ضير بالنسبة لتركيا من دخول إسرائيل في لعبة تنويع مصادر الغاز، واستغلال الورقة الإسرائيلية لتحسين موقفها التفاوضي مع الروس. لقد شكّلت هذه التطورات صفعةً كبيرة لرئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو، الذي كان قد خضع للمطالب التركية بشأن تعويض عائلات النشطاء الأتراك الذين قضوا في حادثة "مرمرة" عام 2010، مقابل إزدياد الإعتماد التركي على الغاز الإسرائيلي.

من جهة ثانية، إنّ الإنقلاب العسكري ضد أردوغان في تموز 2016، وما أظهره من دعم روسي لنظام أردوغان مقابل دعم أمريكي للإنقلاب والمساعدة الأمريكية للأكراد في شمال سوريا. جعلت تركيا غير متسمكةٍ بأيّ مشروع أمريكي للغاز ولا حتى إسرائيلي وهو الذي لا يفترق عن الأمريكي. تركيا تعلم أنّ

---

[1]– حلمي موسى، **روسيا تتحفظ عن «مصالحة» الخصمين: هل يعبُر الاتفاق التركي . الإسرائيلي؟**، صحيفة السفير، 20 فبراير 2016.

[2]– **إقرار «السيل التركي» لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا**، صحيفة الحياة، 24 ديسمبر 2016.
http://www.alhayat.com/article/797685/%D8%A5%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7

العضوية في الإتحاد الأوروبي بعيدة المنال، وعلاقاتها ما زالت غير مستقرة مع إسرائيل. كلّ هذه الأمور جعلت روسيا غير مضطرةٍ لتوتير علاقاتها مع إسرائيل لأنّ مشروعها الغازي لن يُشكّل خطراً عليها. من جهة لأنّ إمكانية تنفيذه مع تركيا ضعيفة بوجود السيل التركي وخط تاناب. ومن جهة ثانية لأنّ المشروع الإسرائيلي يقوم على فكرة تمرير هذا الأنبوب عبر لبنان وسوريا مروراً بتركيا إلى أوروبا، لكنّ الصراع اللبناني–السوري مع إسرائيل يقضي على أي فكرة بتمرير الأنبوب عبر البرّ إلى أوروبا. كما قد يواجه عراقيل أخرى في حال مرور أنابيب الغاز عبر المياه الاقليمية القبرصية في وقتٍ لا زالت العلاقات التركية القبرصية متوترة. ويُشار إلى أنّ قبرص إعترضت على تدشين أنبوب نقل الغاز الإسرائيلي إلى تركيا بحجة أنه يمر في مياهها الإقتصادية.

تبذل إسرائيل جهداً كبيراً في محاولة إضعاف الروابط بين روسيا وإيران وبين روسيا وسوريا من خلال تعزيز التعاون الثنائي متبادل المنفعة. إنّ روسيا مهتمةٌ للغاية بالحفاظ على موقعها كواحدة من أكبر مصدري النفط والغاز في العالم، ويعتقد البعض أنها ستكون مستعدة لإعادة تشكيل تعاونها مع شركاء مثل إيران وسوريا لتحقيق مصالحها في أماكن أخرى، لكنّ هذا الإحتمال بعيد فالموارد النفطية والغازية التي تمتلكها كلّ من إيران وسوريا أهم بكثير مما تملكه إسرائيل أو أي دولة أخرى. وبالتالي لا يمكن فكّ عرى الشراكة مع هاتين الدولتين على العكس هي تسعى إلى تعميق وتثبيت شراكتها معهما. إنّ المشاريع الغربية كنابوكو والمشروع القطري وغيرها كانت إسرائيل جزءاً منها رغم علاقاتها الجيدة مع روسيا، فهي تريد أن تكون جزءاً من هذه المشاريع كي تصدر الموارد التي تسيطر عليها نحو أوروبا. وانتصار روسيا على هذه المشاريع هو انتصار على سياسات إسرائيل أيضاً. فبعدما أثبتته روسيا في المنطقة من وجود ونفوذ، أصبحت فرص الإستثمار الروسية في الغاز الإسرائيلي أكثر جاذبية لإسرائيل، وربما ضرورية حتى لا تصطدم مع الروس الذين يسعون للإستثمار في الحقول القريبة من إسرائيل (في لبنان وسوريا وقبرص) وأيضاً قناة ضرورية لتصدير غازها لأنّ روسيا تسيطر على أنابيب نقل الغاز إلى أوروبا.

الخاتمة

إنّ النهج الجديد الذي تبنّته روسيا في ظلّ رئيسها فلاديمير بوتين، تحديداً منذ العام 2000، قام على حماية المصالح القومية لروسيا بعيداً عن الأيديولوجيات. وكان من ضمن هذا النهج أولوية أساسية وهي العودة إلى الشرق الأوسط، العودة إليه من مختلف بواباته. فأقامت علاقات متنوعة مع مختلف دوله القائمة على صراعاتٍ وتناقضاتٍ بينها، ما شكّل حالة من الغرابة. فأيٌّ من الدول العظمى لم يستطع أن يبني علاقات طيبة ومثمرة مع دول إحتلال وفي الوقت ذاته مع دول وحركات مقاومة، لكنّ روسيا استطاعت. فهي من جهة تملك علاقات فعّالة ومتينة مع كيان الإحتلال الإسرائيلي وفي الوقت نفسه لها علاقات عميقة ومتعددة الأبعاد مع الدول المعادية لإسرائيل كسوريا وإيران ومع الحركات المقاومة لإحتلال إسرائيل كحزب الله وحماس.

إنّ هذا النهج المحفوف بالمخاطر وبالمغامرة، فكي تربح صفقة أو إتفاقية مع طرف قد تخسر علاقة مع الطرف الآخر تماماً، دفعنا إلى البحث في الإشكالية التي مفاداها كيفية ومدى إمكانية تأثير العلاقات الروسية الإسرائيلية على المصالح الروسية في الشرق الأوسط، ولا سيّما مصالحها مع الدول المعادية لإسرائيل.

إنّ فصول هذا البحث إنطوت على جملة من النتائج، التي كان أبرزها معرفة المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط. أولى هذه المصالح تحقيق الهدف الروسي بالوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط عبر إستحصالها على قواعد بحرية في مدينة طرطوس السورية. وهي القاعدة الروسية الوحيدة خارج المجال السوفياتي السابق. والقريبة من القواعد الأمريكية والأوربية الراسية في المتوسط، ما يعني إمكانية أعلى للمواجهة بعيداً عن المحيط الروسي. هذا إلى جانب الحديث عن إمكانية شق قناة برية في الأراضي الإيرانية لتربط بين بحر قزوين والخليج العربي، وفي هذا مصلحة روسية.

المصلحة الروسية الثانية تجلّت بمحاربة الإرهاب والتطرف الإسلامي الذي يعزو سببه، بحسب نظرة الدول الكبرى ومنهم روسيا، إلى المنطقة العربية والإسلامية، وأنّ منبع الإرهاب هو من هذه المنطقة. ولمحاربة الإرهاب يجب محاربته من منبعه، وهذا كان أحد أسباب إنخراط روسيا في الصراع الدائر في

سوريا مع الجماعات المتطرفة، للقضاء عليها خوفاً من الإنتقال إلى داخلها ومحيطها. وقد نجحت بذلك مع القضاء على مجمل معاقل "داعش" و"النصرة" في سوريا والعراق.

إلى جانب هذه المصالح التي تدخل في الإطار الأمني، هناك مصالح روسية إقتصادية مع دول هذه المنطقة. وقد تطرق لها البحث مفصّلاً ومطوّلاً. باختصار يمكن إجمالها بصفقات التسليح الروسي لهذه الدول، وعقود إستثمار النفط والغاز مع دول المنطقة وإستثمارات في مجالات أخرى كالسكك الحديدية والمجال الفضائي وغيرها. بالإضافة إلى علاقات تجارية قائمة على الإستيراد والتصدير بين روسيا وكلٍّ من إسرائيل، تركيا وإيران. وقد نجحت روسيا في الحفاظ على هذه المصالح الإقتصادية وما زالت في حال النمو والتطور.

كذلك خلص البحث إلى أبرز نقاط التعاون بين روسيا والكيان الإسرائيلي، حيث برزت العديد من المصالح التجارية والإستثمارية بين الطرفين في مختلف المجالات لا سيما على صعيد التكنولوجيا نظراً للتفوق الإسرائيلي في هذا المجال. هذا إلى جانب الدور الذي لعبه وما زال اليهود بين روسيا وإسرائيل، نظراً للوجود اليهودي في روسيا ودورهم الفاعل فيها ومكانتهم الإقتصادية، وأيضاً الوجود الروسي في إسرائيل عبر اليهود الذين هاجروا من روسيا ودول الإتحاد السوفياتي السابق.

في المقابل تطرق البحث إلى أبرز نقاط الخلاف والتعارض بين إسرائيل وروسيا لتبيان مدى قدرة إسرائيل على التأثير في التوجهات الروسية ومساراتها. وعند البحث في أزمة الملف النووي الإيراني منذ نشوئها وحتى لحظة توقيع الإتفاق النووي في العام 2015، يتبين أنّ إسرائيل لم تكن قادرة على تغيير التوجه الروسي ودفعه للتخلي عن دعم ما هو مصلحة وحق طبيعي لإيران بينما هو يشكّل تهديد للتفوق الإسرائيلي في المنطقة ويزيد النفوذ الإيراني في المنطقة. طبعاً لم يكن حباً بإيران أو دعماً لحقها وإنما لأنّ ذلك فيه مصلحة روسية تتمثل بعوائد بناء المفاعلات النووية، والسعي للعب دور سياسي دولي عبر إدارة هذه الأزمة بأسلوب مستقل عن الولايات المتحدة. وقد نجحت روسيا في الوصول إلى مبتغاها إيران دولة نووية باعتراف دولي، دون أن تصبح جزءاً من الفلك الأمريكي. وفتح لها الإتفاق النووي آفاقاً إقتصادية جديدة في المستقبل.

من نقاط الخلاف أيضاً أسلوب إدارة الأزمة السورية. فالرؤية الإسرائيلية إلى ما يجري في سوريا بعيدة كلّ البعد عن النظرة الروسية، فالأولى تريد نظاماً سورياً ضعيفاً ودولة مقسّمة، بينما الثانية تريد نظاماً قوياً

ودولة موحدة. في المقابل هناك تقارب كبير بين إيران وروسيا في طريقة التعامل مع هذه الأزمة. وبينما إقتصر التعاون بين إسرائيل وروسيا على عدم التصادم في الأجواء السورية وعدم المساس بسلامة خبرائها وجنودها في سوريا، تطور التعاون الروسي الإيراني إلى تشكيل الغرف العسكرية وإستعمال الأجواء والقواعد الإيرانية، لإطلاق الصواريخ ضد الجماعات المتطرفة في سوريا والتي تهدد بقاء النظام السوري. وفي النهاية إنتصرت الرؤية الروسية وإستعاد النظام السوري السيطرة على أكثر من 80% من الأرض السورية. ولم تستطع إسرائيل الحصول من روسيا على ضمان بعدم إقتراب الجيش الروسي وحلفائه (إيران وحزب الله) من منطقة الجولان المحتل.

في قضايا التسليح الروسي لأعداء إسرائيل في المنطقة، كذلك لم تنجح إسرائيل في إيقاف هذه الصفقات، التي بطبيعتها تقوم على أسلحة دفاعية وليس هجومية. فروسيا نفسها تأخذ أمن الكيان الصهيوني بعين الإعتبار، لا سيما مع وجود مليون مواطن من أصل روسي. رغم محاولات إسرائيل الضغط على روسيا عبر إثارة المحيط الروسي كما حدث في الحرب الجورجية التي قامت بدعم عسكري إسرائيلي، أو عبر الدخول مع روسيا في إتفاقيات عسكرية صناعية تقيّد حريتها في تصدير الأسلحة. وهذا ما يدفع إيران بالتالي إلى الإعتماد على نفسها لإنتاج الأسلحة الهجومية ولا سيما الصواريخ، بدعم روسي تقنيٍّ أحياناً.

بعد قضائها على أيّة منافسة محتملة في تصدير الغاز إلى السوق الأوروبية من قبل جاراتها الآسيوية، سعت روسيا تالياً إلى القضاء على أية منافسة شرق أوسطية في هذا المجال. وقد نجحت بذلك عندما أفشلت مشروع خط الغاز القطري وهو المشروع الذي كان ستسفيد منه إسرائيل أيضاً، وعندما حمت النظام السوري الذي لا يدور في الفلك الأمريكي وبالتالي لن يسمح بمرور أي مشروع أمريكي عبر أراضيه. كذلك نجحت روسيا بذلك عندما إستمالت تركيا إليها عبر مشاريع خطوط أنابيب كالسيل التركي، و"بلو ستريم" وما لذلك من عوائد مالية على تركيا وتأمين إحتياجاتها من الغاز، وبالتالي جعلت إمكانية قيام مشروع خط أنابيب إسرائيلي بالتعاون مع تركيا معدومة.

أمام كلّ هذه الجزئيات والتي تصب في نفس المسار، يمكن أن نثبت الفرضية التي انطلق منها البحث ألا وهي محدودية التأثير الإسرائيلي على توجهات وسياسات وبالتالي مصالح روسيا في الشرق الأوسط، ولا سيما مع أعداء إسرائيل. فلو استطاعت في مرحلة ما أو في حادثة ما ترك أثرٍ طفيف لكنها لم تنجح في ضرب العمق.

في المقابل يمكن القول أنّ الوجود الإسرائيلي في المنطقة خدم المصالح الروسية. فالرابح الأكبر هو روسيا التي تستفيد من هذا النزاع في المنطقة. فلو افترضنا أنّ سوريا وإيران كمعظم الأنظمة العربية التابعة للهيمنة الأمريكية والمطبعة مع إسرائيل فهل كانت روسيا ستجد باباً تدخل منه إلى الشرق الأوسط!! فصحيح أنّ روسيا لها علاقات مع مختلف الدول العربية ولكنها لم ترق إلى مستوى العلاقات مع سوريا وإيران بسبب إرتباط تلك الدول بالغرب إلى حدود قصوى وفي مختلف الميادين. كذلك العلاقة مع تركيا التي تعدّ شريكاً لروسيا إقتصادياً ولكنها منافسٌ شرسٌ في السياسة والسعي لكسب النفوذ وهذا ما أثبتته الأزمة السورية التي وصلت بهما إلى حدّ القطيعة. كذلك إسرائيل ما كانت لتعمّق علاقاتها بروسيا لولا هاجسها المستمرّ من تسليح تلك الدول بأسلحة كاسرة للتوازن فضلاً عن السعي لدى روسيا لتحفظ لنفسها حصةً من التسوية السياسية في سوريا بعد ما اكتسبته روسيا من نفوذ في المنطقة، لا سيما في ظلّ التراجع وكفّ يد الآلة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما والذي اتبع سياسة المهادنة مع الروس على عكس أسلافه المحافظين. وهنا يُطرح النقاش حول تأثير السياسات الأمريكية على العلاقات الروسية الإسرائيلية، وإلى أي مدى ينعكس التوتر في العلاقات الأمريكية الروسية على علاقات إسرائيل بروسيا.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- **الكتب**

1) إبراهيم (فؤاد)، **داعش من النجدي الى البغدادي " نوستالجيا الخلافة"**، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت، 2015.

2) أبي عيسى (وسام)، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس 2006- 2010**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2011.

3) اسكندر (مروان)، **الدب ينقلب نمراً روسيا: الولادة الجديدة**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2011.

4) إلياس (جوانيتا)، ستش (بيتر)، **أساسيات العلاقات الدولية**، ترجمة محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2016.

5) الإمارة (لمى مضر)، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

6) بارزوهار (ميخائيل)، ميشعال (نسيم)، **الموساد أكبر مهام جهاز المخابرات الإسرائيلي**، ترجمة زينة إدريس، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

7) تشومسكي (نعوم)، الأشقر (جلبير)، **السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، ترجمة ربيع وهبه، دار الساقي، بيروت، 2007.

8) الجنابي (ميثم)، **اليهودية واليهودية الصهيونية في روسيا**، دار الحصاد، دمشق، 2006.

9) خفاجي (باسم)، **روسيا ومواجهة الغرب.. أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم**، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، 2008.

10) خولي (معمر سليم)، **العلاقات التركية- الروسية من إرث الماضي الى آفاق المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

11) زعرور (هادي)، **توازن الرعب القوى العسكرية العالمية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.

12) زيدان (ناصر)، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى بوتين**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

13) سعيد (خالد)، **المهاجرون الروس قادمون.. "إسرائيل" الى أين؟!**، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، 2014.

14) السيد حسين (عدنان)، **الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

15) السيد حسين (عدنان)، **نظرية العلاقات الدولية**، ط3، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

16) سيد حسين (أحمد)، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.

17) عبد الحميد (عاطف معتمد)، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009.

18) قلعجية (وسيم خليل)، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016.

19) كسينجر (هنري) ، **النظام العالمي**، ترجمة فاضل حتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015.

20) كليب (سامي)، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج الحرب السورية بالوثائق السرية**، ط6، دار الفارابي، بيروت، 2016.

21) محمود (خالد وليد)، **أفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل**، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2007.

22) وهب (علي)، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأمريكي الصهيوني**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.

23) يوسف (أيمن)، مصطفى (مهند)، **سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة**، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2011.

- **الدراسات والمقالات والدوريات**

1) أبودست (قاسم محمد)، **مواقف السياسة الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني**، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، الصادرة عن مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، دمشق، المجلد 33، العدد 6، 2011، ص89 الى 104.

2) أبو دياب (خطار)، **لعبة روسيا وإسرائيل من المتوسط إلى القوقاز**، صحيفة العرب اللندنية، العدد 10247، 16 ابريل 2016.

3) أبو عامر (عدنان)، "العلاقات الروسية الإسرائيلية: المصالح المشتركة والتحالف الإستراتيجي"، **علاقات اسرائيل الدولية السياقات والأدوات الإختراقات والإخفاقات**، إعداد عاطف أبو سيف، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2014، ص199 الى 217.

4) إدريس (محمد السعيد)، "خيارات إسرائيل الجديدة بعد إتفاق إيران النووي"، **إيران أخيراً.. دولة نووية سلمية**، مجلة معلومات، دار السفير، بيروت، العدد 142، أيلول 2015، ص47 الى 48.

5) بسيوني (شدوى محمد ابراهيم)، **السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية فى الفترة "2011-2016"**، الموقع الإلكتروني للمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر، 13 يوليو 2016.

6) حماد (كمال)، **إدارة الأزمات (الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات نموذجًا)**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 57، تموز 2006، ص107 الى 155.

7) حمام (مي ياسر)، **العلاقات الروسية الإسرائيلية فى عهد بوتين فى الفترة من "2000 – 2016"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، مصر، 2 أغسطس 2017.

8) ذياب (أحمد)، **أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية الروسية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 176، نيسان 2009.

9) رمان (سمير)، **العلاقات الروسية- الإسرائيلية**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 1 أبريل 2017.

10) رونزر (شموئيل)، "هل تستطيع الولايات المتحدة أن تخضع إيران؟"، **اسرائيل والمشروع النووي الايراني**، ترجمة أحمد أبو هدبة، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2006، ص161 الى 166.

11) سليمان (أماني عبد الكريم علي)، **أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي "2011 – 2016"**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر، دون ت.

12) شامير (إسرائيل)، **إسرائيل وروسيا... ما الجديد؟**، صحيفة الحياة، 11 فبراير 2014.

13) الشيخ (نورهان)، "روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي"، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص289 الى 313.

14) الشيخ (نورهان)، **الاستمرار والتغيير في السياسة الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي)**، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 24، خريف 2009، ص43 إلى 58.

15) عاطف (علي)، **اليد الخفية...طبيعة الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية**، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، مصر، 24 مايو 2017.

16) عبد الفتاح (بشير)، **إسرائيل والدور العسكري الروسي في سورية**، صحيفة الحياة، 28 أكتوبر 2015.

17) عبد الكريم (إبراهيم)، **إسرائيل والتدخل الروسي العسكري في سوريا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 15 أكتوبر 2015.

18) عبد القادر (نزار)، **إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط إسرائيل في مصاف الدول الكبرى**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 43، يناير 2003، ص5 الى 64.

19) عبد الله (معتصم صديق)، **إيران وروسيا.. ما بعد الاتّفاق النوويّ**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 08 أبريل 2017.

20) العرب (أسامة)، **ثروة النفط والغاز: خفايا الصراع على الشرق الأوسط**، صحيفة البناء، 6 أغسطس 2016.

21) عطوان (خضر)، **سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 20، خريف 2008، ص47 الى 64.

22) علو (أحمد)، **الملف النووي الإيراني بين الحقائق العلمية والوقائع السياسية**، مجلة الجيش اللبناني، العدد 343، يناير 2014، ص 52 الى 56.

23) العلي (محمود)، **المجموعات الإثنية في الكيان الصهيوني جذورها وتأثيراتها الراهنة**، سلسلة مقاربات، العدد 19، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، نيسان 2013.

24) عوديد (عيران)، "روسيا في الساحة الدولية سنة 2008"، **قراءات إسرائيلية استراتيجية**، ترجمة عدنان أبو عامر، إعداد عبد الحميد الكيالي، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2009، ص89 الى 108.

25) كليب (سامي)، **يهودية بوتين هل تنفع العرب وسوريا؟**، جريدة السفير، 8 أغسطس 2016.

26) لا كاتب، "الملف النووي الإيراني في رأس اهتمامات إسرائيل الوقائع والدلالات"، **اسرائيل والمشروع النووي الايراني**، ترجمة أحمد أبو هدبة، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2006، ص15 الى 30.

27) مجلي (نظير)، **اليهود الروس في إسرائيل أكثر تطرفاً في السياسة وأكثر التصاقاً بالثقافة الروسية**، صحيفة الحياة، 3 سبتمبر 2013.

28) مجلي (نظير)، **إسرائيل تحتج على تزويد روسيا إيران بأسلحة قيمتها 10 مليارات دولار**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 13870، 18 نوفمبر 2016.

29) مخيمر (أسامة)، **الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007.

30) المسعودي (أحمد)، **روسيا وحلم المياه الدافئة– معركة نفوذ على الشرق الاوسط، أم حرب مباشرة على الإرهاب؟**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، كربلاء، 2 نوفمبر 2015.

31) مصطفى (مهند)، **العلاقات الإسرائيلية–الروسية في سياق الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 15 فبراير 2017.

32) المفتي (كريم)، "مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 48، خريف 2015، ص23 الى 39.

33) موسى (حلمي)، **روسيا تتحفظ عن «مصالحة» الخصمين: هل يعبُر الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي؟**، صحيفة السفير، 20 فبراير 2016.

34) يوسف (أيمن طلال)، **روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، 2000–2008**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 358، ديسمبر 2008، ص 76 الى 90.

- **المواقع الإلكترونية**

1) البسومي (حسين)، **اللوبي اليهودي في روسيا: هل يعرقل التقارب مع الدول العربية؟**، موقع آراء حول الخليج، 1 نوفمبر 2007.

http://araa.sa/index.php?view=article&id=1764:2014-07-15-09-19-03&Itemid=172&option=com_content

2) البنداري (عرفة)، **دراسة إسرائيلية: مصر قوة عسكرية رائدة، ولكن**، موقع رصيف 22، 13 ديسمبر 2016.

https://raseef22.com/politics/2016/12/13/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9%D8%8C/

3) جزائري (إيليا)، **قاعدة همدان.. خفايا وأسرار الحلف الروسي الإيراني**، العربية.نت، 22 أغسطس 2016.

https://www.alarabiya.net/ar/iran/2016/08/22/%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%89-%D8%AD%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D9%87%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%86%D8%9F.html

4) جمال (إسماعيل)، **منابع وخطوط نقل الغاز الطبيعي ترسم خريطة الصراع والتحالفات في الشرق الأوسط والعالم**، موقع القدس العربي الإلكتروني، 5 مارس 2016.

http://www.alquds.co.uk/?p=Adver&paged=11900

5) حامد (محمد)، **الصراع الروسي الإسرائيلي على الفوز بكعكة الغاز التركية**، ترك برس، 15 أغسطس 2016. https://www.turkpress.co/node/24941

6) الدويري (فايز)، **صفقات السلاح والعودة الروسية إلى العالم العربي**، الجزيرة.نت، 5 سبتمبر 2017.

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/9/2/%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

7) رشيد (أشرف)، **لماذا صنفت روسيا "الإخوان المسلمين" منظمة إرهابية؟**، الجزيرة.نت، 28 مارس 2015.

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/3/28/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B5%D9%86%D9%81%D8%AA-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9

8) الرحباني (ليلى نقولا)، **روسيا – "إسرائيل": معركة النفط قادمة**، kassioun.org، 18 أغسطس 2013. http://kassioun.org/reports-and-opinions/item/1699-2013-08-18-14-59-39

9) زيدان (رغداء)، **السلاح الروسي في سورية صفقات ونفقات**، السورية.نت، 16 مارس 2016.
https://www.alsouria.net/content/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%86%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA

10) سوركوف (نيقولاي)، **إسرائيل أهم في موسكو من العالم العربي**، موقع العربي الجديد، 10 أغسطس 2014.
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/8/10/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D9%87%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

11) سيف الدين (محمد)، **غرفة "الموك" في الجنوب السوري .. دعم أم تحكم؟**، أورينت.نت، 9 نوفمبر 2015. https://www.orient-news.net/ar/news_show/93798/

12) الشيخ (نورهان)، **مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية**، الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، 22 نوفمبر 2011.
http://www.siyassa.org.eg/News/1846.aspx

13) صباغ (أليف)، **العلاقات الإسرائيلية الروسية قبل وبعد الدخول الروسي إلى سوريا**، الميادين.نت، 30 سبتمبر 2016. /http://www.almayadeen.net/articles/opinion/797053

14) الصفدي (نادر)، **العلاقة الروسية الإسرائيلية: من الخاسر والرابح؟**، نون بوست، 11 يونيو 2016. http://www.noonpost.org/content/12261

15) ضاهر (بلال)، **الانسحاب الروسي ضمن صفقات دولية**، موقع عرب 48، 15 مارس 2016.
https://www.arab48.com/%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9/%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9/2016/03/15/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%B6%D9%85%D9%86-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

16) عزام (ماجد)، **عندما تتحفظ روسيا على التطبيع بين تركيا وإسرائيل**، موقع العربي الجديد، 29 فبراير 2016.

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/2/28/%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D9%81%D8%B8-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84

17) عابد (محمد)، **نعمة الغاز قد تكون نقمة على إسرائيل**، صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، 6 إبريل2017.

https://www.raialyoum.com/index.php/%D9%86%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%82%D8%AF-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%86%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84/

18) العزي (خالد ممدوح)، **العلاقة الروسية الإسرائيلية الجديدة ومدى تأثيرها على سورية وإيران**، مركز الشرق العربي للدراسات، لندن، 13 سبتمبر 2010.

http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-13-09-10-1.htm

19) عطوان (عبد الباري)، **رفع الحظر عن تسليم ايران صواريخ "اس 300" الروسية**، صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، 14 إبريل 2015.

https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D8%B3-300-%D8%A7%D9%84/

20) عوباني (علي)، **هل تتعارض صفقة صواريخ 'اس 300' مع الاتفاق النووي؟**، موقع العهد الاخباري، 24 أغسطس 2015.

https://www.alahednews.com.lb/114605/4/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%B5%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D8%B3-300-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A%D8%9F/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85

21) عوف (ميرفت)، **كيف استفادت (إسرائيل) من التدخل الروسي في سوريا عسكريًّا واستراتيجيًّا؟** ساسة بوست، 24 ديسمبر 2015.

https://www.sasapost.com/how-israel-has-benefited-from-the-russian-military-intervention-in-syria/

22) مارشال (تيم)، **المياه الدافئة.. كعب آخيل روسيا**، ترجمة: محمد أمين، موقع القبس الإلكتروني، 13 يناير 2017. https://alqabas.com/345357/

23) محارب (محمود)، **بوتين والهجرة المليونية اليهودية الروسية إلى إسرائيل**، موقع عرب 48 الإلكتروني، 31 أكتوبر 2016.

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/10/30/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-1

24) موسي (راندا)، **العلاقات العربية – الروسية ما بعد الربيع العربي**، موقع رؤية تركية الإلكتروني، ربيع 2013.

http://rouyaturkiyyah.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1/

25) نافع (إيهاب)، **مصر مستمرة في تحديث جيشها بأسلحة روسية رغم مخاوف إسرائيل وأمريكا**، RT Arabic، 27 ديسمبر 2015. https://arabic.rt.com/news/805513

26) النعامي (صالح)، **غاز "إسرائيل" سيعبر تركيا... والعين على مصر وقبرص**، العربي الجديد، 18 أكتوبر 2016.

https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/10/18/%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%82%D8%A8%D8%B1%D8%B5-1

27) النعامي (صالح)، إسرائيل وتعاظم الدور الروسي.. **رهانات ومحاذير**، الجزيرة.نت، 14 نوفمبر 2013.

http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/e4865331-e9cf-4063-9ef9-91220b7aa089

28) هويدي (فهمي)، **المياه الدافئة وراء الصراع بين موسكو وأنقرة**، الجزيرة.نت، 8 ديسمبر 2015.

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/12/7/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%A6%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D9%88%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B1%D8%A9

29) الياسين (محمد)، **اتجاهات المصالح الجيوستراتيجية في العلاقة الروسية–التركية**، ساسة بوست، 2 يناير 2017.

/https://www.sasapost.com/opinion/trends-in-geo-strategic-interests-in-the-russian-turkish-relationship

30) يحيى (ربيع)، **بوتين يعرض على نتنياهو حماية حقول الغاز الإسرائيلية**، موقع إرم نيوز، 14 سبتمبر 2015. https://www.eremnews.com/news/world/348453

31) «**صفقة» أميركية ـ روسية تمنع إسرائيل من مهاجمة إيران!**، صحيفة الأخبار، 22 أيلول 2009. https://al-akhbar.com/International/127829

32) **زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى إسرائيل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 13 يوليو 2012.

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Russian-Israeli_Cooperation_Putin_Pays_Netanyahu_a_Visit.aspx

33) **المصالح الروسية في سوريا**، الجزيرة.نت، 13 فبراير 2012.

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/2/13/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

34) **روسيا توقع اتفاقاً لبناء محطة كهروذرية لمصر**، RT Arabic، 10 فبراير 2015. https://arabic.rt.com/news/773604

35) **البحرية الروسية تعود الى ميناء طرطوس السوري**، BBC Arabic، 13 سبتمبر 2008. http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7613000/7613724.stm

36) **لوك اويل تفوز بعقد تطوير حقل القرنة الغربي**، RT arabic، 12 ديسمبر 2009.

https://arabic.rt.com/news/38711-

37) **الموقف الإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 26 يوليو 2015.

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The_Israeli_Position_on_the_Iranian_Nuclear_Deal.aspx

38) **مدفيديف: روسيا بحاجة لـ "ثورة تكنولوجية" في الاقتصاد**، RT Arabic، 6 نوفمبر 2016.

https://arabic.rt.com/news/848430

39) **خط غاز المتوسط قد يكتمل في 2025**، صحيفة الشرق الأوسط، 04 أبريل 2017.

https://aawsat.com/home/article/893871/%D8%AE%D8%B7-%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%82%D8%AF-%D9%8A%D9%83%D8%AA%D9%85%D9%84-%D9%81%D9%8A-2025

40) **التسلسل الزمني لمفاوضات الملف النووي الإيراني**، الجزيرة.نت، 6 إبريل 2015.
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/4/6/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A

41) **التصادم بين روسيا وإسرائيل مسألة وقت**، الميادين.نت، 30 أكتوبر 2016.
http://www.almayadeen.net/news/politics/713722/

42) **موسكو: طائراتنا أنجزت مهامها بسوريا انطلاقا من همدان وسنواصل استخدام القاعدة في المستقبل**، RT Arabic، 22 أغسطس 2016. https://arabic.rt.com/news/837730

43) **الاتفاق النووي مع إيران من مخاض الولادة إلى عناء التنفيذ**، RT Arabic، 14 يوليو 2015. https://arabic.rt.com/news/788436

44) **إسرائيل تستغل الأزمة السورية لانتزاع شرعية دولية لضم الجولان**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 إبريل 2016.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Israel_Exploiting_the_Syrian_Crisis_to_Annex_the_Golan.aspx

45) **صفقات الأسلحة ستنهال على روسيا بعد حملتها العسكرية في سوريا**، RT Arabic، 28 مارس 2016. https://arabic.rt.com/news/816761-

46) **طهران تعرض "إس-300" من "صنعها"**، RT Arabic، 21 أغسطس 2016.
https://arabic.rt.com/news/837603

47) **روسيا تُحصّن إيران عسكرياً... أسلحة بـ10 مليارات دولار**، موقع العربي الجديد، 14 نوفمبر 2016.
https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/11/14/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%86-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A8%D9%8010-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1

48) **إقرار «السيل التركي» لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا**، صحيفة الحياة، 24 ديسمبر 2016.

http://www.alhayat.com/article/797685/%D8%A5%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7

ثانياً- المراجع باللغة الفرنسية:

- **كتب:**

1) Estival (Jean pierre), **La tragédie syrienne révolte populaire ou complot international?**, Le Harmattan, Paris, Mars 2013.

2) Raimbaud (Michel), **Tempête sur le Grand Moyen-Orient**, Ellipse, Paris, février 2015.

3) Rucker (Laurent), **Israël, l'union soviétique et la Russie**, groupes d'auteurs, L'Etat d'Israël, librairie Arthème Fayard, paris, 2008.

- **الدراسات والمقالات والدوريات:**

1) Ameur (Naim), "La Libye entre les intérêts de l'Occident et la résistance de Kadhafi", **Arabie heureuse?** la revue outre-terre, Cairn.info, N° 29, Mars 2011, p. 299 à 308.

2) Beaudoin (Pierrette), **Russie-Israël: Les raisons d'un rapprochement**, revue d'argument, été 2016.

3) Delanoë (Igor), **Le grand jeu des alliances entre Moscou et Tel-Aviv, une étrange lune de miel**, le monde diplomatique, Septembre 2014, p.8 à 9.

4) Delanoë (Igor), **Russie-Israël: les défis d'une relation ambivalente**, revue de Politique étrangère, Printemps 2013, p.119 à 130.

5) Hayek (Caroline), **Quel premier rôle pour la Russie au Moyen-Orient?**, L'orient-le jour, 12 Octobre 2016.

6) Stoikovitch (Salomé), **Relations Israël - Russie: alliance ou défiance?**, Diploweb, 16 décembre 2012.

- المواقع الإلكترونية:

1) Belenkaia (Marianna), **Renaissance de la communauté juive en Russie**, spoutnik news, 2 Novembre 2003.

https://fr.sputniknews.com/opinion/2003100240806182/

2) Dvinina (Ekaterina), **Poutine aux Juifs d'Europe: "Venez chez nous"**, courrier international, 22 Décembre 2016.

https://www.courrierinternational.com/article/russie-poutine-aux-juifs-deurope-venez-chez-nous

3) Shueibi (Imad Fawzi), **La Syrie, centre de la guerre du gaz au Proche-Orient**, Réseau Voltaire, 8 MAI 2012.

http://www.voltairenet.org/article174022.html

ثالثاً- المراجع باللغة الإنكليزية:

- الدراسات والمقالات والدوريات

1) Borisov (Timofey), "Russian arms exports in the Middle East", **Russia's return to the middle east building sandcastles**, Edited by Nicu Popescu and Stanislav Secrieu, European Union Institute for Security Studies, Paris, chaillot papers No.146, July 2018, p37 to 43.

2) Borshchevskaya (Anna), Gordon (Philip), **Putin's Middle East Policy: Causes and Consequences**, The Washington Institute for Near East Policy, March 23, 2016.

3) Borshchevskaya (Anna), **Putin's Self-Serving Israel Agenda**, foreign affairs, April 13, 2017.

4) Bourtman (Ilya), “Putin and Russia’s middle eastern policy”, **Middle East Review of International Affairs Journal**, Rubin Center for Research in International Affairs, vol.10, No.2, June 2006.

5) Cherney (Elena), Stancati (Margherita), Marson (James), **Russia, Saudi Arabia Explore Expanding Oil Alliance to Middle East Troubles**, The Wall Street Journal, June1st, 2017.

6) Ariel Cohen, **The Russian Handicap to U.S. Iran Policy**, Jerusalem Center for Public Affairs, Vol. 8, No. 28, April 22, 2009.

7) Frantazman (Seth j.), **Despite Syria, israel-russia relations are the warmest in history**, Jerusalem Post, March 25, 2017.

8) Heffez (Adam), Raydan (Noam), **the Syrian Marshall Plan**, Foreign Affairs, August 27, 2014.

9) Idan (Avinoam), “Russia as a Possible Partner in Developing Israeli Gas Discoveries”, **Russia and Israel in the Changing Middle East Conference Proceedings**, Institute for National Security Studies, Tel Aviv, Memorandum No. 129, July 2013, p103 to 107.

10) Kozhanov (Nikolay), **Russia's Relations with Iran: Dialogue without Commitments**, the Washington institute for Near East Policy, June 2012.

11) Maryasis (Dmitry), “Participation of Russian Energy Companies in the Development of Israel’s Natural Gas Discoveries”, **Russia and Israel in the Changing Middle East Conference Proceedings**, Institute for National Security Studies, Tel Aviv, Memorandum No. 129, July 2013, p93 to 102.

12) Panahov (Huseyn), **Russian Expectations for Post-Sanctions Iran**, the Washington institute, February 19, 2016.

13) Razoux (Pierre), **the keys to understanding the Israel-Russia relationship**, NATO Defense College, No.42, November 2008.

14) Roth (Andrew), **Iran announces delivery of Russian S-300 missile defense system**, The Washington Post, May 10, 2016.

15) Shwayder (Maya), **New UN report reveals collaboration between Israel and Syrian rebels**, The Jerusalem Post, December 7, 2014.

16) Trenin (Dmitri), **Russia's Interests in Syria**, Carnegie Middle East Center, Beirut, June 09, 2014.

17) Trenin (Dmitri), **Fateful Triangle**, Carnegie Middle East Center, Beirut, March 14, 2017.

18) Trofimov (Yaroslav), **Russia's Long Road to the Middle East**, the wall street journal, May 27, 2016.

- **المواقع الإلكترونية:**

1) Friedman (George), **Putin's Visit and Israeli-Russian Relations**, STRATFOR, Jun 26, 2012.

https://worldview.stratfor.com/article/putins-visit-and-israeli-russian-relations

2) Matthews (Owen), Moore (Jack), Sharkov (Damien), **how Russia became the Middle East's new power broker**, Newsweek, September 2, 2017.

https://www.newsweek.com/how-russia-became-middle-easts-new-power-broker-554227

3) Schwartz (Michael), **Energy wars in the Middle East**, Middle East eye, February 26, 2015.

https://www.middleeasteye.net/essays/energy-wars-middle-east-1247456052

4) Sudakov (Dmitry), **Islam to become Russia's predominant religion by 2050?**, Pravda.Ru, Jul 21, 2008.

http://www.pravdareport.com/history/21-07-2008/105837-russiaislam-0/

الملاحق

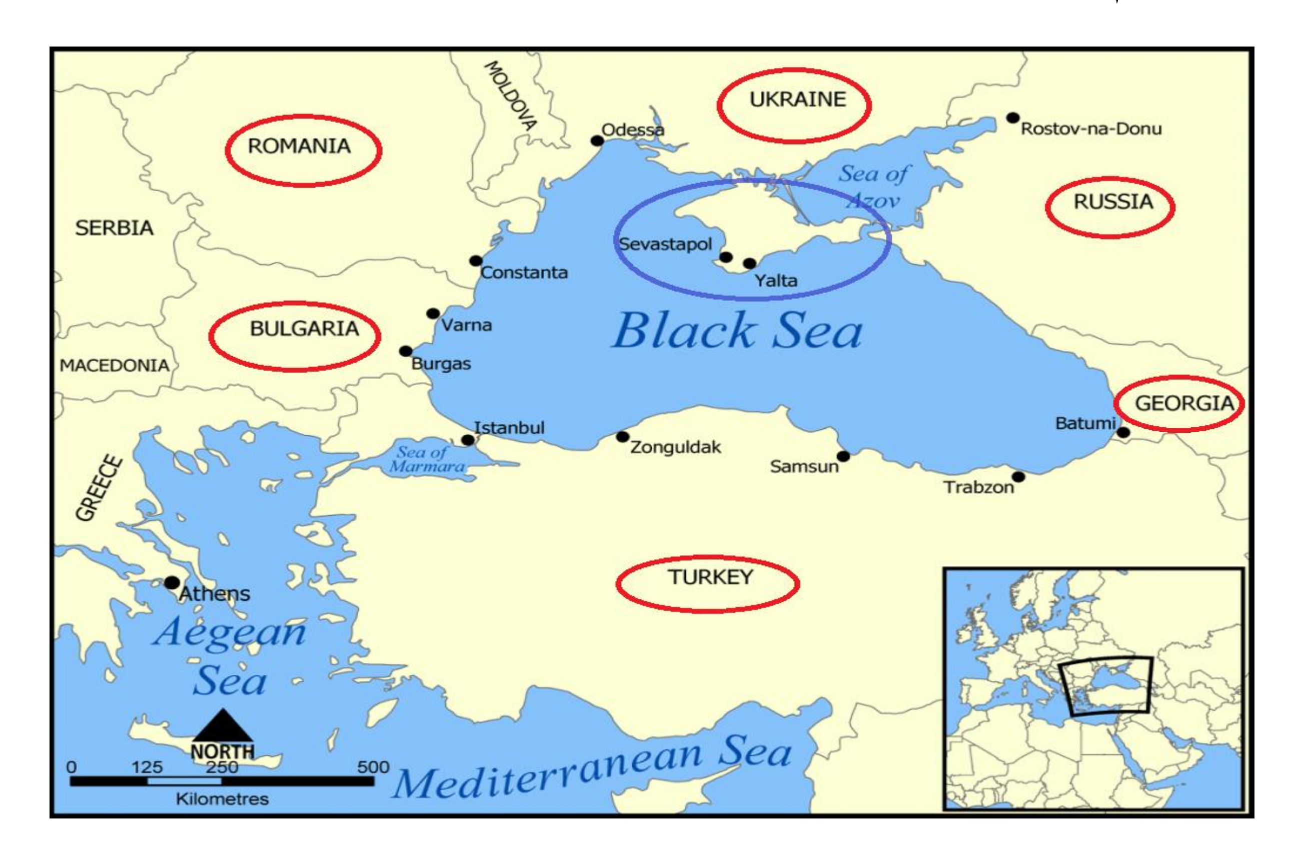
الخريطة رقم 1: الساحل الروسي على بحر البلطيق



الخريطة رقم 2: ميناء فيلاديفوستوك على بحر اليابان



الخريطة رقم 3: الدول المشاطئة للبحر الأسود

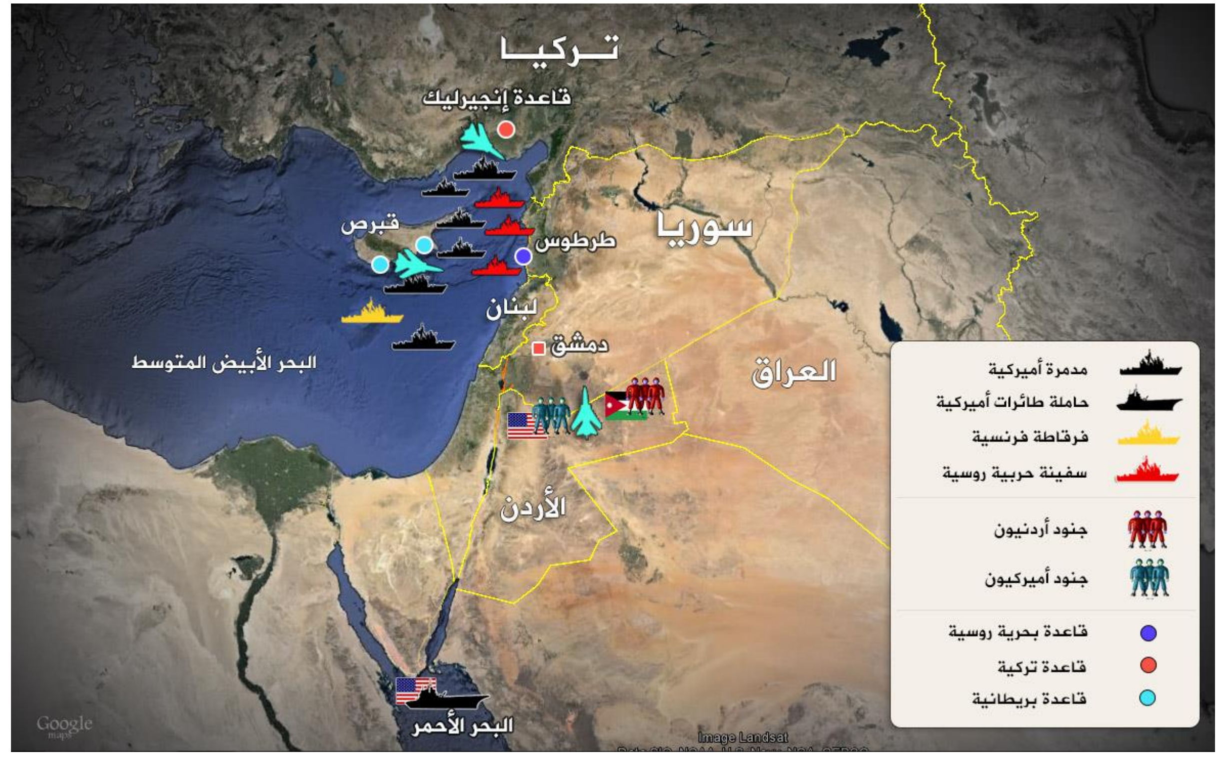


الخريطة رقم 4: الدول المشاطئة لبحر قزوين

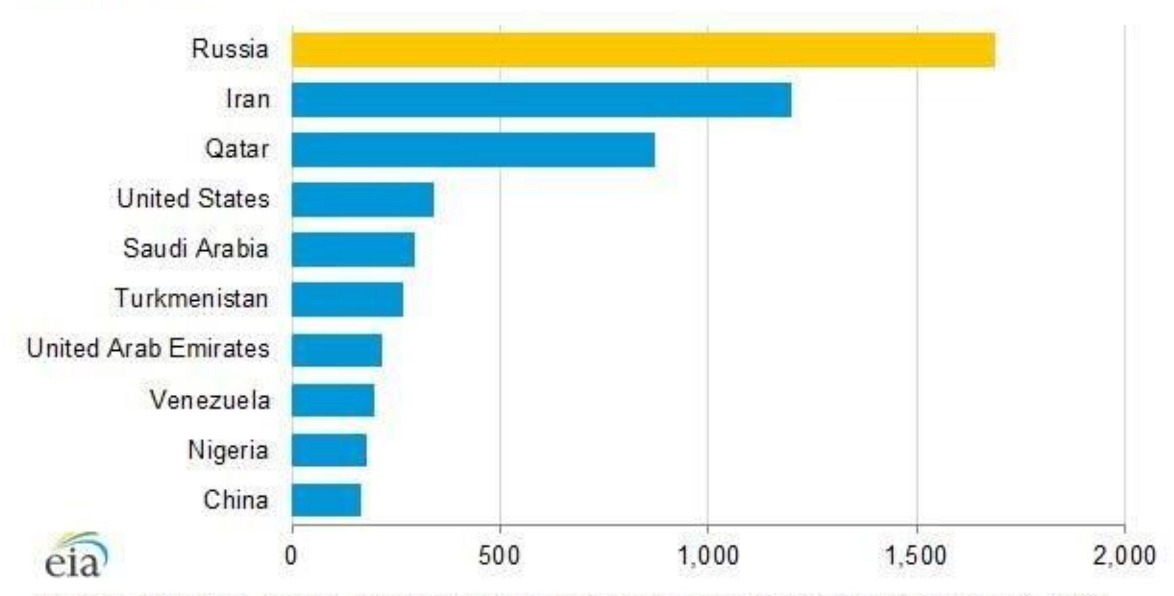


الخريطة رقم 5: القواعد العسكرية الأجنبية في دول الشرق الأوسط





الرسم البياني رقم 1: تقدير إحتياطيات الغاز الطبيعي للعام 2015



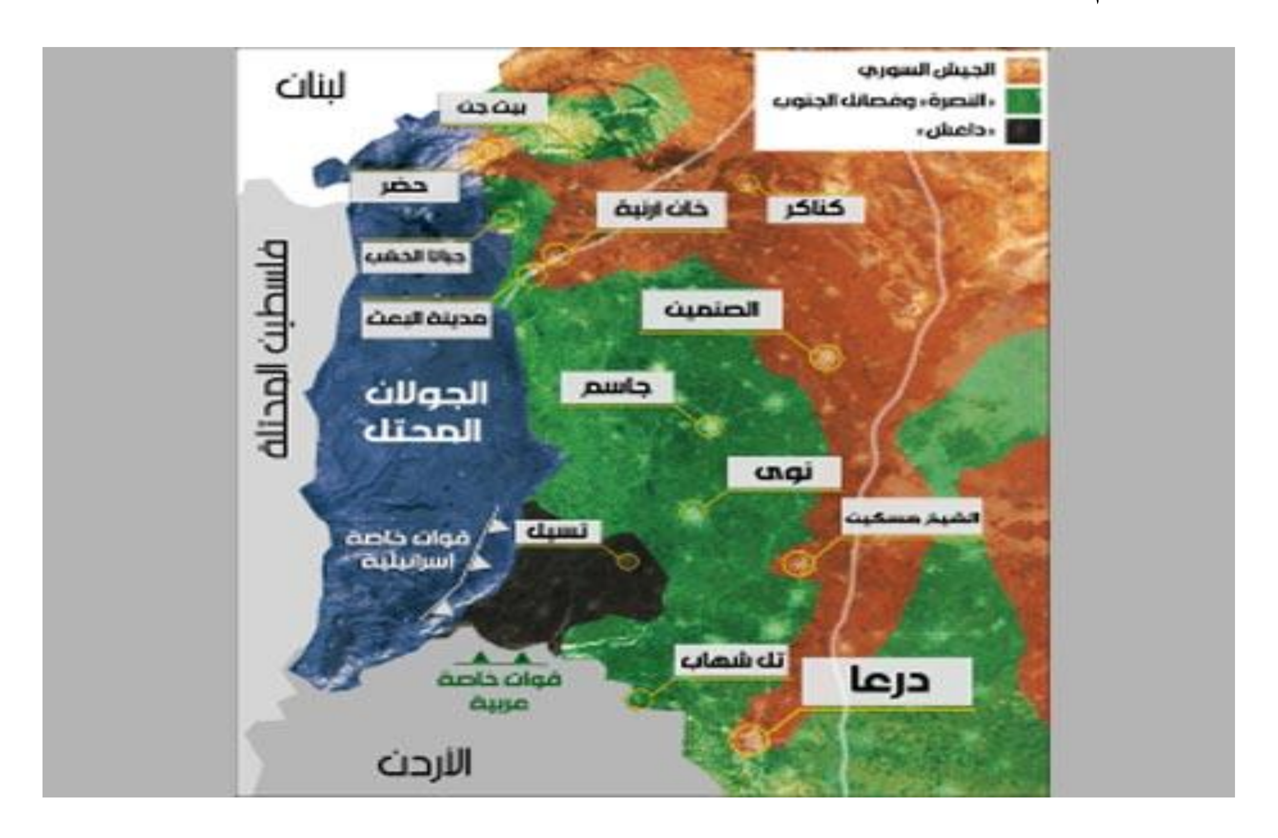
الخريطة رقم 6: مسار خط الغاز المسمّى ب"السيل الجنوبي"



الخريطة رقم 7: مسار خط الغاز المسمّى ب"السيل التركي"



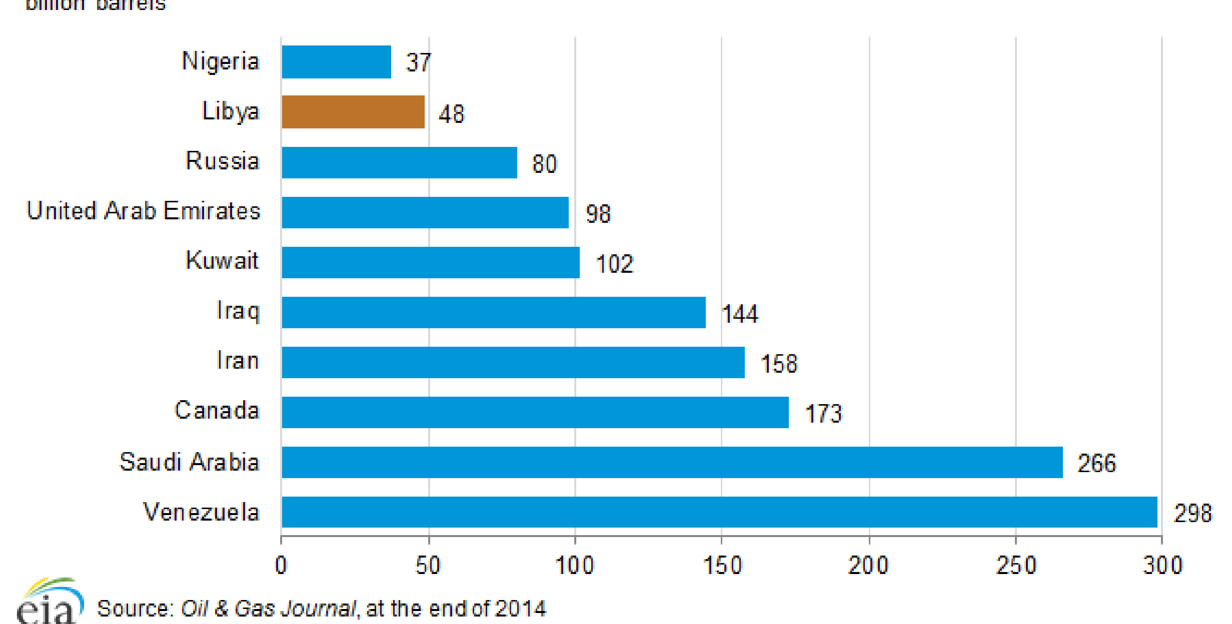
الخريطة رقم 8: تمدد جبهة النصرة مقابل الجولان المحتل



الخريطة رقم 9: قاعدة همدان الإيرانية



الرسم البياني رقم 2: الدول التي تملك أكبر إحتياطيات النفط عالمياً للعام 2014



الخريطة رقم 10: خط أنابيب السيل الشمالي



الخريطة رقم 11: حقول الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط



الفهرس